AMAN
Transparency Palestine

مقياس
نظام النزاهة في فلسطين

التقرير العاشر

2022

AMAN
Transparency Palestine

مقياس نظام النزاهة في فلسطين 2022

التقرير العاشر

2023

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

رام الله: عمارة الريماوي -الطابق الأول -شارع الإرسال- ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 02989506 - 022074949 / فاكس: 022074948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم- الطابق الثالث
تلفاكس: 082884767 تلفاكس 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

AMANCoalition

فريق العمل
د. عزمي الشعيبي، جهاد حرب
لينا حداد، صمود البرغوثي، هند شريدة، هداية شمعون

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. مقياس نظام النزاهة في فلسطين 2022، رام الله. فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في التقرير، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

المحتويات

الملخّص التنفيذي	6
مقدّمة	13
المنهجيّة	15
مؤشرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين وأوزانه	15
النتائج الرئيسية لسنة 2022	20
الملامح الرئيسية للمقياس	20
النتائج التفصيلية حسب المؤشرات	23
النتائج حسب التصنيفات	27
نتائج القراءات العشر	30
العلامات الكلية للمقياس في القراءات العشر	30
مقارنة التصنيفات في القراءات العشر	31
المؤشرات المنفردة	33
مؤشرات مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة	58
الاستنتاجات	60
التوصيات	62
الملاحق	64
ملحق رقم (1): قائمة المؤشرات المستخدمة في مقياس نظام النزاهة في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب	64
ملحق رقم (2): نتائج مؤشرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعام 2022	78
ملحق رقم (3): نتائج مؤشرات محددة من مقياس النزاهة الفلسطيني خاصة بقطاع غزة	103

قائمة الجداول

جدول رقم (1): التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات	16
جدول رقم (2): التصنيف الثاني للمقياس حسب محاور نظام النزاهة	18
جدول رقم (3): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في مقياس نظام النزاهة الفلسطيني	19
جدول رقم (4): مؤشرات المقياس وتصنيفاتها	23
جدول رقم (5): متوسط علامات المقياس حسب تصنيف قطاعيْ التشريعات والممارسات	27
جدول رقم (6): متوسط علامات المقياس حسب تصنيف محاور نظام النزاهة	28
جدول رقم (7): علامات المقياس في القراءات العشر	30
جدول رقم (8): علامات قطاعيْ التشريعات والممارسات في القراءات العشر	31
جدول رقم (9): علامات محاور نظام النزاهة في القراءات العشر	32
جدول رقم (10): علامات مقارنة لمؤشرات مختارة (اثنين وعشرين مؤشراً)	58

قائمة الأشكال

شكل رقم (1): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات	17
شكل رقم (2): توزيع أوزان المقياس حسب محاور نظام النزاهة	18
شكل رقم (3): متوسط علامات القطاعات مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس	27
شكل رقم (4): متوسط علامات محاور نظام النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس	28
شكل رقم (5): مقارنة علامات المقياس في القراءات العشر	30
شكل رقم (6): مقارنة علامات قطاعيْ التشريعات والممارسات في القراءات العشر	31
شكل رقم (7): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات العشر	35
شكل رقم (8): بيان علامات المؤشر الخامس عشر في القراءات العشر	37
شكل رقم (9): بيان علامات المؤشر التاسع عشر في القراءات العشر	39
شكل رقم (10): بيان علامات المؤشر العشرين في القراءات العشر	39
شكل رقم (11): بيان علامات المؤشر الثاني والعشرين في القراءات العشر	40
شكل رقم (12): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرين في القراءات العشر	41
شكل رقم (13): بيان علامات المؤشر السابع والعشرين في القراءات العشر	42
شكل رقم (14): بيان علامات المؤشر الثامن والعشرين في القراءات العشر	42
شكل رقم (15): بيان علامات المؤشر الثالث والأربعين في القراءات العشر	46
شكل رقم (16): بيان علامات المؤشر الخامس والأربعين في القراءات العشر	47
شكل رقم (17): بيان علامات المؤشر السابع والأربعين في القراءات العشر	48
شكل رقم (18): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعين في القراءات العشر	49
شكل رقم (19): بيان علامات المؤشر الخمسين في القراءات العشر	49
شكل رقم (20): بيان علامات المؤشر الحادي والخمسين في القراءات العشر	50
شكل رقم (21): بيان علامات المؤشر التاسع والخمسين في القراءات العشر	52
شكل رقم (22): بيان علامات المؤشر الحادي والستين في القراءات العشر	53
شكل رقم (23): بيان علامات المؤشر الثاني والستين في القراءات العشر	53
شكل رقم (24): بيان علامات المؤشر الثالث والستين في القراءات العشر	54
شكل رقم (25): بيان علامات المؤشر الرابع والستين في القراءات العشر	54

الملخص التنفيذي:

يُعتبر مقياس النزاهة في فلسطين توصيفاً دورياً لواقع النزاهة في فلسطين في مكوناته التي تشمل القطاع الحكومي أو العام والأهلي والخاص. وقد تمّ بناء هذا المقياس وتطويره بالاستناد إلى عدد من المؤشرات التي طورها ائتلاف «أمان» باستخدام عدد من المؤشرات الأساسية المتعارف عليها دولياً ذات العلاقة بالمبادئ والأسس والأحكام والقواعد الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إضافة إلى مؤشرات الحوكمة التي تتعلق بمبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة في إدارة الشأن العام التي أعدّتها منظّمة الشفافية الدولية وقام ائتلاف أمان بالشراكة مع عددٍ من فروع المنظمة في البلدان العربية بتوطينها عربياً.

(1) الملامح الرئيسية لمقياس نظام النزاهة الوطني في فلسطين في القراءة العاشرة (2022)

حصل التقرير السنوي العاشر «لمقياس نظام النزاهة الوطني» على 491 علامة من أصل 1000 علامة، وهذه العلامة تدل على أنّ نظام النزاهة ما زال ضعيفاً نتيجةً لمجموعة من المتغيّرات التي استمرت بالتأثير سلباً خلال العام 2022.

وكان من أبرز المؤثرات السلبية في نظام النزاهة الوطني خلال هذه الفترة:

- ضعف نزاهة الحكم في ظل استمرار الانقسام المؤسسي للسلطة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم إجراء الانتخابات العامة في موعدها ما أدّى إلى استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي، واستمرار إضعاف مؤسسات الرقابة الرسمية، ووقف العمل بأدوات الرقابة البرلمانية، وتراجع دور المواطن في اختيار ممثليه ودوره في مساءلة الممثلين المنتخبين.
- عدم إعمال قاعدة تكافؤ الفرص المنصوص عليها في القانون الأساسي للوصول إلى الوظائف العليا في الدولة كأساس للتعيينات فيها.
- أظهرت نتائج الفحص استمرار اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات الدولة الفلسطينية والجهاز القضائي.
- ضعف الاستجابة لمتطلبات ملاءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ضعف آليات تجنّب تضارب المصالح مثل إجراءات تنظّم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة أثناء عملهم أو بعد مغادرتهم القطاع العام.
- استمرار تردد المواطنين في إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات الاشتباه بالفساد.
- استمرار سياسة تضييق فضاء المجتمع المدني.
- ازدياد الرقابة الذاتية في الإعلام الفلسطيني، وعودة الرقابة على وسائل الإعلام من خلال حجب مواقع إخبارية إلكترونية لأسباب سياسية، ووجود قيود حكومية على نشر قضايا فساد ما أضعف من دور الإعلام في مكافحة الفساد.
- استمرار حجب المعلومات العامة ومنع الوصول إليها بيسر وسهولة أو التعاون للحصول عليها.
- عدم تقديم إقرارات الذمة المالية دورياً لأصحاب المناصب السياسية والقضاة، وعدم فحص هذه الإقرارات.
- استمرار حالة ضعف الشفافية في التعيينات والترقيات للفئات العليا والخاصة في القطاع العام.
- استمرار ضعف أدوات المساءلة للمؤسسات الحكومية غير الوزارية، الأمر الذي حال دون فرصة المساءلة الشعبية العامة للمسؤولين.
- عدم إصدار قوانينَ تتيح المنافسة ومنع الاحتكار وتحدد قواعد منح الامتياز.
- إصدار نظام تضارب المصالح للعاملين في القطاع العام دون تضمين مسؤولين سياسيين رئيسيين في النظام السياسي؛ مثل الرئيس ورئيس الوزراء والمحافظين والسفراء.
- إصدار نظام سجل الهدايا والإفصاح عنها دون تضمين مسؤولين سياسيين رئيسيين في النظام السياسي؛ مثل الرئيس ورئيس الوزراء والمحافظين والسفراء.

فيما تتمثل أبرز المؤشّرات الإيجابية في نظام النزاهة الوطني بما يلي:

- النص على منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
- اعتماد مُتزايد للنظام الماليّ والإداريّ الخاصيّن لبعض المؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.
- توفير الضمانات والحماية للمبلغين عن الفساد.

النتائج حسب التصنيفات

التشريعات (القانون) والممارسات

تشير النتائج حسب التصنيف الأول، أي حسب قطاعيّ التشريعات والممارسات، إلى حصول قطاع التشريعات على نتيجة متوسطة (693) قياساً بعلامة قطاع الممارسات (444). يظهر معدّل علامات قطاع الممارسات أنّها منخفضة عن المعدل العام للمقياس بمقدار 47 نقطة. كما أنّ انخفاض معدّل علامات المؤشّرات الدالّة على الممارسات تؤثر بشكل سلبي على العلامة الكلية للمقياس، إذ إنّ وزن مؤشّرات قطاع الممارسات يشكّل أكثر من 80% من وزن المقياس.

متوسط علامات قطاعيْ التشريعات والممارسات مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

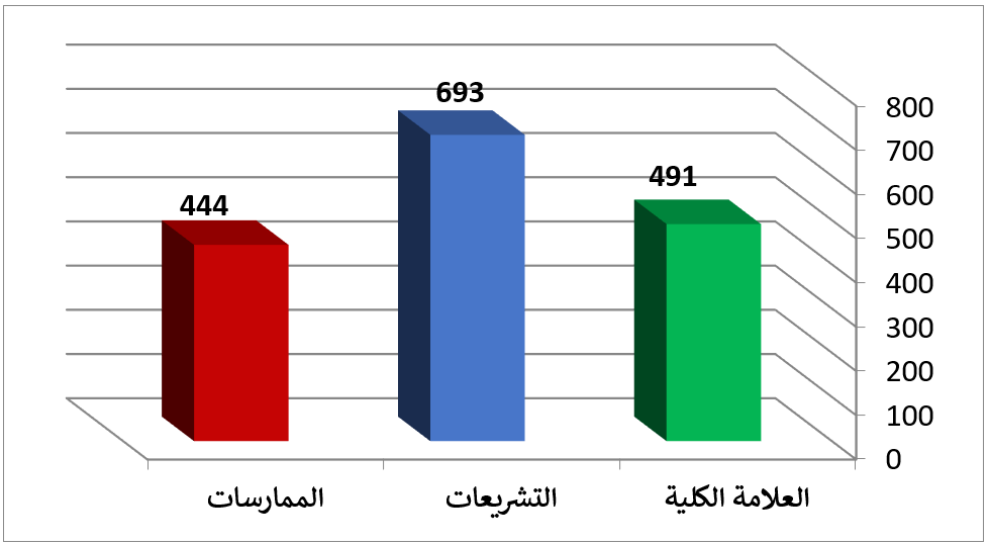

محاور نظام النزاهة

تظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمؤشرات، أي حسب محاور نظام النزاهة، أنّ معدل علامات كلٍّ من الإرادة السياسية والإجراءات والتدابير والمجتمع المدني، يفوق المعدّل العام للمقياس. بينما ينخفض عنه كلٌّ من دور القضاء بـ 49 نقطة، والمؤسسات الرقابية بنحو 183 نقطة، فيما يزيد الفرق مع التعاون الدولي إلى 200 نقطة.

متوسط علامات محاور نظام النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

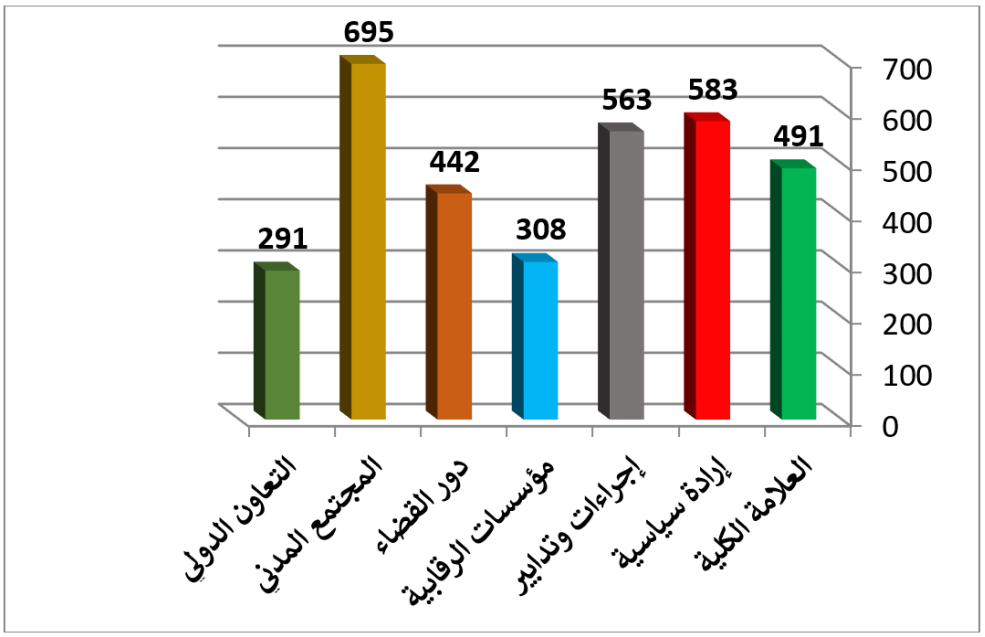

(2) العلامات الكلية للمقياس في القراءات للسنوات العشر الأخيرة ما زالت تراوح مكانها

ارتفعت العلامة الكلية في القراءة العاشرة عن القراءة التاسعة بمقدار 5 نقاط (491 في العام 2022 مقارنة بـ 486 في العام 2020). على الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على علامة المقياس في العام 2022 إلّا أنّ التحولات الدراماتيكية في منظومة النزاهة الفلسطينية في السنوات الأربع الأخيرة ما زالت تضعف من علامة المقياس. كما تشير العلامات التي حصل عليها المقياس في القراءات العشر إلى أنّ نظام النزاهة في فلسطين ما زال غير كابحٍ للفساد.

مقارنة علامات المقياس في القراءات العشر

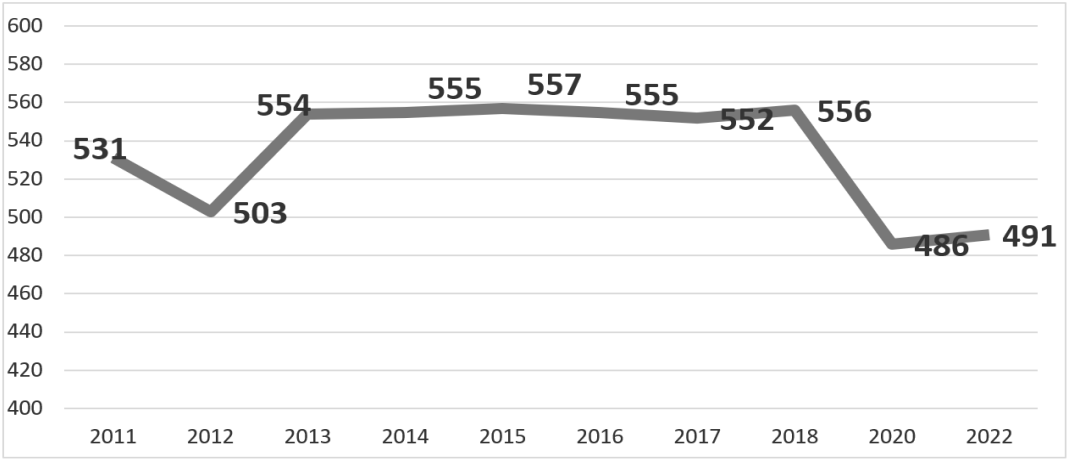

نتائج التصنيف الأول (نتائج قطاعي التشريعات والممارسات)

حافظت علامات قطاع التشريعات في القراءة العاشرة على ذات العلامة التي حصل عليها في القراءة التاسعة. في المقابل ارتفعت علامات قطاع الممارسات بمقدار 6 درجات في القراءة العاشرة مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءة التاسعة كما يشير الشكل أدناه. يعود الارتفاع في علامة قطاع الممارسات في القراءة العاشرة إلى ارتفاع علامات 14 مؤشراً منها: الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد، والتزام المكلّفين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وتمكّن المواطنين من الوصول إلى معلومات السجلات العامة، وفعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة، ووجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة.

مقارنة علامات قطاعيْ التشريعات والممارسات في القراءات العشر

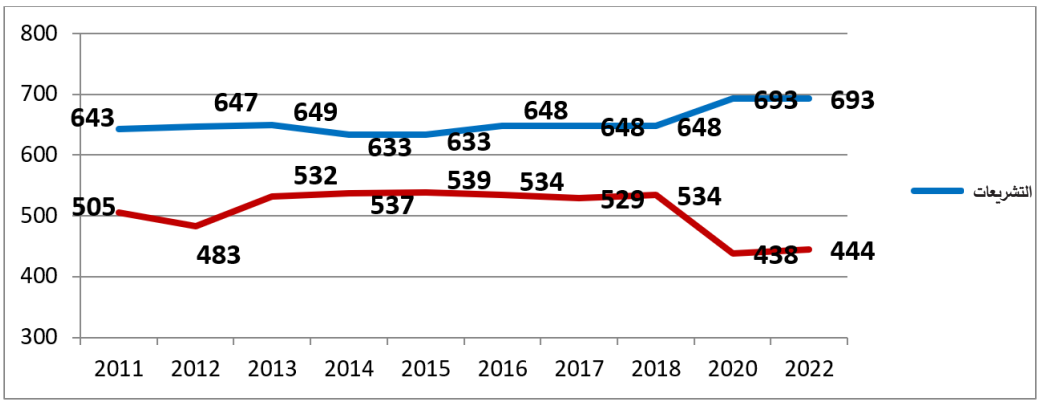

نتائج التصنيف الثاني (محاور نظام النزاهة):

تظهر نتائج علامات التصنيف الثاني (محاور النزاهة) ارتفاع علامات ثلاثة محاور من المحاور الستة لمقياس النزاهة الفلسطيني في القراءة العاشرة مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة؛ إذ ارتفعت علامات المقياس الفرعي لكل من محور الإرادة السياسية بمقدار 13 نقطة، ومحور التدابير والإجراءات بمقدار 30 درجة، ومحور التعاون الدولي بـ 23 نقطة. فيما حصل محور المؤسسات الرقابية على ذات العلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة. في المقابل انخفضت علامات كل من محور دور القضاء بـ 4 نقاط، ومحور المجتمع المدني بمقدار67 نقطة؛ ويعود ذلك إلى انخفاض علامات المؤشرات التي تتعلق بـ: تقديم المنظمات الأجنبية تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو قيامها بنشرها، وإغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها، وقيام الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة، وعدم خضوع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية، وعدم خضوع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة ووجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد، وتطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين.

علامات محاور نظام النزاهة في القراءات العشر

القراءة	إرادة سياسية	إجراءات وتدابير	المؤسسات الرقابية	دور القضاء	المجتمع المدني	التعاون الدولي
قراءة 2011	444	567	457	536	701	500
قراءة 2012	463	574	442	406	648	750
قراءة 2013	500	551	422	597	748	625
قراءة 2014	580	513	391	612	754	1000
قراءة 2015	570	459	456	615	788	1000
قراءة 2016	583	489	442	581	778	1000
قراءة 2017	590	529	454	589	701	750
قراءة 2018	581	516	382	686	688	625
قراءة 2020	570	533	308	446	762	268
قراءة 2022	583	563	308	242	695	291

(3) مؤشّرات مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة

استحدث هذا الفصل في التقرير الثامن بغرض المقارنة بين علامات المؤشّرات المستخدمة في التقرير السنوي التي تقيس حالة نظام النزاهة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. تهدف هذه المقارنة إلى إلقاء الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بنظام النزاهة في المنطقتيْن بشكل منفصل.
تساوت ثلاثة مؤشّرات في العلامات التي حصلت عليها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما ارتفعت علامات أحد عشر مؤشّراً في الضفة الغربية مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في قطاع غزة. في المقابل ارتفعت علامات ستة مؤشّرات في قطاع غزة مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في الضفة الغربية.

الاستخلاصات العامة

تظهر نتائج مقياس نظام النزاهة (مدى مناعة المؤسسات العامة أي حالة الوقاية من الفساد بما يشمل التحسن في مجموعة القيم التي يلتزم بها المسؤولون لمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، ودرجة احترام أسس ومبادئ الشفافية في أعمالهم بالإضافة إلى مدى فعالية أنظمة الرقابة والمساءلة عن أعمالهم) في القراءة العاشرة استمرار العديد من الفجوات التي تحدّ من توفير المناعة لنظام النزاهة الوطني، وتحدّ من قدرة أدوات مكافحة الفساد، وما زالت تشكّل نقاط ضعف في هذا النظام من حيث غياب خطة عبر قطاعية تشاركية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد معتمدة من قبل الحكومة ما زاد من مدى ضعف ثقة المواطنين بالسلطة.

كما أشارت نتائج المقياس إلى ضعف مرتكزات نزاهة الحكم في المجالات الثلاثة، فعلى صعيد الوصول إلى السلطة؛ حصلت المؤشّرات المتعلقة بوسائل وآليات الوصول إلى السلطة كالانتخابات والتعيينات على علامات متدنية ومتدنية جداً، أمّا على صعيد اتخاذ القرارات؛ فقد أظهرت المؤشّرات المتعلقة بشفافية اتخاذ القرارات وتضارب المصالح ضعفاً شديداً، فيما شكّلت المؤشّرات المتعلقة بفعالية المساءلة الرسمية تحدياً كبيراً لنزاهة الحكم بسبب شلل المجلس التشريعي وعدم إجراء الانتخابات العامة، ما أدّى إلى مركزة السلطة في يد نخبة حاكمة مهيمنة على بقية السلطات، وأضعف المساءلة الرسمية في النظام السياسي الفلسطيني وتراجع نزاهة الحكم ووسع من حالة ضعف ثقة المواطنين بالسلطة بشكل عام.

التوصيات العامة

1) على الرئيس إصدار مرسوم تحديد موعد الانتخابات العامة «الرئاسية والتشريعية» لتمكين المواطنين من حقّ اختيار ممثلين في المؤسسات السياسية، وإعادة التوازن للنظام السياسي بوجود مجلس تشريعي يحظى بالشرعية الشعبية ليتمكن من القيام بتوحيد المؤسسات الفلسطينية وإنهاء الانقسام السياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وتفعيل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية من جهة أخرى.

2) على الرئيس إعادة النظر في التشريعيات التي صدرت نهاية عام 2020 المتعلقة بالجهاز القضائي بما يشمل النيابة العامة لناحية تصويب وفك الهيمنة عليه وتوحيده القضائي في الضفة والقطاع، وذلك بتشكيل لجنة وطنية من شخصيات عامة وقضائية ومهنية وازنة ونزيهة يُعهد إليها مراجعة واقع القضاء القانوني وتصويبه.

3) تبنّي الحكومة للخطة الوطنية التشاركية عبر القطاعية للنزاهة ومكافحة الفساد من خلال مشاركة القطاعات المختلفة الرسمية والأهلية والقطاع الخاص لتحديد الأولويات والخطوات التنفيذية ومسؤوليات كل طرف أو مؤسسة في تنفيذها وفق جدول زمني واضح ومحدد، وذلك بعد أن يتم اعتمادها من قبل الحكومة رسمياً أو إصدارها كقانون ملزم للجميع، بحيث تتولى هيئة مكافحة الفساد مهمة تنسيق الجهود فيها باعتبارها سكرتاريا لجنة متابعة الخطة، إلى جانب اعتماد موازنة محددة لتنفيذها في إطار الموازنة العامة، وصولاً إلى نشرها للعامة الأمر الذي من شأنه أن يفتح الطريق لاستعادة ثقة المواطنين بجهود مكافحة الفساد.

4) استكمال الحكومة الاستجابة لملاحظات فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة بإجراء التعديلات المطلوبة لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين من جهة ومواءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جهة أخرى.

5) على مجلس الوزراء إنشاء لجنة جودة الحكم في القطاع العام من شخصيات تتمتع بالخبرة والنزاهة لتنظر في تعيينات المرشحين للوظائف السامية (المدنية منها والأمنية) في القطاع العام، وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمنافسة والإعلان عن الشواغر الوظيفية في الفئتيْن الخاصة والعليا على قاعدة تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة، والنظر في الشكاوى المتعلقة بالتعيينات في القطاع العام.

6) يتوجب على مجلس الوزراء وضع نظام/ لائحة لتنظيم إجراءات انتقال الوزراء والنواب ومأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص. وأن يشمل نظام تضارب المصالح الرئيس ورئيس الوزراء والمحافظين والسفراء.

ملخّص النتائج

مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف "متقدم جداً" (801-1000):

1. مؤشر رقم (3): مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.
2. مؤشر رقم (5): النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.
3. مؤشر رقم (14): أعضاء التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.
4. مؤشر رقم (20): فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
5. مؤشر رقم (21): وجود أحكام لحماية المُبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ.
6. مؤشر رقم (23): يتمّ طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.
7. مؤشر رقم (24): يتمكن المواطنون من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.
8. مؤشر رقم (25): الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تُمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
9. مؤشر رقم (26): منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
10. مؤشر رقم (30): وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.
11. مؤشر رقم (31): وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.
12. مؤشر رقم (32): توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.
13. مؤشر رقم (33): وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.
14. مؤشر رقم (34): رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.
15. مؤشر رقم (38): تتمّ الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتمّ حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك.
16. مؤشر رقم (52): توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.
17. مؤشر رقم (53): وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.
18. مؤشر رقم (56): قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.
19. مؤشر رقم (60): الإعلام حر ومحمي.
20. مؤشر رقم (63): لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.
21. مؤشر رقم (66): إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
22. مؤشر رقم (68): الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.
23. مؤشر رقم (69): التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.

مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متقدم» (651-800):

1. مؤشر رقم (10): وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح.
2. مؤشر رقم (15): التزام المكلّفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.
3. مؤشر رقم (29): كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.
4. مؤشر رقم (36): وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.
5. مؤشر رقم (39): تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.
6. مؤشر رقم (45): استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.
7. مؤشر رقم (48): وجود هيئة التفتيش القضائي.
8. مؤشر رقم (49): قضاء مستقل وفاعل.
9. مؤشر رقم (55): وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد.
10. مؤشر رقم (57): المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.
11. مؤشر رقم (67): تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.

مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متوسط» (501-650):

1. مؤشر رقم (9): وجود مدوّنة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مُقرّة ومعتمدة.
2. مؤشر رقم (13): وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.
3. مؤشر رقم (59): تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.
4. مؤشر رقم (62): لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد.
5. مؤشر رقم (65): تطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين.

مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف «منخفض» (351-500):

1. مؤشر رقم (1): وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.
2. مؤشر رقم (2): وجود هيئة مكافحة الفساد.
3. مؤشر رقم (6): تتمّ جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.
4. مؤشر رقم (43): الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.

مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف «منخفض جداً» (201-350):

1. مؤشر رقم (4): الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.
2. مؤشر رقم (17): دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، وإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية.
3. مؤشر رقم (18): تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
4. مؤشر رقم (20): الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.
5. مؤشر رقم (37): اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
6. مؤشر رقم (28): اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).
7. مؤشر رقم (64): اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد.

مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف «حرج» (0-200):

1. مؤشر رقم (7): الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.
2. مؤشر رقم (8): وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).
3. مؤشر رقم (11): وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.
4. مؤشر رقم (12): ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.
5. مؤشر رقم (16): التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.
6. مؤشر رقم (19): يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
7. مؤشر رقم (27): اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
8. مؤشر رقم (35): وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.
9. مؤشر رقم (40): تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كافٍ من بداية السنة المالية.
10. مؤشر رقم (41): يتمّ الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.
11. مؤشر رقم (42): تتمّ مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.
12. مؤشر رقم (44): الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة.
13. مؤشر رقم (46): اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.
14. مؤشر رقم (47): المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.
15. مؤشر رقم (50): عدد القضايا التي تمّت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.
16. مؤشر رقم (51): اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.
17. مؤشر رقم (54): فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.
18. مؤشر رقم (58): إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.
19. مؤشر رقم (61): لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
20. مؤشر رقم (70): الموائمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.
21. مؤشر رقم (71): جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد.
22. مؤشر رقم (72): طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.

المقدمة:

يقيس التقرير السنوي العاشر «لمقياس نظام النزاهة الوطني في فلسطين» واقع مناعة مؤسسات الدولة في مواجهة الفساد في فلسطين. وللقيام بذلك يستخدم المقياس اثنين وسبعين مؤشراً[1] لحساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة (2022/1/1 - 2022/12/31).

ينقسم التقرير إلى أربعة أقسام، يتناول القسم الأول منهجية التقرير، أما القسم الثاني فيتناول النتائج الرقمية لمقياس نظام النزاهة الوطني للعام 2022، والقسم الثالث يُجري مقارنة لبعض المؤشرات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشمل القسم الرابع ملخصاً تفصيلياً بالمؤشرات الاثنين والسبعين المستخدمة في المقياس وبطريقة احتسابها وجمع المعلومات المتعلقة بها.

توجد مقاييس إحصائية وغير إحصائية عديدة لتقدير ومراقبة الفساد والنزاهة في العالم[2]، إذ تصدر منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) ثلاثة تقارير أشهرها:

أولاً: مؤشر مدركات الفساد (CPI) الذي يصدر سنوياً، ويقيس انطباعات الفساد في نحو 180 دولة. يستند المؤشر إلى رأي جملة من المختصين ومن لديهم تجارب عملية في الدول المعنيّة، كرجال الأعمال الذين لديهم احتكاك مع القطاع العام، ويعتمد في الحصول على المعلومات على عدد من التقارير والدراسات من مصادر أو جهات مختلفة تتمّ معالجتها وتوحيدها في مؤشر يتراوح بين 0–10 درجات؛ تعكس درجة الخلوّ من الفساد للبلد محلّ التقييم.

ثانياً: مؤشر دافعي الرشوة للتعرف على مدركات المديرين حول الرشاوى التي تدفعها الشركات الأجنبية في البلدان محلّ المسح.

ثالثاً: البارومتر العالمي للفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية وهو يقيس انطباعات المواطنين للقطاعات الأكثر فساداً في الدولة، ورأيهم حول مستويات الفساد المتوقعة مستقبلاً، ويتضمن تقييماً لجهود الحكومة في مكافحة الفساد. قام ائتلاف أمان بتوطين مؤشرات هذا المقياس وضمها مع مؤشرات أخرى في استطلاع رأي سنوي يعده الائتلاف بانتظام لقياس انطباعات المواطنين حول هذه القضايا.

وتصدر منظمة النزاهة الدولية (Global Integrity) مؤشر النزاهة العالمي كل سنتين، ويعتمد على بيانات تُجمع من النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، إضافة إلى المعلومات الصادرة عن الأجهزة الحكومية ومنظمات محلية ودولية عن كل دولة، وتتراوح العلامات في هذا التقرير ما بين صفر ومئة درجة.

وسبق لمنظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» (ARPAC) إصدار أكثر من تقرير منذ العام 2007 لخلاصة تقارير خاصة بواقع الفساد في الدول المشاركة بالتقرير (وهي تلك الدول التي توجد فيها فروع لمنظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»)، ويهدف التقرير إلى فحص طبيعة الفساد في البلدان العربية ومدى نجاعة الإجراءات والتدابير المتخذة لتعزيز نظام النزاهة، كما يرصد التقرير الإطار القانوني وأهم التطورات التي حدثت (فترة الرصد) على نظام النزاهة وأشكال الفساد المنتشرة في العالم العربي.

يتوخى مقياس نظام النزاهة في فلسطين تحقيق أهداف متعددة تأتي في مقدمتها ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

1. إطلاع الرأي العام والمهتمين على مدى فاعلية نظام النزاهة الوطني بشكل عام في الوقاية من الفساد ومكافحة الفساد.
2. إمكانية رصد متغيرات مؤسساتية وإجراءات وتدابير؛ قياساً كمياً بحيث يصبح من الممكن فحص هذه المتغيرات عبر مراحل زمنية مختلفة، ما يتيح مراقبة واقعية لمدى التراجع والتقدم في كل مجال.
3. مساعدة صنّاع القرار من حكومة ومجلس تشريعي ومؤسسات مجتمع مدني في التعرف على الفجوات التي تتطلّب التدخل لتعزيز النزاهة ومواجهة الفساد بشكل عام.

يهدف نظام النزاهة الوطني الفعّال إلى المساهمة في جعل فعل الفساد عملاً عالي المخاطرة ومنخفض المردود، كما أنّ نظام النزاهة الفعّال يؤدّي إلى تحسين نوعية الحياة وسيادة القانون والتنمية المستدامة.

---

1 جرى تطويرها من قبل ائتلاف «أمان» بالاعتماد على أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعدد من المؤشرات المستخدمة من قبل منظمة الشفافية الدولية ذات العلاقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة.

2 للمزيد انظر/ي مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المؤسسة العربية للديمقراطية، 2010.

يود الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» الإعراب عن شكره وتقديره للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للمساهمة في تطوير المنهجية، وكذلك للمؤسسات العامّة والأهليّة والأشخاص الذين أسهموا في تقديم المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

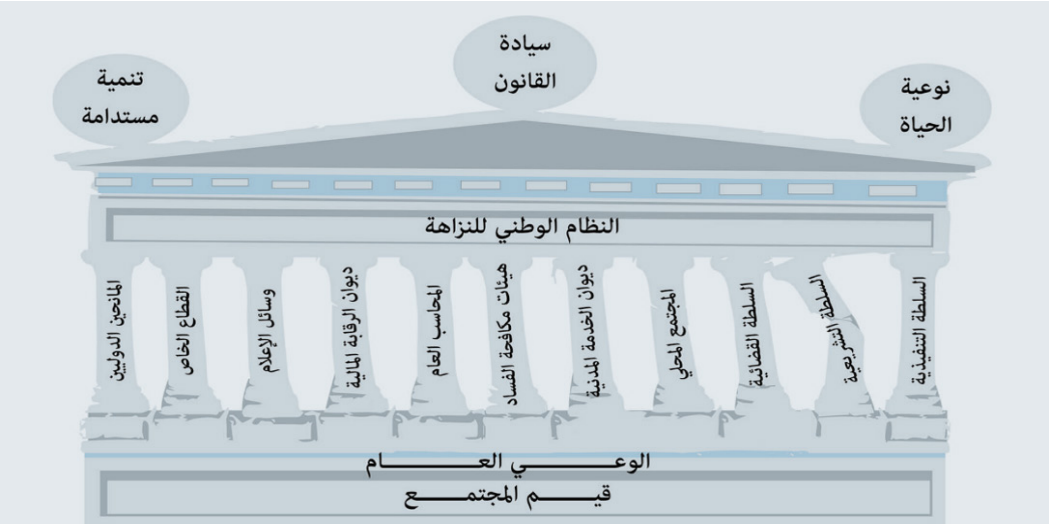

هيكل أعمدة نظام النزاهة

المنهجية:

يعد مقياس النزاهة في فلسطين توصيفاً دورياً لواقع نظام النزاهة في فلسطين في مكوناته التي تشمل القطاع الحكومي أو العام والأهلي والخاص. وقد تمّ بناء هذا المقياس وتطويره بالاستناد إلى عدد من المؤشرات التي طورها ائتلاف «أمان» باستخدام عدد من المؤشرات الأساسية المتعارف عليها دولياً ذات العلاقة بالمبادئ والأسس والأحكام والقواعد الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إضافة إلى مؤشرات الحوكمة التي تتعلق بمبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة في إدارة الشأن العام التي أعدّتها منظّمة الشفافية الدولية وقام ائتلاف أمان بالشراكة مع عدد من فروع المنظمة في البلدان العربية بتوطينها عربياً بما فيها المؤشرات المتعلقة باستقلالية ومهنية هيئات الرقابة والمساءلة في المجتمع، ودور مؤسسات الإعلام والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي.

شمل المقياس اثنين وسبعين مؤشراً تمّ انتقاؤها لقدرتها على قياس نظام النزاهة في النظام الفلسطيني، ويقدم التحليل المرافق لنتائج المؤشرات شرحاً حول أبرز الاستخلاصات (نقاط القوة والضعف والمحدّدات والمعوّقات) والتوصيات، حيث تسهم مع أدوات ووسائل أخرى في مساعدة الإدارة العامة لتبني مبادرات وتحديد الأولويات في الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

يشكّل مقياس نظام النزاهة في فلسطين محاولة لإيجاد تعبير رقمي عن قدرة أو فعالية نظام النزاهة في فلسطين في تأدية الدور المنوط به لمكافحة الفساد.
يتعامل مقياس نظام النزاهة في فلسطين مع نتائج المؤشرات المعتمدة في التقرير بشكل حذر (مقارنة بالمقاييس التي ترصد التحولات الاقتصادية) كونها تتصل بعلاقات وانطباعات، وإجراءات، وسياسات، ومؤسسات متعددة ومتشابكة.

لقد حاول فريق العمل، عند اعتباره لتقنيات احتساب المقياس، الإفادة من تجارب مشابهة مثل تقرير مقياس الديمقراطية في فلسطين الذي يصدره المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ومؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظّمة الشفافية الدولية، وتقرير النزاهة العالمي الذي تصدره منظّمة النزاهة الدولية.

مؤشّرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين وأوزانه

ملاحظات عامة:

- بعد النقاشات التي أجراها فريق العمل المكوّن من خبراء محليين وطاقم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، تمّ تحديد 72 مؤشراً ذات علاقة بأعمدة نظام النزاهة في فلسطين، وذلك وفقاً لوجهة نظر المجتمع المدنيّ.
- أعطى الفريق لكل مؤشّر 1000 درجة (وهي لغايات منهجية ترتبط بالمعادلات الحسابية للمؤشر بحيث يحصل المؤشّر على علامات ما بين صفر و1000 وفقاً لمعادلة حسابية وضعت لكل مؤشّر)، وحُددت لكلّ مؤشّر طريقة معينة في احتساب العلامة[3].
- تمّ منح كل تصنيف وزناً محدداً في المقياس يعبّر عن دوره وأهميته في نظام النزاهة في فلسطين، وينسجم هذا التقدير مع وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنيّ.
- تمّ حساب أوزان المؤشرات عبر أوزان هذه التصنيفات؛ إذ مُنحت 20% من العلامة المخصصة لكل تصنيف للمؤشّرات التشريعية، ومنحت 80% من العلامة للمؤشّرات الدالة على الممارسات العملية[4].
- تمّ توزيع أوزان متساوية لكلّ مؤشّر في كل تصنيف حسب عدد المؤشّرات. بما أنّ عدد المؤشّرات المكوّنة للمقياس هو اثنان وسبعون مؤشراً، فإنّ إسهام كل مؤشّر (قبل وزنه) في المقياس هو 0.072%. أما بعد الوزن فإنّ نسبة الإسهام هذه تتغير صعوداً أو هبوطاً. وقد قُدِّرَ الوزن المحدَد بناءً على تقديرات فريق الخبراء المحليين وطاقم ائتلاف «أمان» وهي تعبّر عن وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنيّ.
- عند الحديث عن علامة (أو قيمة) أيّ مؤشّر من المؤشّرات، فإنّ هذه العلامة تكون غير موزونة، أما عند الحديث عن علامة المقياس أو علامة أيٍّ من تصنيفات المقياس فإنّ هذه العلامة تعبّر عن معدّل مؤشّرات موزونة.

---

3 انظر/ي الملحق رقم (1) الخاص بقائمة المؤشّرات المستخدمة في مقياس النزاهة في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب.

4 هذا الاختيار يعكس إيلاء فريق العمل أهمية أكبر لمؤشّرات الممارسات وتأثيرها على نظام النزاهة الوطني ومكافحة الفساد من دون إغفال لأهمية القواعد القانونية في بناء نظام النزاهة الوطني، ولوجود شعور وخبرات عمل عام لدى فريق العمل والباحثين ونشطاء المجتمع المدني بأنّ الإشكالية الأساسية لا تكمن في ضعف التشريعات أساساً بل في عدم تطبيقها ووضعها حيز النفاذ أي أنّ الضعف يتمثل في احترام سيادة القانون.

- يفحص كل مؤشّر من المؤشّرات الاثنين والسبعين بشكل كمّي أحد المجالات الدالة على طبيعة نظام النزاهة وفق اعتباريْن: يتعلق الأول بدرجة الصلة بطبيعة نظام النزاهة بأعتباره نظاماً فاعلاً في مكافحة الفساد، ومتسقاً مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. بينما يتصل الاعتبار الثاني بقابلية المؤشّرات للقياس على فترات زمنية قصيرة نسبياً، مع الأخذ بالاعتبار المؤشّرات ذات القياس لمدى زمني أبعد، وقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة فعالية نظام النزاهة.
- حرص فريق العمل على أن تعكس هذه المتغيرات مجالات «نظام النزاهة ومكافحة الفساد» التي تشمل التدابير الوقائية والتعاون الدولي وإنفاذ القانون.
- استهدف فريق العمل أن تعكس المؤشرات بمجموعها الجوانب المختلفة لنظام النزاهة التي تتمثل بما يلي:

أولاً: الإرادة السياسيّة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ثانياً: فعاليّة المؤسسات الرقابية والتدابير الوقائية.

ثالثاً: تقييم الرأي العام الفلسطيني (انطباعات المواطنين).

لقد تمّت مراعاة عدد من الاعتبارات عند اختيار المؤشّرات المستخدمة في مقياس نظام النزاهة في فلسطين، وهي:

أولاً: تمّ اختيار عدد محدد من المؤشّرات الهامة والأساسية كأدوات قياس لأعمدة نظام النزاهة، لأنّه من غير الممكن اعتماد كل المؤشّرات التي لها علاقة بقياس فعالية نظام النزاهة وذلك لوجود عدد كبير منها.

ثانياً: اختيار مؤشّرات قابلة للمتابعة الدوريّة، بحيث تمّ اختيار المؤشّرات التي تتأثر بشكل أسرع وأدق بأداء مؤسسات الرقابة وتأثيرها في نظام النزاهة الوطني.

ثالثاً: اعتماد استطلاعات الرأي العام في استخلاص المعلومات المتعلقة بالمواطنين.

مصادر المعلومات:

تمّ الاعتماد على وسائل مختلفة للوصول إلى المعلومات التي يتطلبها المؤشّر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر متابعة وناشطة في مجال تعزيز النزاهة في فلسطين للحفاظ على دقّة وصدقية كل مؤشّر، ومن أبرزها:

1) مصادر الدولة الرسمية، كمجلس الوزراء والوزارات وهيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة سوق رأس المال.
2) مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والمؤسسات الإعلامية.
3) استطلاعات الرأي العام التي يقوم ائتلاف «أمان» بإجرائها خصيصاً لأغراض المقياس، واستطلاعات عينة لخبراء في مجالات محددة كالإعلام والمجتمع المدني.

تصنيفات المقياس وأوزانه:

توجد للمقياس قيمة رقمية واحدة تعبر عن فعالية نظام النزاهة في الفترة قيد البحث، بيد أنّ له أيضاً اثنين وسبعين مؤشراً باثنين وسبعين رقماً، يعبّر كلٌّ منها عن وضع كل مؤشّر على حدة. كما توجد تصنيفات أخرى على المقياس قد تسهم في فهم أوسع لنظام النزاهة بقطاعاته ومحاوره المختلفة.

يُقسم التصنيف الأول المؤشرات الاثنين والسبعين إلى قطاعيْن: مؤشرات تعبر عن تشريعات نظام النزاهة، وأخرى تعبر عن الممارسات. كما يظهر جدول رقم (1) فقد بلغ عدد مؤشّرات التشريعات أربعة وعشرين مؤشّراً، فيما بلغ عدد مؤشّرات الممارسات ثمانية وأربعين مؤشّراً، وقد بلغ معدّل وزن كلّ مؤشّر من مؤشّرات التشريعات 0.0078، فيما بلغ معدّل وزن كلّ مؤشّر من مؤشّرات الممارسات 0.0169.

جدول رقم (1): التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات

القطاعات	عدد المؤشّرات	متوسط وزن المؤشّر الواحد
تشريع	24	0.0078
ممارسات	48	0.0169

تشير **مؤشّرات التشريعات** إلى تلك الجوانب من فعالية نظام النزاهة التي توضع فيها الأسس والقواعد القانونية والمؤسسية التي توفر بيئة ملائمة تحد من ممارسات وفرص الفساد. ومن هذه المؤشّرات: وجود تشريعات تنظّم عمل هيئة مكافحة الفساد، ووجود لجنة دائمة/مكتب لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية، ووجود مدوّنة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرّة ومعتمدة، وحرمان الموظفين العموميين المدانين بالفساد من العمل في الحكومة لاحقاً، إلى جانب وجود قواعد ملزمة وفقاً لأحكام التشريع تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح، ووجود إجراءات ملزمة تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وخضوع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي، ووجود لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة، فضلاً عن كون الإعلام حرّاً ومحمياً.

لقد تمّ إعطاء الأولوية لمدى وجود وفعالية تطبيق التشريعات المتعلقة بالإجراءات والتدابير لعمل المؤسسات الرسمية وبشكل أقلّ بالمجتمع المدنيّ والمؤسسات الرقابية.

أما المؤشّرات التي تقيس الممارسات فهي تلك المتعلقة بالتطبيق العملي للقواعد القانونية والسياساتية المعتمدة، ومن تلك المؤشرات: قيام هيئة مكافحة الفساد بمتابعة الذمم المالية للمسؤولين، والإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات العليا في الخدمة المدنية، وأن يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة، وأن تكون الأجهزة الأمنيّة خاضعة للمساءلة.

يشير الشكل رقم (1) إلى أنّ الوزن المعطى لمؤشّرات التشريعات هو (18.75%) مقارنة بالوزن المعطى لمؤشّرات الممارسات ونسبته (81.25%). ويأتي الاهتمام بالممارسات لاختبارها للقيمة الفعلية للقواعد القانونية ومقارنتها.

شكل رقم (1): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعيّ التشريعات والممارسات

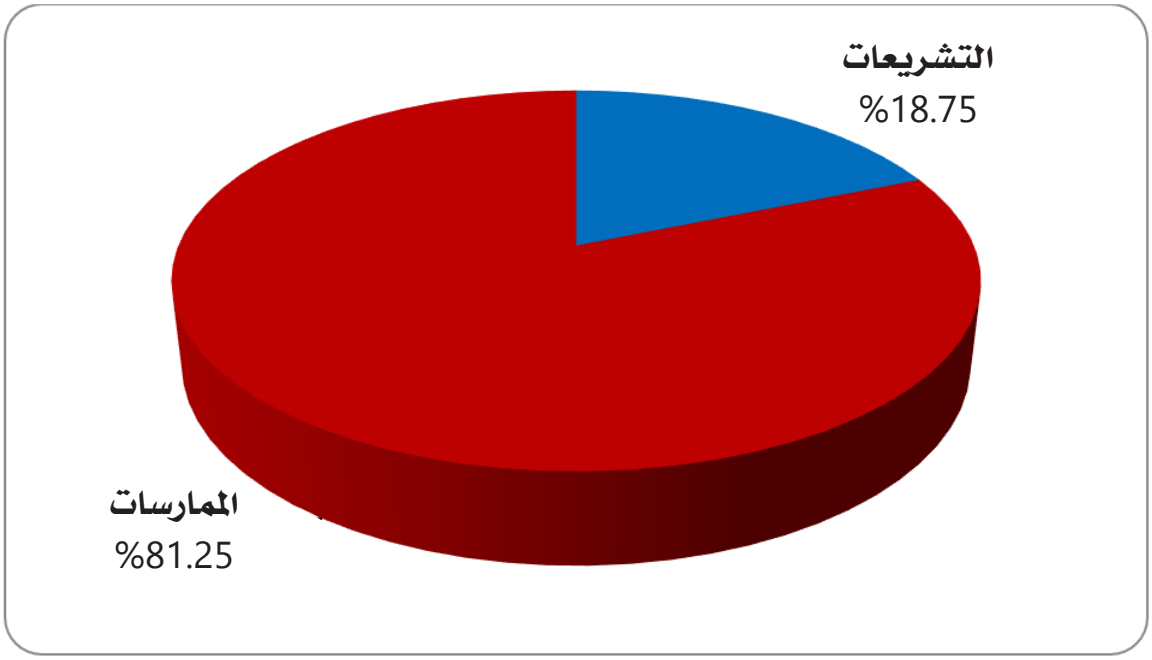

يقسّم التصنيف الثاني المقياس إلى ستة محاور هي: الإرادة السياسية، والإجراءات والتدابير، والمؤسسات الرقابية، والمجتمع المدني، والقضاء، والتعاون الدولي. وكما يظهر الجدول رقم (2) فقد بلغ عدد مؤشّرات الإرادة السياسية 4 مؤشّرات، والإجراءات والتدابير 34 مؤشّراً، والمؤسسات الرقابية 9 مؤشّرات، والمجتمع المدني 17 مؤشّراً، والقضاء 4 مؤشّرات، والتعاون الدولي 4 مؤشّرات.

جدول رقم (2): التصنيف الثاني للمقياس حسب محاور نظام النزاهة

##	محاور نظام النزاهة	عدد المؤشّرات	معدل وزن كل مؤشّر
1	الإرادة السياسية	4	0.0380
2	الإجراءات والتدابير	34	0.0088
3	المؤسسات الرقابية	9	0.0222
4	المجتمع المدني	17	0.0059
5	دور القضاء	4	0.05
6	التعاون الدولي	4	0.0125

يظهر الشكل رقم (2) أنّ ثلث وزن المقياس مأخوذ من مؤشّرات وجود تدابير وقائية (30%) فيما تليها مؤشّرات كلٍّ من المؤسسات الرقابية والقضاء (20%)، ومن ثمّ مؤشّرات الإرادة السياسية (15%)، ومؤشّرات المجتمع المدني (10%) وأخيراً مؤشّرات التعاون الدولي (5%).

شكل رقم (2): توزيع أوزان المقياس حسب محاور نظام النزاهة

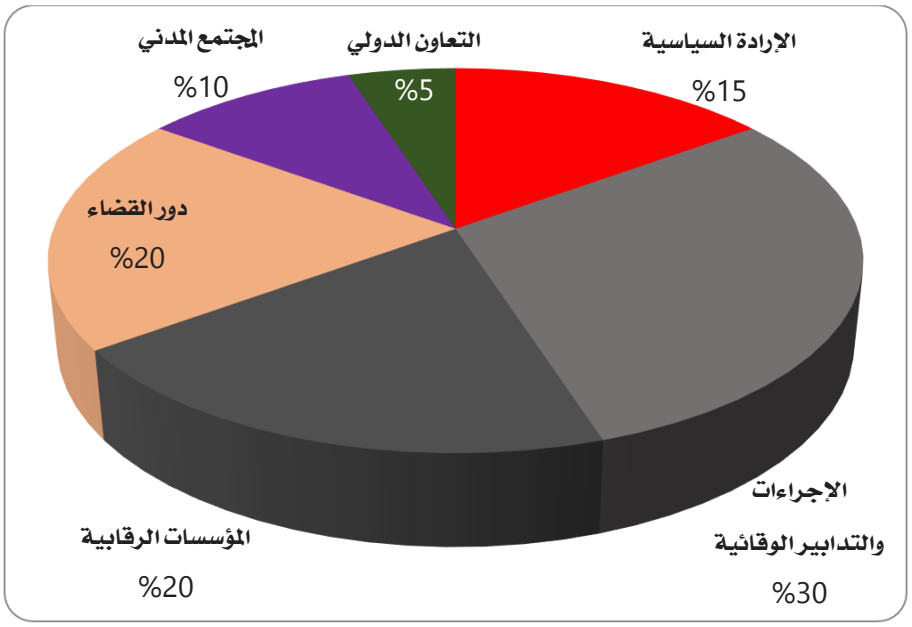

جرى في القراءة الرابعة إجراء تعديل على عدد من المؤشّرات المستخدمة في القراءات الثلاث الأولى للمقياس؛ بحيث أُلغيت أربعة مؤشّرات فيما أضيفت خمسة مؤشّرات جديدة. وقد جرى تعديل طبيعة المعلومات لأربعة مؤشّرات، وتمّ تعديل طريقة احتساب عدد من المؤشّرات. كما جرت إعادة توزين المؤشّرات ضمن القيمة النسبية لمحاور نظام النزاهة الستة.

تمّ في القراءة الثامنة إجراء تعديل على طريقة احتساب مؤشّر واحد وهو المؤشّر المتعلّق بالاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد، بحيث أصبحت تحسب كما يلي: (نسبة الذين يقولون إنّهم يعتقدون أنّ المواطنين يقومون بالإبلاغ عن جرائم الفساد 1000%). كما جرى تغيير طبيعة المعلومات التي يعتمد عليها المؤشّر المتعلّق باستجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته (توصياته)، إذ تمّ الاعتماد على الاستجابة في هذه القراءة للتوصيات عوضاً عن الردود على تقارير الديوان بسبب عدم توفر هذه المعلومات.

كما جرت إعادة احتساب علامات المؤشّر رقم 37 المتعلق باعتماد النظام المالي والإداريّ للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية للسنوات الأربع الماضية بعد حصر عدد المؤسسات العامة كافة، حيث كان المؤشّر يعتمد في السنوات الماضية على قرار مجلس الوزراء الحكومي في العام 2008 المتعلق بالمؤسسات العامة ومراكز في قانون الموازنة العامة. وكذلك الأمر فقد جرت إعادة احتساب علامات المؤشّر رقم 4 المتعلق بالاعتقاد بإبلاغ المواطنين عن جرائم الفساد بسبب تغيير طريقة الاحتساب المذكورة أعلاه.

تصنيف المؤشّرات

تشير مراجعة علامات المؤشّرات إلى وقوعها بين (0) و(1000) ما يعني أنّ عملية اختيار هذه المؤشّرات قد نجحت في إدخال أصناف ونوعيات واسعة الاختلاف ما يسمح بقياس الجوانب المختلفة لنظام النزاهة الفلسطيني. وبناءً على مراجعة تلك الاختلافات والمدى الذي وصلته، قمنا بتصنيف العلامات من حيث قدرتها على إعطاء صورة مفيدة عن مدى مساهمة المؤشّر في نظام النزاهة الفلسطيني، وأدّت هذه المراجعة إلى تبني التصنيف الوارد في جدول رقم (3) أدناه.

جدول رقم (3): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في مقياس نظام النزاهة الفلسطيني

التصنيف	الدرجة الأعلى	الدرجة الأقل	
متقدم جداً	1000	801	
متقدم	800	651	
متوسط	650	501	
منخفض	500	351	
منخفض جداً	350	201	
حرج	200	00	

قراءة المقياس

ينطلق المقياس من وضع تقدير كمّيٍّ لفعالية نظام النزاهة في فلسطين للفترة التي يتعلق بها التقرير الدوري، ويمكن قراءة هذا التقدير الكميّ على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: يتمثل في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكّن من الاطّلاع العام والمجرد على فعالية نظام النزاهة.

المستوى الثاني: يتمثل في قراءة التعبير الرقمي حسب التصنيفات المختلفة، ومن الممكن على هذا المستوى الاطّلاع على نحو أكثر تفصيلاً على وضع فعالية نظام النزاهة في فترة التقرير، واكتشاف القطاعات ومحاور نظام النزاهة التي شهدت تقدماً أو تراجعاً.

المستوى الثالث: يتمثل في قراءة المؤشّرات، ومن الممكن هنا مراقبة 72 حالة يتمّ قياسها وصولاً إلى المقياس.

◄ النتائج الرئيسية لسنة 2022:

(1) الملامح الرئيسية لمقياس نظام النزاهة الوطني في القراءة العاشرة (2022)

تظهر نتائج مقياس نظام النزاهة الوطني للعام 2022 الملامح الرئيسية التالية:

أ. **حصل مقياس نظام النزاهة الوطني**[5] **في الفترة التي تغطي** 2022/12/31-2022/1/1 على 491 علامة من أصل 1000 علامة، وهذه العلامة تدلّ على أنّ نظام النزاهة ما زال ضعيفاً نتيجةً لمجموعة من المتغيّرات التي استمرت بالتأثير سلباً خلال العام 2022.

وكان من أبرز المؤثرات السلبية في نظام النزاهة الوطني خلال هذه الفترة:

- استمرار الانقسام المؤسسي للسلطة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ما أدّى إلى استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ووقف العمل بأدوات الرقابة البرلمانية.
- عدم إجراء الانتخابات العامة في موعدها، الأمر الذي أدّى إلى تراجع دور المواطن في اختيار ممثليه ودوره في مساءلة الممثلين المنتخبين.
- عدم إعمال قاعدة تكافؤ الفرص المنصوص عليها في القانون الأساسي للوصول الى الوظائف العليا في الدولة كأساس للتعيينات فيها، إذ استمرت حالة ضعف الشفافية في التعيينات والترقيات للفئات العليا والخاصة في القطاع العام.
- اعتقاد الناس الانطباعي لواقع وجود فساد في مؤسسات الدولة الفلسطينية والجهاز القضائي.
- ضعف الاستجابة لمتطلبات مواءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- عدم اعتماد إجراءات تنظّم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي بعد مغادرتهم القطاع العام.
- ضعف ثقة المواطنين بفاعلية وسائل الإعلام في كشف الفساد.
- استمرار حجب المعلومات العامة ومنع الوصول إليها بيسر وسهولة أو التعاون للحصول عليها.
- عدم تقديم إقرارات الذمة المالية دورياً لأصحاب المناصب السياسية والقضاة، وعدم فحص هذه الإقرارات.
- استمرار ضعف أدوات المساءلة للمؤسسات الحكومية غير الوزارية، الأمر الذي حال دون فرصة المساءلة الشعبية العامة للمسؤولين.
- عدم إصدار قوانينَ تتيح المنافسة ومنع الاحتكار وتحدد قواعد منح الامتياز.

فيما كانت أبرز المؤشّرات الإيجابية على نظام النزاهة الوطني ما يلي:

- النصّ على منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
- اعتماد مُتزايد للنظام الماليّ والإداريّ الخاصيّن لبعض المؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.
- توفير الضمانات والحماية للمبلغين عن الفساد.

ب. **طبيعة المؤشّرات التي حصلت على تصنيف «حرج»**: حصل اثنان وعشرون مؤشراً (31%) في القراءة الحالية على علامات تضعها في تصنيف حرج (0 – 200) من أصل 72 مؤشراً، منها أربعة عشر مؤشّراً حصلت على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشّر، وتعلقت هذه المؤشّرات بأمور رئيسية هي:

- مؤشر رقم (7): الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.
- مؤشر رقم (8): وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).
- مؤشر رقم (11): وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.
- مؤشر رقم (12): ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.
- مؤشر رقم (16): التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.

5 يغطي الإطار الجغرافي للمعلومات التي تمّ جمعها لغايات هذا التقرير مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا تشمل مؤسسات السلطة في قطاع غزة.

- مؤشر رقم (19): يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
- مؤشر رقم (27): اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
- مؤشر رقم (35): وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.
- مؤشر رقم (40): تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية.
- مؤشر رقم (41): يتمّ الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهريةً على الموازنة.
- مؤشر رقم (42): تتمّ مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.
- مؤشر رقم (44): الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة.
- مؤشر رقم (46): اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.
- مؤشر رقم (47): المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.
- مؤشر رقم (50): عدد القضايا التي تمّت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.
- مؤشر رقم (51): اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.
- مؤشر رقم (54): فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.
- مؤشر رقم (58): إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.
- مؤشر رقم (61): لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
- مؤشر رقم (70): الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.
- مؤشر رقم (71): جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد.
- مؤشر رقم (72): طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.

ت. طبيعة المؤشّرات التي حصلت على تصنيف "منخفض جداً" (201 – 350): حصلت سبعة مؤشّرات (10%) على علامات متدنّية جداً تتعلق بالموضوعات التالية:

- مؤشر رقم (4): الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.
- مؤشر رقم (17): دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، وإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية.
- مؤشر رقم (18): تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
- مؤشر رقم (20): الدعاوى المرفوعة ضدّ الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.
- مؤشر رقم (37): اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
- مؤشر رقم (28): اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).
- مؤشر رقم (64): اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد.

ث. طبيعة المؤشّرات التي حصلت على علامات تضعها في تصنيف «منخفض» (351–500): حصلت أربعة مؤشّرات (7%) من مجموع المؤشّرات) على علامات متدنّية، تعلقت هذه المؤشّرات بالموضوعات التالية:

- مؤشر رقم (1): وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.
- مؤشر رقم (2): وجود هيئة مكافحة الفساد.
- مؤشر رقم (6): تتمّ جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.
- مؤشر رقم (43): الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.

ج. طبيعة المؤشّرات التي حصلت على تصنيف «متوسط» (501–650): حصلت خمسة مؤشّرات (7% من مجموع المؤشّرات) على علامة متوسطة، وتعلقت هذه المؤشّرات بالموضوعات التالية:

- مؤشر رقم (9): وجود مدوّنة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة.
- مؤشر رقم (13): وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.
- مؤشر رقم (59): تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.
- مؤشر رقم (62): لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد.
- مؤشر رقم (65): تطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين.

ح. **طبيعة المؤشّرات التي حصلت على تصنيف "متقدّم": حصل أحد عشر مؤشّراً** (15%) من مجموع المؤشّرات الاثنين والسبعين على علامات ما بين (800–651) تعلقت بالموضوعات التالية:

- مؤشر رقم (10): وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح.
- مؤشر رقم (15): التزام المكلّفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.
- مؤشر رقم (29): كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.
- مؤشر رقم (36): وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.
- مؤشر رقم (39): تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.
- مؤشر رقم (45): استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.
- مؤشر رقم (48): وجود هيئة التفتيش القضائي.
- مؤشر رقم (49): قضاء مستقل وفاعل.
- مؤشر رقم (55): وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد.
- مؤشر رقم (57): المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.
- مؤشر رقم (67): تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة

خ. **طبيعة المؤشّرات التي حصلت على تصنيف "متقدم جداً"**: حصل ثلاثة وعشرون مؤشّراً (32%) على علامات ما بين (1000–801)، وتتعلق هذه المؤشّرات بالموضوعات التالية:

- مؤشر رقم (3): مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.
- مؤشر رقم (5): النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- مؤشر رقم (14): أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.
- مؤشر رقم (20): فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
- مؤشر رقم (21): وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ.
- مؤشر رقم (23): يتمّ طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.
- مؤشر رقم (24): يتمكن المواطنون من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.
- مؤشر رقم (25): الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
- مؤشر رقم (26): منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
- مؤشر رقم (30): وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.
- مؤشر رقم (31): وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.
- مؤشر رقم (32): توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.
- مؤشر رقم (33): وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.
- مؤشر رقم (34): رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.
- مؤشر رقم (38): تتمّ الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتمّ حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك.
- مؤشر رقم (52): توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.
- مؤشر رقم (53): وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.
- مؤشر رقم (56): قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.
- مؤشر رقم (60): الإعلام حر ومحمي.
- مؤشر رقم (63): لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.
- مؤشر رقم (66): إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
- مؤشر رقم (68): الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.
- مؤشر رقم (69): التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.

(2) النتائج التفصيلية حسب المؤشّرات

تشير النتائج التفصيلية للمؤشّرات الاثنين والسبعين في المقياس إلى تفاوت كبير في العلامات التي حصلت عليها كل المؤشّرات. ففي حين حصل واحد وعشرون مؤشّراً على علامة (1000) وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشّر، فإنّ أربعة عشر مؤشراً حصلت على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشّر. كما أنّ 33 مؤشّراً من المؤشّرات الاثنين والسبعين حازت علامة ضمن تصنيفات (حرج أو منخفض جداً أو منخفض أي أقلّ من 500 علامة). يحتوي الجدول التالي على قائمة بمؤشّرات المقياس، وتصنيفاتها، والعلامات التي حصلت عليها، ووزنها في المقياس، ويمكن الحصول على كافة التفاصيل المتعلّقة بعلامة كل مؤشّر ومصدر العلامة بالرجوع إلى الملحق رقم (2) في هذا التقرير.

جدول رقم (4): مؤشّرات المقياس وتصنيفاتها ووزنها والعلامات التي حصلت عليها في القراءة العاشرة

رقم المؤشّر	المؤشّرات الخاصة	القطاع	محاور نظام النزاهة	وزن المؤشّر	العلامة	العلامة الموازنة
1	وجود خطّة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.	ممارسات	إرادة سياسية	0.0375	500	18.75
2	وجود هيئة مكافحة الفساد.	تشريع	إرادة سياسية	0.0375	500	18.75
3	مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.	ممارسات	إرادة سياسية	0.0375	1000	37.50
4	الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.	ممارسات	إرادة سياسية	0.0375	331	12.41
5	النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	1000	3.95
6	تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	500	7.50
7	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	0	0.00
8	وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	0	0.00
9	وجود مدوّنة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرّة ومعتمدة.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	600	2.37
10	وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	775	3.06
11	وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	0	0.00
12	ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	0	0.00
13	وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	600	2.37

رقم المؤشّر	المؤشّرات الخاصة	القطاع	محاور نظام النزاهة	وزن المؤشّر	العلامة	العلامة الموازنة
14	أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	1000	3.95
15	التزام المكلَّفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	493	10.31
16	التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	0	0.00
17	دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، وإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	310	1.22
18	تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	300	1.19
19	يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	100	2.96
20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	925	14.19
21	وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	1000	3.95
22	الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	284	3.45
23	يتمّ طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	1000	3.95
24	يتمكن المواطنون من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	1000	15.00
25	الشركات المُدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	1000	3.95
26	منع الشركات المُدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	1000	15.00
27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	71	1.65
28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	280	4.20

رقم المؤشّر	المؤشّرات الخاصة	القطاع	محاور نظام النزاهة	وزن المؤشّر	العلامة	العلامة الموازنة
29	كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	750	2.96
30	وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	1000	3.95
31	وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	1000	3.95
32	توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	1000	3.95
33	وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	1000	3.95
34	رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	1000	15.00
35	وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.	تشريع	إجراءات وتدابير	0.00395	0	0.00
36	وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	500	11.25
37	اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	188	4.82
38	تتمّ الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتمّ حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك.	ممارسات	إجراءات وتدابير	0.015	1000	15.00
39	تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.	تشريع	مؤسسات رقابية فاعلة	0.05	750	37.50
40	تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كافٍ من بداية السنة المالية.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	0.01875	0	0.00
41	يتمّ الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	0.01875	0	0.00
42	تتمّ مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	0.01875	0	0.00
43	الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	0.01875	400	7.50
44	الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	0.01875	0	0.00
45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	0.01875	672	12.75
46	اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	0.01875	57	1.07
47	المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	0.01875	188	2.83
48	وجود هيئة التفتيش القضائي.	ممارسات	دور القضاء المستقل	0.05	623	36.70
49	قضاء مستقل وفاعل.	ممارسات	دور القضاء	0.05	662	37.90

رقم المؤشّر	المؤشّرات الخاصة	القطاع	محاور نظام النزاهة	وزن المؤشّر	العلامة	العلامة الموازنة
50	عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.	ممارسات	دور القضاء	0.05	355	7.10
51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.	ممارسات	دور القضاء	0.05	135	6.75
52	توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.	تشريع	المجتمع المدني	0.0083	1000	8.30
53	وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.	تشريع	المجتمع المدني	0.0083	1000	8.30
54	فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	0	0.00
55	وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	700	3.75
56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	1000	5.36
57	المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	969	3.88
58	إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	1000	0.00
59	تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	583	3.02
60	الإعلام حرّ ومحمي.	تشريع	المجتمع المدني	0.0083	1000	8.30
61	لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	215	1.05
62	لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	669	3.44
63	لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	1000	5.36
64	اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	271	1.45
65	تطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	612	3.04
66	إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	870	4.82
67	تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	666	4.05
68	الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.	ممارسات	المجتمع المدني	0.00536	1000	5.36
69	التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.	ممارسات	التعاون الدولي	0.0125	1000	12.50
70	الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.	ممارسات	التعاون الدولي	0.0125	73	2.05
71	جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد.	ممارسات	التعاون الدولي	0.0125	0	0.00
72	طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.	ممارسات	التعاون الدولي	0.0125	0	0.00
	العلامة			1.000		491

(3) النتائج حسب التصنيفات

يقسم التقرير المقياس إلى تصنيفيْن: حسب قطاعيّ التشريعات والممارسات، وحسب محاور نظام النزاهة.

نتائج التصنيف الأول (نتائج قطاعيْ التشريعات والممارسات):

تظهر النتائج حسب التصنيف الأول، أي حسب قطاعيّ التشريعات والممارسات، حصول قطاع التشريعات على نتيجة متوسطة (693) قياساً بعلامة قطاع الممارسات (444). يظهر الجدول رقم (5) عدد وأرقام المؤشّرات التي تدخل في كلّ قطاع ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها.

جدول (5): متوسط علامات المقياس حسب تصنيف قطاعيْ التشريعات والممارسات

الرقم	القطاعات	عدد المؤشّرات	أرقام المؤشّرات	الوزن النسبي للقطاع	متوسط علامة كلّ قطاع بعد الوزن
1	مؤشّرات التشريعات	24	2، 5، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 17، 18، 21، 23، 25، 29، 30، 31، 32، 33، 35، 39، 52، 53، 60.	%18.75	693
2	مؤشّرات الممارسات	48	1، 3، 4، 6، 7، 15، 16، 19، 20، 22، 24، 26، 27، 28، 34، 36، 37، 38، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72.	%81.25	444

يظهر الشكل رقم (3) أنّ معدّل العلامات الدالّة على التشريعات يفوق المعدّل العام للمقياس بنحو 202 نقطة، لكن تبقى علامة قطاع التشريع متوسطة بسبب غياب بعض التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد (مثل وجود إجراءات تنظّم عمل الوزراء وكبار موظّفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص، ودورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلامها وانتهائها، وتشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة، ووجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار، ووجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا(الفئات الخاصة والفئة العليا).

شكل رقم (3): متوسط علامات قطاعيْ التشريعات والممارسات مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

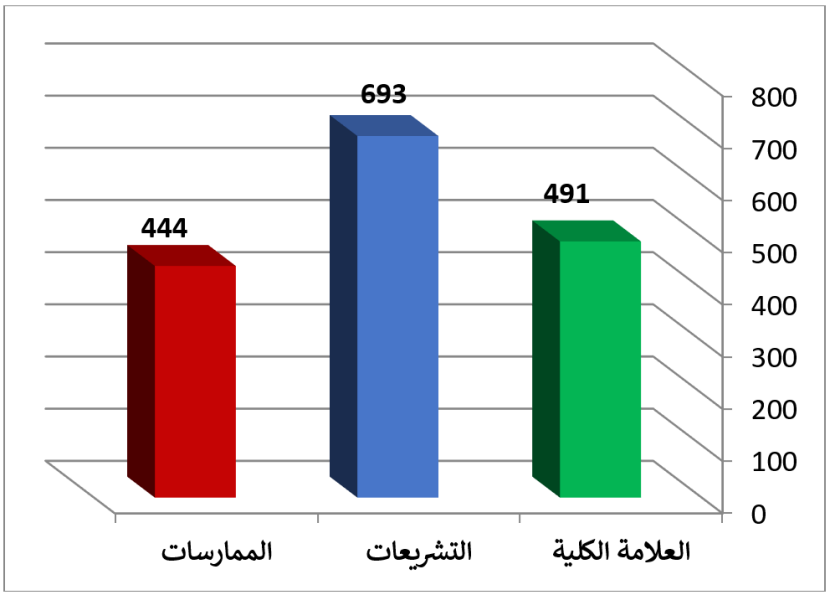

يظهر معدّل علامات قطاع الممارسات أنّها منخفضة عن المعدل العام للمقياس بمقدار 47 نقطة. كما أنّ انخفاض معدّل علامات المؤشّرات الدالّة على الممارسات تؤثر بشكل سلبي في العلامة الكلية للمقياس، إذ إنّ وزن مؤشّرات قطاع الممارسات يشكّل أكثر من 80% من وزن المقياس.

نتائج التصنيف الثاني (محاور نظام النزاهة):

تظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمؤشرات، أي حسب محاور نظام النزاهة، أنّ معدل علامات كلٍّ من الإرادة السياسية والإجراءات والتدابير والمجتمع المدني، تفوق المعدّل العام للمقياس. بينما تنخفض عنه كلٌّ من دور القضاء بـ 49 نقطة، المؤسسات الرقابية بنحو 183 نقطة، فيما يزيد الفرق مع التعاون الدولي إلى 200 نقطة. يظهر الجدول رقم (6) عدد وأرقام المؤشّرات التي تدخل في كلّ مجال.

جدول (6): متوسط علامات المقياس حسب تصنيف محاور نظام النزاهة

الرقم	محاور نظام النزاهة	عدد المؤشّرات	أرقام المؤشّرات	الوزن النسبي لكل مجال	متوسط علامة كل مجال
1	إرادة سياسية	4	4-1	%15	583
2	إجراءات وتدابير	34	38 - 5	%30	563
3	المؤسسات الرقابية	9	47 - 39	%20	308
4	دور القضاء	4	51 - 48	%20	442
5	المجتمع المدني	17	68 - 52	%10	695
6	التعاون الدولي	4	72 - 69	%5	291
7	إجمالي المجموع	72		%100	491

يظهر الشكل رقم (4) أنّ ترتيب محاور نظام النزاهة الوطني حسب العلامات التي حازتها في القراءة العاشرة كان كما يلي: المجتمع المدني (695)، الإرادة السياسية (583)، الإجراءات والتدابير (563)، دور القضاء (442)، المؤسسات الرقابية (308)، التعاون الدولي (291).

شكل رقم (4): متوسط علامات محاور نظام النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

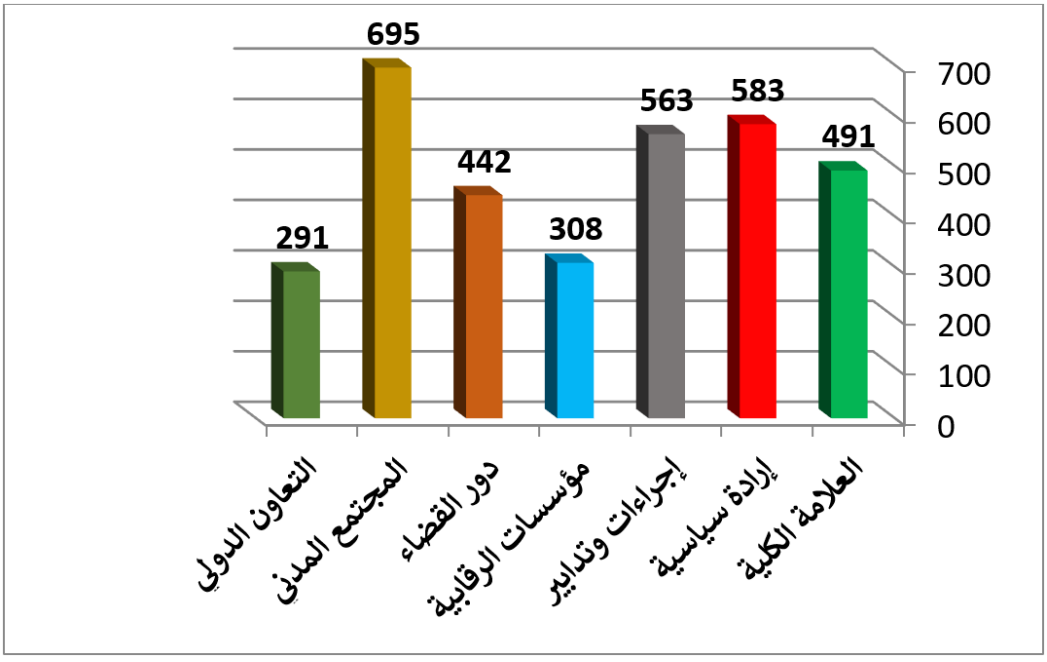

يعود انخفاض علامة التعاون الدولي إلى حصول مؤشّرين من أصل 4 مؤشّرات على علامة صفر وهما جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد، وطلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني. كما يرجع انخفاض علامة المؤسسات الرقابية إلى حصول 6 مؤشّرات على تصنيف حرج أي دون 200 نقطة وهي أربعة مؤشّرات حصلت على علامة صفر نظراً إلى حلّ المجلس التشريعي، وهي تتعلق بتقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية، والحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة، ومساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة، وخضوع الأجهزة الأمنية للمساءلة، إضافة إلى المؤشّر الخاص باعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف الذي حصل على 57 علامة، والمؤشر الخاص بتقديم المؤسسات العامة غير الوزارية تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها وحصل على 151 نقطة.

أما بالنسبة لدور القضاء فحصل مؤشّران من أصل 4 مؤشّرات على علامات دون 200 نقطة وهما؛ مؤشّر نسبة القضايا التي تمّت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنةً بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة (142 نقطة). إضافة إلى المؤشّر الخاص باعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي الذي حصل على 135 نقطة.

وبالنسبة للإجراءات والتدابير فقد حصلت 6 مؤشّرات على علامة صفر وهي الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية، ووجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)، ووجود إجراءات تنظّم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص، والتدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية، وغياب قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.

نتائج القراءات العشر:

يعرض هذا الفصل نتائج القراءات العشر لمقياس نظام النزاهة بهدف المقارنة بين نتائج المقياس على المستويات الثلاثة لقراءة المقياس، بحيث يقارن بين النتائج الكلية ويعرض نتائج المقارنة للمؤشّرات المنفردة، ومن ثم يستعرض نتائج تصنيفات المقياس المختلفة.

(1) العلامات الكلية للمقياس في القراءات العشر

ارتفعت العلامة الكلية في القراءة العاشرة بمقدار 5 نقاط (491 في العام 2022 مقارنة بـ 486 في العام 2020)، بالرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على علامة المقياس مقارنة بالقراءة السابقة إلّا أنّه ما زال منخفضاً بالمقارنة مع القراءات الثماني الأولى.

جدول رقم (7): علامات المقياس في القراءات العشر

القراءة	الفترة	العلامة من 1000
علامة المقياس في القراءة الأولى	عام 2011	531
علامة المقياس في القراءة الثانية	عام 2012	503
علامة المقياس في القراءة الثالثة	عام 2013	554
علامة المقياس في القراءة الرابعة	عام 2014	567
علامة المقياس في القراءة الخامسة	عام 2015	566
علامة المقياس في القراءة السادسة	عام 2016	566
علامة المقياس في القراءة السابعة	عام 2017	563
علامة المقياس في القراءة الثامنة	عام 2018	556
علامة المقياس في القراءة التاسعة	عام 2020	486
علامة المقياس في القراءة العاشرة	عام 2022	491

شكل رقم (5): مقارنة علامات المقياس في القراءات العشر

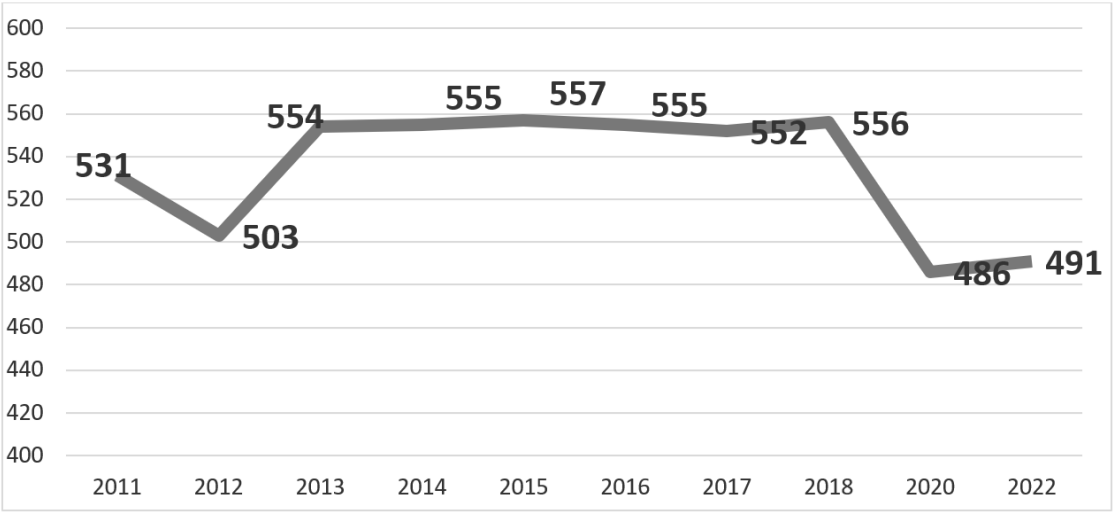

(2) مقارنة التصنيفات في القراءات العشر

يعرض هذا القسم مقارنة بين نتائج التصنيفات للقراءات العشر.

نتائج التصنيف الأول (نتائج قطاعي التشريعات والممارسات)

ينقسم هذا التصنيف إلى قطاعيْن: مؤشّرات تعتمد على النصوص القانونية في التشريعات الفلسطينية، ومؤشّرات دالّة على الممارسات، ويبدو الفرق واضحاً ما بين علامات قطاع التشريعات وقطاع الممارسات، لكنّ التشريعات ما زالت منخفضة ما يدلّ على أنّ التشريعات الفلسطينية الخاصة بنظام النزاهة بحاجة لاستكمال لتحصين نظام النزاهة الوطني والحد من خطر الفساد. انخفضت علامات قطاع الممارسات عن حدود الـ 500 نقطة التي حافظت عليها في القراءات الثماني الأولى ما يدلّ على أنّ نظام النزاهة الوطني ما زال غير كابح للفساد.

جدول رقم (8): علامات قطاعيْ التشريعات والممارسات في القراءات العشر

القراءة	قطاع التشريعات	قطاع الممارسات
الأولى 2011	643	505
الثانية 2012	647	483
الثالثة 2013	649	532
الرابعة 2014	633	552
الخامسة 2015	633	551
السادسة 2016	648	547
السابعة 2017	648	544
الثامنة 2018	648	534
التاسعة 2020	693	438
العاشرة 2022	693	444

حافظ قطاع التشريعات على علامته (693) مقارنة بالقراءة التاسعة، وذلك بعدما ارتفع في القراءة السابقة نتيجة لارتفاع علاماتِ المؤشرات الثلاثة التالية بشكل متفاوت: وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح، ووجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين، ووجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ.

شكل رقم (6): مقارنة علامات قطاعيْ التشريعات والممارسات في القراءات العشر

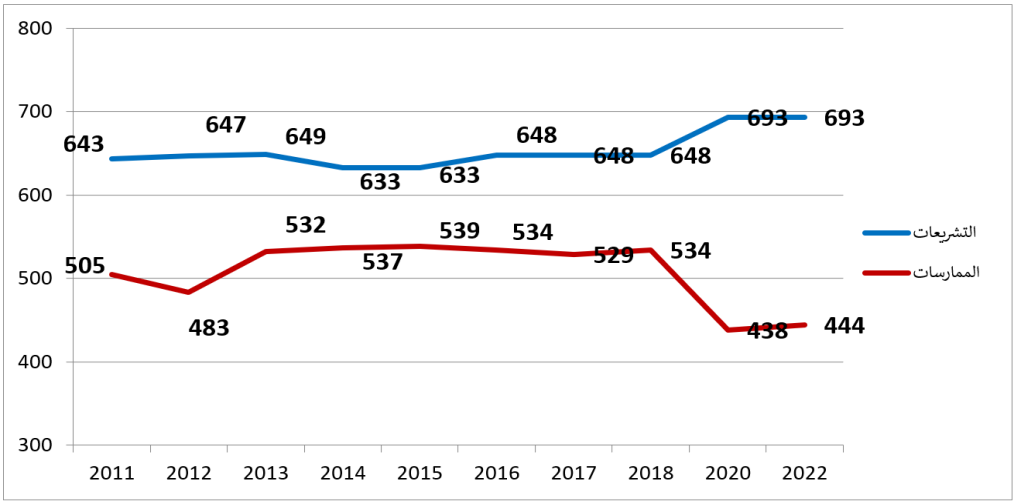

ارتفع قطاع الممارسات بمقدار 6 درجات في القراءة العاشرة مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءة التاسعة كما يشير الشكل أعلاه. ويعود الارتفاع في علامات قطاع الممارسات في القراءة العاشرة إلى ارتفاع علامات 14 مؤشراً هي:

1. الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.
2. التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.
3. يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
4. فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
5. اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات الدولة الفلسطينية.
6. وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.
7. اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
8. استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.
9. اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.
10. وجود هيئة التفتيش القضائي.
11. قضاء مستقل وفاعل.
12. إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
13. تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.
14. الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.

نتائج التصنيف الثاني (محاور نظام النزاهة):

تظهر نتائج علامات التصنيف الثاني (محاور النزاهة) ارتفاع علامات ثلاثة محاور من المحاور الستة لمقياس النزاهة الفلسطيني في القراءة العاشرة مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة؛ إذ ارتفعت علامات المقياس الفرعي لكل من محور الإرادة السياسية بمقدار 13 درجة، ومحور التدابير والإجراءات بمقدار 30 درجة، ومحور التعاون الدولي بـ 23 درجة، فيما حافظ محور المؤسسات الرقابية على ذات الدرجة التي حصل عليه في القراءة السابقة.

جدول رقم (9): علامات محاور نظام النزاهة في القراءات العشر

القراءة	إرادة سياسية	إجراءات وتدابير	المؤسسات الرقابية	دور القضاء	المجتمع المدني	التعاون الدولي
قراءة 2011	444	567	457	536	701	500
قراءة 2012	463	574	442	406	648	750
قراءة 2013	500	551	422	597	748	625
قراءة 2014	580	513	391	612	754	1000
قراءة 2015	570	459	456	615	788	1000
قراءة 2016	583	489	442	581	778	1000
قراءة 2017	590	529	454	589	701	750
قراءة 2018	581	516	382	686	688	625
قراءة 2020	570	533	308	446	762	268
قراءة 2022	583	563	308	242	695	291

أما محور المجتمع المدني، فشهد انخفاضاً بمقدار67 درجة. يعود ذلك إلى انخفاض المؤشرات التي تتعلق بتقديم المنظمات الأجنبية تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو القيام بنشرها، وإغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها، وقيام الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة، وعدم خضوع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية، وعدم خضوع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة ووجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد، وتطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين.

يظهر الجدول رقم (9) أعلاه انخفاض علامة المقياس الفرعي لمحور دور القضاء بمئتين وأربع درجات (242 مقابل 446) ويعود الانخفاض إلى تراجع علامات المؤشرات المتعلقة بعدد القضايا التي تمّت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة، واعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.

كما يلاحظ من الجدول أعلاه، ارتفاع علامات محور الإرادة السياسية عن القراءة السابقة (583 مقابل 570) بسبب ارتفاع مؤشر الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.

كما ارتفعت علامات محور الإجراءات والتدابير عن القراءة السابقة (563 مقابل 533) بسبب ارتفاع المؤشرات المتعلقة بالتزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وتمكن المواطنين من الوصول إلى معلومات السجلات العامة، وفعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة، واعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات الدولة الفلسطينية، ووجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص، واعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية. كما ارتفع محور التعاون الدولي (291 مقابل 268) بسبب ارتفاع مؤشر الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.

(3) المؤشّرات المنفردة

1. تصنيف الإرادة السياسية

ما زال الضعف يشوب الإرادة السياسية في حسم ومعالجة الأسباب التي تتيح الفرص للفساد في الإدارة العامة، فقد تمّ تسييس إدارة المؤسسات العامة وتعيين المسؤولين وفقاً لحسابات حزبية ضيقة. وفيما يتعلق بمكافحة الفساد فقد اعتبرته الحكومة ملفاً تديره هيئة مكافحة الفساد وليس باعتباره سياسة عامة مسؤولة عنها الحكومة وتشارك فيها جميع الأطراف المجتمعية الرسمية والأهلية والقطاع الخاص في إطار خطة عبر قطاعية تشاركية تفتح الطريق لاستعادة ثقة المواطنين بالحكومة وجهودها.

رقم المؤشّر: 1
اسم المؤشّر: وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	500	500	500	500	500	500	500	500	500

- استمر هذا المؤشّر في الحصول على 500 نقطة (أي نصف العلامة) للقراءة العاشرة على التوالي. فالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الصادرة عن هيئة مكافحة الفساد لم ترقَ إلى مستوى كونها خطة وطنية عبر قطاعية تتبناها الحكومة وتمثّل هادياً لها في سياساتها وإجراءاتها المختلفة.

رقم المؤشّر: 2
اسم المؤشّر: وجود هيئة مكافحة الفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	500	500	500	500	500	500	500	500	500	500

- يوجد نصّ واضح في قانون هيئة مكافحة الفساد على استقلالية الهيئة والحصانة لأعمالها.
- تمّ حسم 500 نقطة لهذا المؤشّر لعدم النصّ على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة.

رقم المؤشّر: 3
اسم المؤشّر: مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	850	850	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- استقرت علامة هذا المؤشّر في القراءات العشر الأخيرة بسبب التزام هيئة مكافحة الفساد بإعداد التقرير السنوي وتقديمه إلى الجهات المنصوص عليها في القانون، ونشره للجمهور (على موقع الهيئة).

رقم المؤشّر: 4
اسم المؤشّر: الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة		0	0	320	280	330	360	325	280	331

- ارتفعت علامة هذا المؤشّر بمقدار 51 نقطة في القراءة العاشرة مقارنة بالقراءة السابقة، إذ أظهرت نتائج الاستطلاع السنوي لائتلاف أمان أنّ 33.1% من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون أنّ المواطنين يقومون بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود الفساد.

2. تصنيف الإجراءات والتدابير

تشير نتائج المقياس إلى عدم تجانس النتائج الخاصة بمجال الإجراءات والتدابير المطلوب اتخاذها من قبل السلطة ومؤسساتها، إذ حصل تحسّنٌ في بعضها وتراجعٌ في أخرى بينما بقي البعض منها كما كان العام الماضي، الأمر الذي يعكس غياب سياسة عامة تشمل جميع المجالات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بل والاعتماد عوضاً عن ذلك على مبادرات أشخاص في السلطة دون الاعتماد على دراسات تقييم شاملة لنظام النزاهة يتمّ بموجبها تحديد الخطة التفصيلية لمعالجة شاملة ملزمة لجميع العاملين في المؤسسات العامة.

رقم المؤشّر: 5
اسم المؤشّر: المصادقة على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية من قبل المجلس التشريعي

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- يحصل هذا المؤشّر على كامل العلامة للنصّ على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.

رقم المؤشّر: 6
اسم المؤشّر: تتمّ جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	945	1000	500	500	500	500	500	500	500

- انخفضت علامة هذا المؤشّر في القراءات السبع الأخيرة بسبب تغيير في طريقة احتساب المؤشّر، إذ تمّت إضافة قسم لإشراف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا.
- تمّ حسم 500 نقطة بسبب عدم إشراف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا.

رقم المؤشّر: 7
اسم المؤشّر: الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	500	0	0	0	0	0	0	0

- حصل هذا المؤشّر على علامة صفر (وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشّر)، إذ تمّ الإعلان عن شاغر وظيفي واحد خلال عام 2022 في الوقت الذي تمّ فيه تعيين وترقية 52 شاغراً وظيفياً في الفئات العليا والخاصة.
- يذكر أنّ هذا المؤشر قد تمّ تعديله في القراءة الرابعة.

رقم المؤشّر: 8
اسم المؤشّر: وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

- حافظ هذا المؤشّر على علامة صفر في القراءات العشر بسبب عدم وجود جهة رسمية محددة تناط بها الرقابة على نزاهة التعيينات في الفئات العليا، وكذلك عدم وجود جهة دائمة لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية.

رقم المؤشّر: 9
اسم المؤشّر: وجود مدوّنة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرّة ومعتمدة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	450	450	550	600	600	600	600	600	600	600

- حافظ هذا المؤشّر على نفس العلامة في القراءات السبع الأخيرة (600).
- تمّ حسم 400 نقطة منه بسبب عدم وجود مدوّنة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء، وأخرى لأعضاء المجلس التشريعي.

شكل رقم (7): بيان علامات المؤشّر التاسع في القراءات العشر

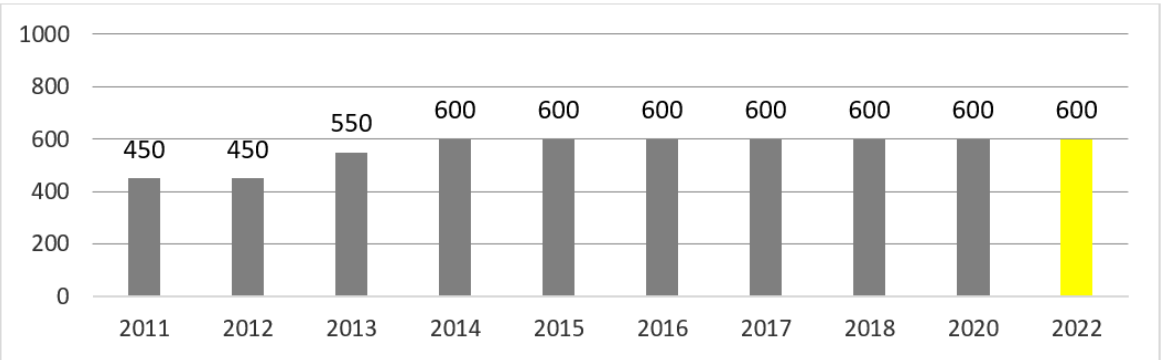

رقم المؤشّر: 10
اسم المؤشّر: وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات على مخالفتها

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	575	575	575	575	575	575	575	575	775	775

- حافظ المؤشر على علامته في القراءة السابقة بسبب إصدار مجلس الوزراء القرار رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح.

رقم المؤشّر: 11
اسم المؤشّر: وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

- بقيت علامة هذا المؤشّر في القراءة العاشرة (0) كما هي في القراءات السابقة، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشّر، ما يدل على عدم حدوث أيّ تطورات على التشريعات الخاصة بانتقال كبار موظفي الدولة إلى القطاع الخاص لناحية وضع فترة تفصل (عام على الأقل) انتقالهم، لمنع إمكانية استغلال المعلومات التي حصلوا عليها بحكم عملهم ونفوذهم لصالح الشركة أو المؤسسة التي انتقلوا إليها.

رقم المؤشّر: 12
اسم المؤشّر: ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

- حافظ هذا المؤشّر على علامة صفر في القراءات العشر لعدم وجود نصّ تشريعي يضع فترة زمنية معقولة (عام على الأقل) لانتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.

رقم المؤشّر: 13
اسم المؤشّر: وجود إجراءات تضبط التعامل بالهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	200	200	200	200	200	200	200	600	600

- حافظ المؤشر على الارتفاع الذي حققه في القراءة السابقة بسبب وجود نص في نظام الهدايا يتعلق بالوزراء والموظفين العامين وتحديد سقف للهدايا وتسجيلها. فيما لم يتم تحديد الهدايا المقدمة لرئيس الدولة ولأعضاء المجلس التشريعي والسقف المالي لقبول الهدايا الشخصية للرئيس والنواب وآلية تسجيلها.

رقم المؤشّر: 14

اسم المؤشّر: أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في جميع القراءات وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشّر.

رقم المؤشّر: 15

اسم المؤشّر: يقدم أعضاء المجلس التشريعي والوزراء ورؤساء الهيئات المحلية وكبار الموظفين والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الأجهزة الأمنية إقرار الذمة المالية.

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	514	994	1000	832	758	889	823	824	493	687

- ارتفعت علامة المؤشر بمقدار 194 نقطة عن القراءة السابقة؛ إذ ارتفعت نسبة الملتزمين بتسليم إقرارات الذمة المالية المطالبين فيها بذات العام إلى نحو 69% في العام 2022 مقارنة بـ 49% في العام 2020.
- تعتمد معلومات هذا المؤشّر على بيانات هيئة مكافحة الفساد.

شكل رقم (8): بيان علامات المؤشّر الخامس عشر في القراءات العشر

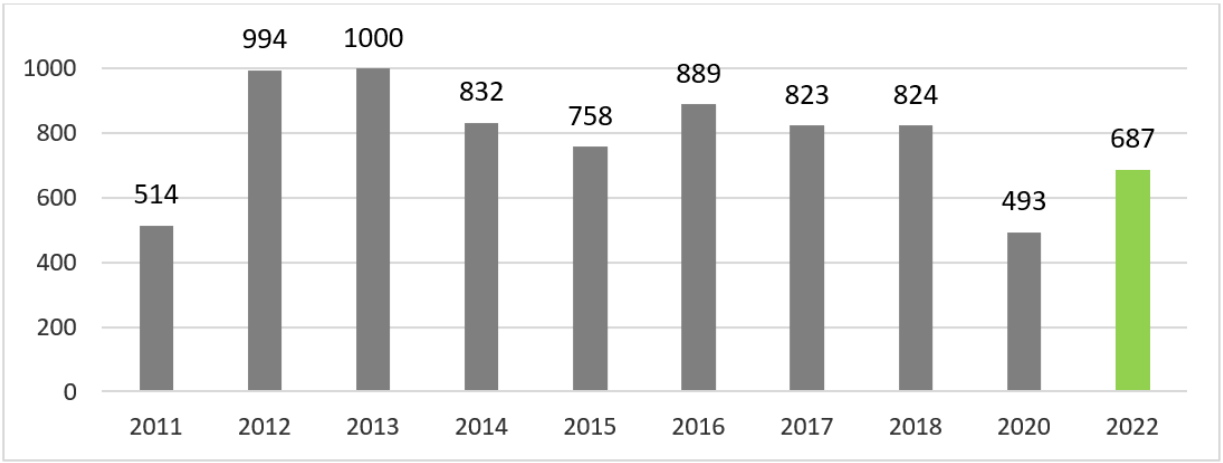

رقم المؤشّر: 16

اسم المؤشّر: التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

- حافظ هذا المؤشّر على علامة صفر في القراءات العشر، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشّر، بسبب عدم قيام هيئة مكافحة الفساد بالتدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.
- على الرغم من أنّ القرار بقانون رقم (38) لسنة 2018 بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد يتيح إجراء مثل هذا الفحص.

رقم المؤشّر: 17
اسم المؤشّر: دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، وإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية.

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	310	310	310	310	310	310	310	310	310	310

- حافظ هذا المؤشّر على علامة منخفضة في القراءات العشر (310) لعدم النص بشكل واضح في القانون الفلسطيني على دورية تقديم كلٍ من رئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية لإقرارات الذمة المالية عند استلامهم مناصبهم ونهاية خدمتهم.
- لا يوجد نصّ يلزم الرئيس والوزراء والنواب بنشر إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم في الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية".

رقم المؤشّر: 18
اسم المؤشّر: يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	300	300	300	300	300	300	300	300	300	300

- بقيت علامة هذا المؤشّر منخفضة في القراءات العشر (300) بسبب عدم وضوح النصوص المتعلقة بحق المواطنين بالحصول على المعلومات وإلزام المسؤولين بإتاحة الحصول أو الوصول إليها، وعدم إصدار قانون حق الوصول للمعلومات.

رقم المؤشّر: 19
اسم المؤشّر: يتمكّن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	480	320	320	276	120	220	150	70	100	197

- ارتفعت علامة هذا المؤشّر في القراءة الأخيرة بمقدار 97 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة (197 مقارنة بـ 100).
- يعتمد هذا المؤشّر على استطلاع عام يجريه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" سنوياً.

شكل رقم (9): بيان علامات المؤشّر التاسع عشر في القراءات العشر

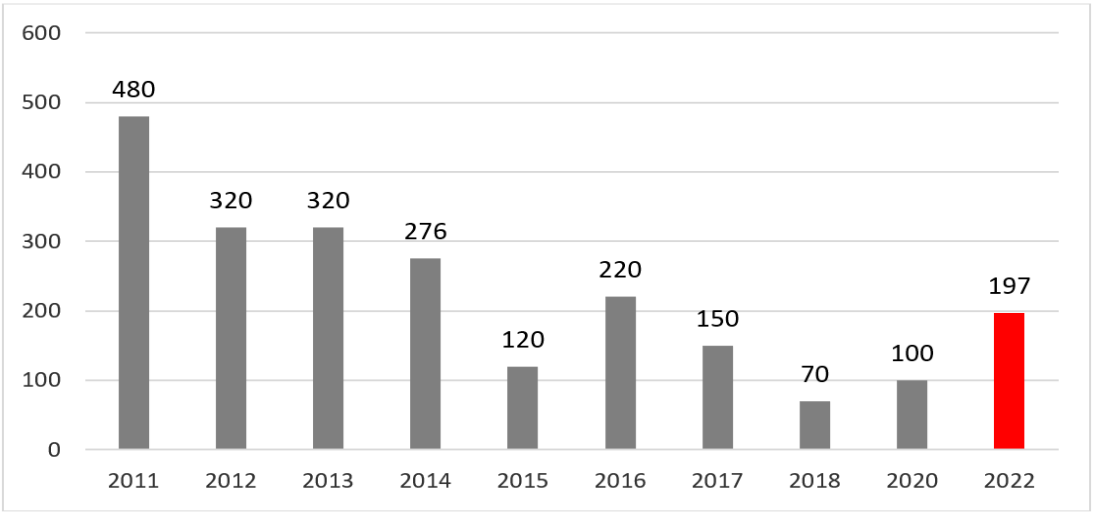

رقم المؤشّر: 20

اسم المؤشّر: فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	476	590	305	766	710	913	907	941	925	946

- حافظ المؤشّر على علامات عالية في القراءات الخمس الأخيرة.

شكل رقم (10): بيان علامات المؤشّر العشرين في القراءات العشر

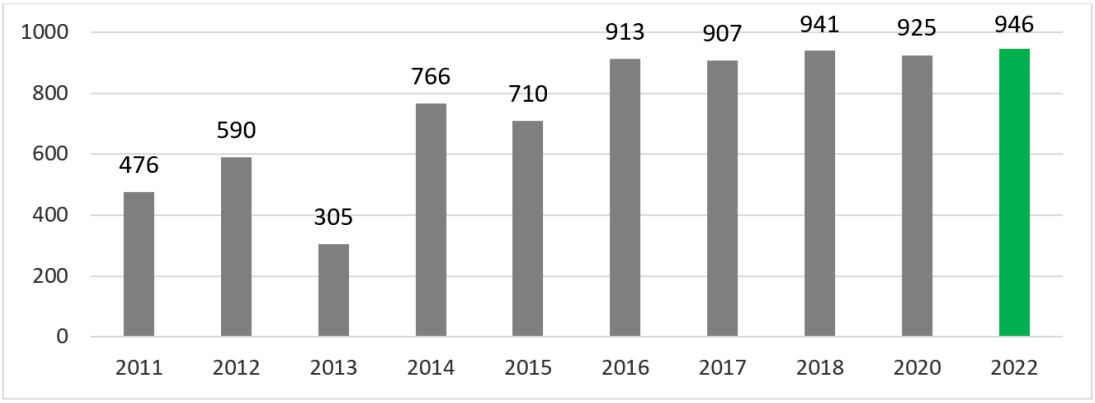

رقم المؤشّر: 21

اسم المؤشّر: وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	500	500	500	500	500	500	500	500	1000	1000

- حافظ المؤشر على الارتفاع الذي حققه في القراءة السابقة وذلك بسبب صدور قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019 م بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم بتاريخ 2019/10/7 الذي يحدد الإجراءات المتعلقة بحماية المبلغين.

رقم المؤشّر: 22

اسم المؤشّر: نسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	200	0	440	488	512	316	204	284	230

- شهد هذا المؤشر انخفاضاً في القراءة العاشرة مقارنة بالقراءة التاسعة بمقدار 54 نقطة (230 مقابل 284)، وبقي المؤشر في تصنيف منخفض جداً مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءة الرابعة والخامسة والسادسة، وقد يعود ذلك إلى انخفاض الثقة بإمكانية التحقيق مع المسؤولين، وزيادة حدة الخوف من إجراءات المسؤولين بحق المُبلغين عنهم.
- لا بدّ من الإشارة إلى أنّ القراءة الأولى هي قراءة تجريبية وقد تكون تأثرت بحداثة العمل في المقياس.

شكل رقم (11): بيان علامات المؤشّر الثاني والعشرين في القراءات العشرة

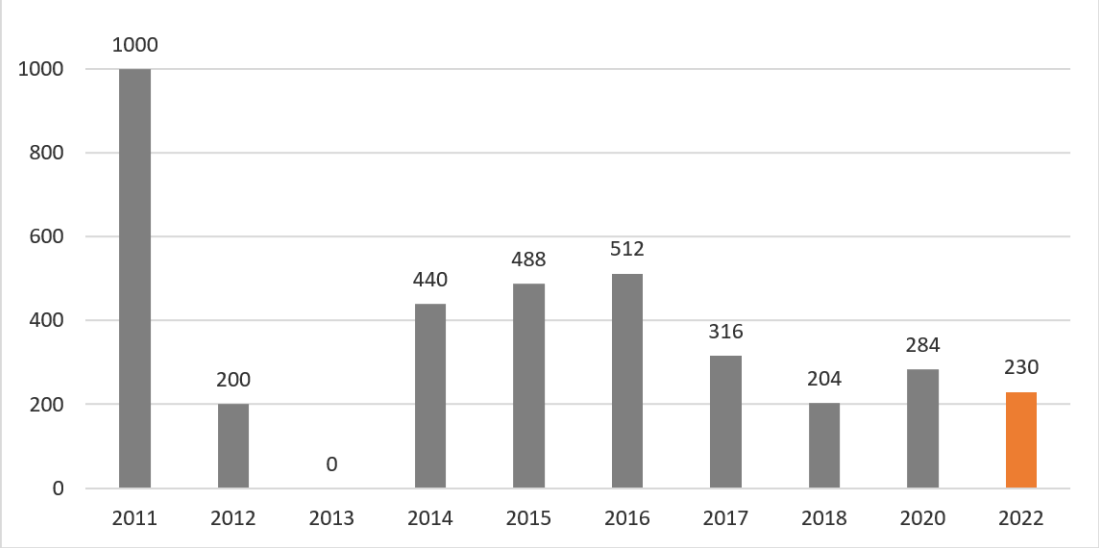

رقم المؤشّر: 23

اسم المؤشّر: يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حصل هذا المؤشّر على علامة 1000 في جميع القراءات.

رقم المؤشّر: 24

اسم المؤشّر: يتمكن المواطنون من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في جميع القراءات.

رقم المؤشّر: 25
اسم المؤشّر: الشركات المدانة بانتهاك لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	250	250	250	250	250	1000	1000	1000	1000	1000

- ارتفعت علامة هذا المؤشّر بشكل كبير (750 نقطة) في القراءات الخمس الأخيرة مقارنة بالقراءات الخمس الأولى بسبب سريان أحكام قانون الشراء العام بعد إصدار الحكومة اللائحة التنفيذية له في 28حزيران/ يونيو 2016.

شكل رقم (12): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرين في القراءات العشر

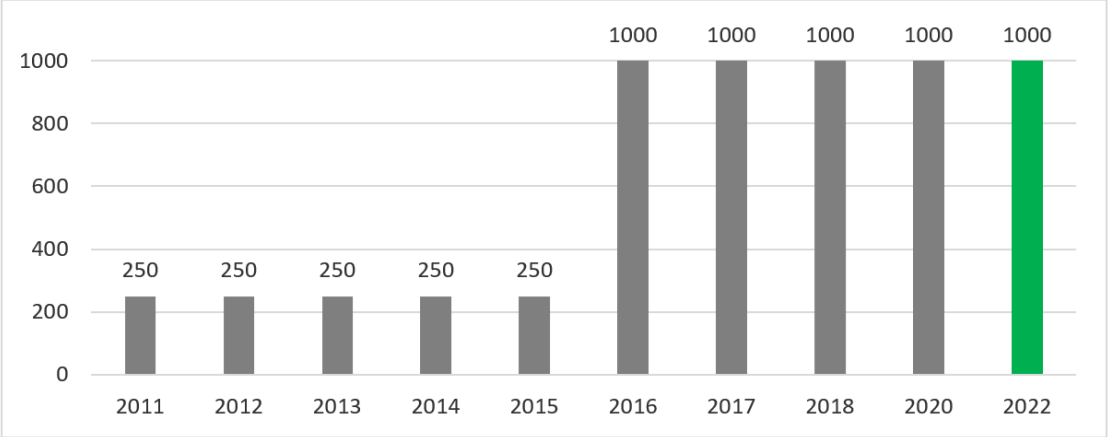

رقم المؤشّر: 26
اسم المؤشّر: منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حصل هذا المؤشّر على علامة 1000 في جميع القراءات.

رقم المؤشّر: 27
اسم المؤشّر: اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	179	143	68	115	79	132	123	86	71	110

- بقيت علامة هذا المؤشّر في «تصنيف حرج» في القراءات العشر رغم الارتفاع الذي حققته في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة، إذ ارتفعت علامة المؤشر 39 نقطة (110 مقابل 71)، وحصل على أعلى علامة في القراءة الأولى (179) وأدنى علامة في القراءتين الثالثة والثامنة (68). ما يدلّ على استمرار ارتفاع الاعتقاد لدى الجمهور الفلسطيني بوجود فساد في مؤسسات الحكم.

شكل رقم (13): بيان علامات المؤشّر السابع والعشرين في القراءات العشر

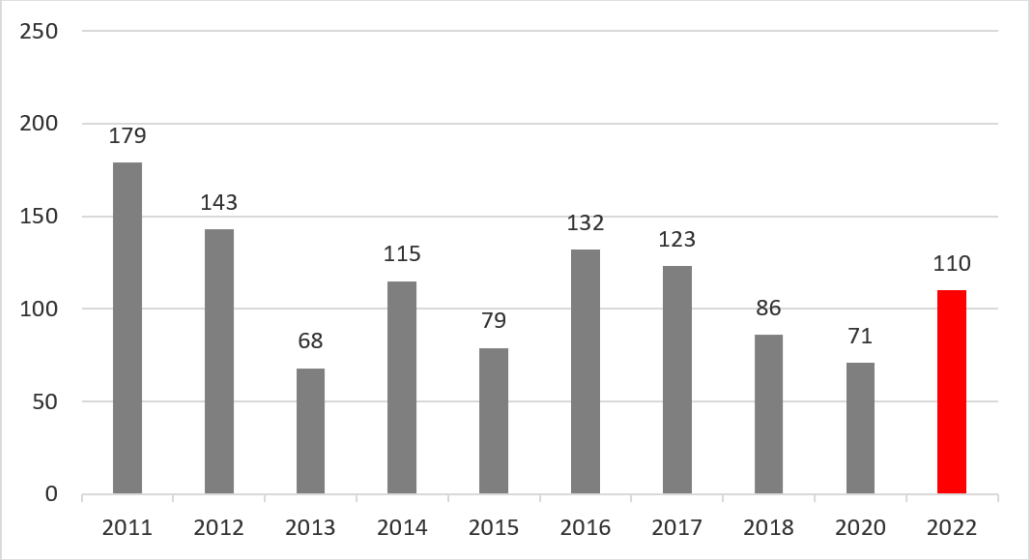

رقم المؤشّر: 28

اسم المؤشّر: اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة)

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة		206	0	320	320	220	320	250	360	280

- انخفضت علامة المؤشر بشكل كبير بمقدار 80 نقطة مقارنة بالقراءة التاسعة (280 مقابل 360)، إذ أظهرت نتائج الاستطلاع السنوي لائتلاف أمان أنّ 36.4% من المبحوثين استخدموا (الواسطة، المحسوبية، الرشوة، إلخ ...) للحصول على إحدى الخدمات العامة.

شكل رقم (14): بيان علامات المؤشر الثامن والعشرين في القراءات العشر

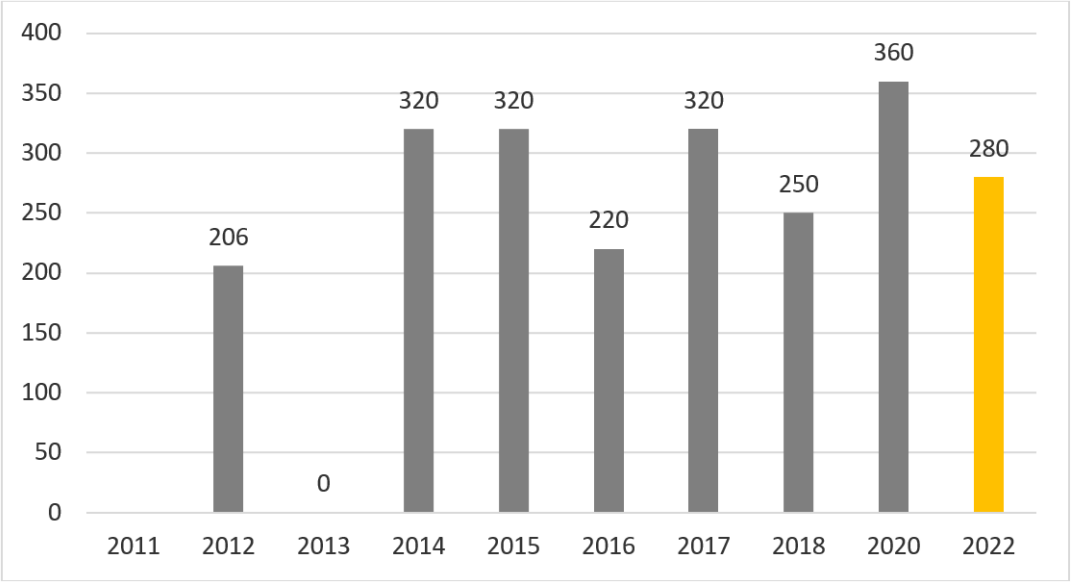

رقم المؤشّر: 29
اسم المؤشّر: شمول تجريم الفساد في القطاعات المختلفة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	750	750	750	750	750	750	750	750	750	750

- حافظ هذا المؤشّر على نفس العلامة في القراءات العشر (750). وتمّ حسم 250 نقطة منه بسبب عدم القيام بتجريم قضايا الفساد في القطاع الخاص.

رقم المؤشّر: 30
اسم المؤشّر: وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات العشر، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشّر، لوجود عقوبات رادعة في قانون مكافحة الفساد لجرائم الفساد.

رقم المؤشّر: 31
اسم المؤشّر: عدم النص على وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حصل هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات العشر.

رقم المؤشّر: 32
اسم المؤشّر: توجد آليات واضحة لكيفية تعويض المتضررين من الفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	1000	1000

- حصل هذا المؤشّر على كامل العلامة المخصصة لوجود نص قانوني لتعويض المتضررين من أفعال الفساد.

رقم المؤشّر: 33
اسم المؤشّر: وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات العشر. فالنص الوارد في قانون مكافحة الفساد والقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية لتحديد الإجراءات لا يمنع عملية التحقيق وجمع الأدلة.

رقم المؤشّر: 34
اسم المؤشّر: رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- استمر هذا المؤشّر بالحصول على علامة 1000 في جميع القراءات بسبب عدم امتناع الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء أو أيّ جهة مختصة عن رفع "الحصانة" بناءً على طلب هيئة مكافحة الفساد أو النيابة العامة المنتدبة للعمل معها.

رقم المؤشّر: 35
اسم المؤشّر: وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة				0	0	0	0	0	0	0

- حصل هذا المؤشّر على علامة (0) في القراءات السبع الأخيرة، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشّر، وذلك لعدم إصدار قانون خاص بالامتياز، وآخر خاص بالمنافسة ومنع الاحتكار.
- تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشّر تمّ قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشّرات المقياس.

رقم المؤشّر: 36
اسم المؤشّر: وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة				500	500	500	500	500	500	750

- حصل هذا المؤشّر على علامة 750 في القراءة الحالية لوجود مجلس تنظيمي لقطاع الطاقة "الكهرباء" وآخر "للمياه" والاتصالات، فيما لم يتمّ إنشاء مجلس لتنظيم قطاع النقل العام.
- تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشّر تمّ قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشّرات المقياس.

رقم المؤشّر: 37
اسم المؤشّر: اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة				5	208	207	245	241	188	321

- ارتفعت علامة هذا المؤشّر بمقدار 133 نقطة إذ تمّ إقرار نظام مالي وإداري لـ 17 مؤسسة غير وزارية من أصل 53 مؤسسة عامة غير وزارية.
- تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشّر تمّ قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشّرات المقياس.

رقم المؤشّر: 38
اسم المؤشّر: تتمّ الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتمّ حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة				1000	0	0	1000	1000	1000	1000

- ارتفعت علامة هذا المؤشّر بشكل كبير في القراءات الثلاث الأخيرة (1000 نقطة) بسبب إجراء الحكومة انتخابات الهيئات المحلية في العام 2021 وبداية 2022.
- تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشّر تمّ قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشّرات المقياس.

3. مؤسسات رقابية فاعلة

استمر التأثير الكبير لغياب المجلس التشريعي عن أعماله وبقاء الواقع الحزبي للمجلس في قطاع غزة في عمل حكومات السلطة في الضفة وغزة التي عملت دون مساءلة أو رقابة جادة. وقد أحكمت السلطة التنفيذية عبر مكتب الرئيس أو رئيس الوزراء السيطرة على مؤسسات الرقابة الرسمية وتعاملت معها باعتبارها مؤسسات تابعة لها.

رقم المؤشّر: 39
اسم المؤشّر: تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	750	750	750	750	750	750	750	750	750	750

- حافظ هذا المؤشّر على مستواه (علامة 750) للقراءة العاشرة على التوالي، لوجود نصوص واضحة بحق المجلس التشريعي في مساءلة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، باستثناء رئيس السلطة الفلسطينية، فقد تمّ حسم 250 نقطة لعدم قدرة المجلس على مساءلة الرئيس.

رقم المؤشّر: 40
اسم المؤشّر: تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي في الآجال القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

- حصل هذا المؤشّر على علامة صفر في جميع القراءات لاستمرار الحكومة في تأخير تقديمها لمشروع قانون الموازنة للمجلس التشريعي «هيئة الكتل البرلمانية في الضفة الغربية» في المواعيد القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية.

رقم المؤشّر: 41
اسم المؤشّر: يتمّ الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	800	1000	800	800	800	600	0	0	0

- استمر المؤشّر في الحصول على علامة صفر نظراً إلى حلّ المجلس التشريعي.

رقم المؤشّر: 42
اسم المؤشّر: تتمّ مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

- حافظ هذا المؤشّر على علامة صفر في جميع القراءات، بسبب عدم تقديم الحكومة الحساب الختامي للأعوام السابقة لعام 2018 للمجلس التشريعي، أمّا في القراءة الحالية فيعود ذلك إلى حلّ المجلس التشريعي.

رقم المؤشّر: 43
اسم المؤشّر: الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	400	400	0	400	400	400	400	400	400

- استقرت علامة هذا المؤشّر على علامة 400 في القراءات الست الأخيرة، وهي نفس العلامة التي حصل المؤشّر في القراءتين الثانية والثالثة، بسبب قيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق على شركة المؤسسة الفلسطينية المصرفية التابعة لاستثمارات السلطة الفلسطينية والهيئة العامة للبترول.

شكل رقم (15): بيان علامات المؤشّر الثالث والأربعين في القراءات العشر

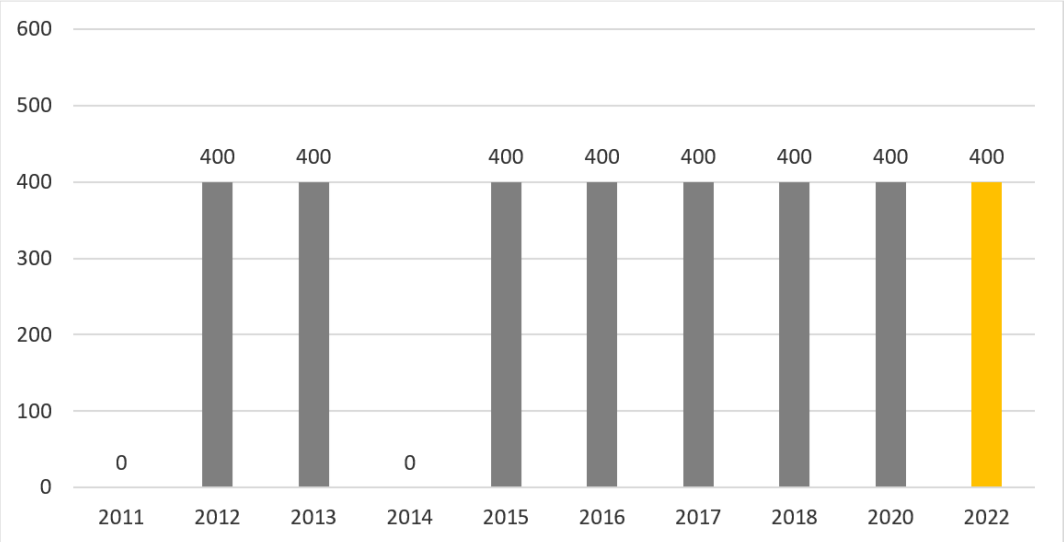

رقم المؤشّر: 44
اسم المؤشّر: الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	600	600	400	600	800	600	600	600	0	0

- حصل هذا المؤشّر على علامة صفر في القراءة الحالية وذلك بسبب حلّ المجلس التشريعي.

رقم المؤشّر: 45
اسم المؤشّر: استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	558	550	550	413	723	708	790	612	672	680

- عاد هذا المؤشّر إلى الارتفاع بمقدار 8 نقاط عن القراءة السابقة، وتجدر الإشارة إلى أنّ الديوان قام في سنة 2021 بتوجيه 106 تقارير للجهات الخاضعة لرقابته تمّ الردّ على 72 منها في حدود المدة المحددة من قبل الديوان.

شكل رقم (16): بيان علامات المؤشر الخامس والأربعين في القراءات العشر

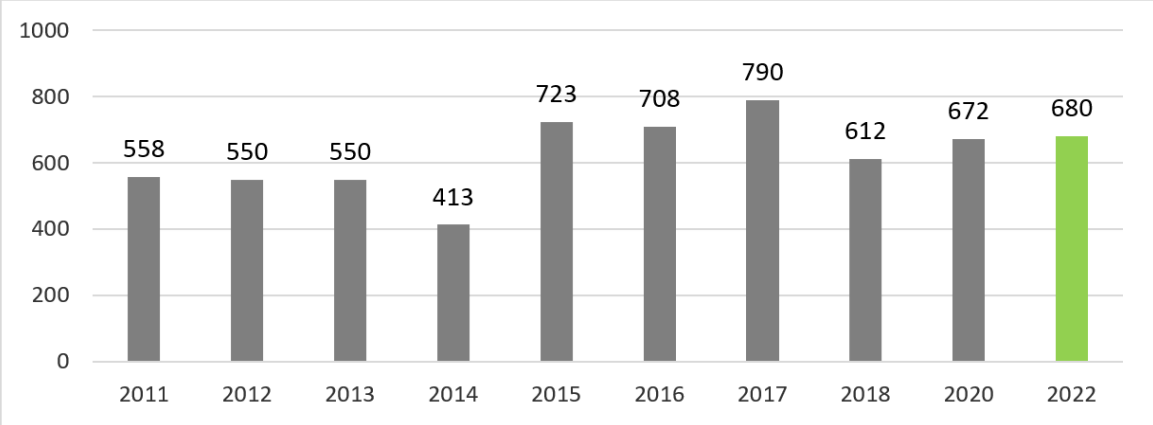

رقم المؤشّر: 46
اسم المؤشّر: اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة		30	30	63	63	63	290	263	23	57

- عاد هذا المؤشّر إلى الارتفاع في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة إذ ارتفعت علامة المؤشر بمقدار 43 نقطة، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 5.7% من المبحوثين في الضفة الغربية لا يعتقدون بوجود الواسطة في التوظيف والتعيينات بالوظائف الحكومية.

رقم المؤشّر: 47
اسم المؤشّر: المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة				296	83	139	167	204	188	151

- انخفضت علامة المؤشّر بمقدار 37 نقطة عن العلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة، ما يشير إلى تراجع إحدى أهم أدوات المساءلة للمؤسسات العامة غير الوزارية المتمثلة بتقديم تقاريرها السنوية للحكومة.
- تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشّر تمّ قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشّرات المقياس.

شكل رقم (17): بيان علامات المؤشّر السابع والأربعين في القراءات العشر

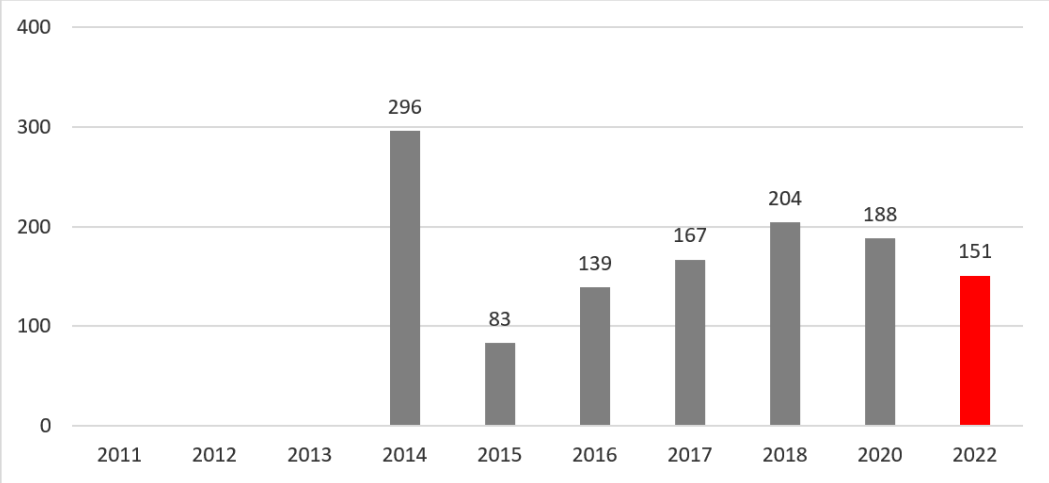

4. دور القضاء

على الرغم من ارتفاع علامة محور دور القضاء في منظومة النزاهة في فلسطين إلّا أنّ التراجع في استقلالية وفعالية القضاء ما زال واضحاً، إذ تمّت السيطرة عملياً على الجهاز القضائي وتفتيته عبر قرارات بقوانين بإنشاء القضاء الإداري وطريقة تعيين القضاة فيه، فقد كشفت الأحداث في الأعوام الفائتة عن مدى التدخل والرغبة في السيطرة على التعيينات في القضاء وهيئاته وبشكل خاص رئيس مجلس القضاء الأعلى من قبل أطراف السلطة التنفيذية.

رقم المؤشّر: 48
اسم المؤشّر: وجود هيئة فاعلة للتفتيش القضائي

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	939	984	623	734

- ارتفعت علامة هذا المؤشّر للقراءة العاشرة عن سابقتها بـ 111 نقطة.
- جرى تغيير في طريقة الاحتساب في القراءة السابعة، إذ تمّت إضافة قسم جديد في هذه القراءة لقياس فاعلية هيئة التفتيش القضائي يتعلق بإنجاز الشكاوى الواردة لمجلس القضاء الأعلى.

رقم المؤشّر: 49
اسم المؤشّر: قضاء مستقل وفاعل

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	145	146	568	657	732	611	442	719	662	758

- حصل هذا المؤشر في القراءة العاشرة على العلامة الأعلى منذ البدء بعمل هذا المقياس عام 2011.

شكل رقم (18): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعين في القراءات العشر

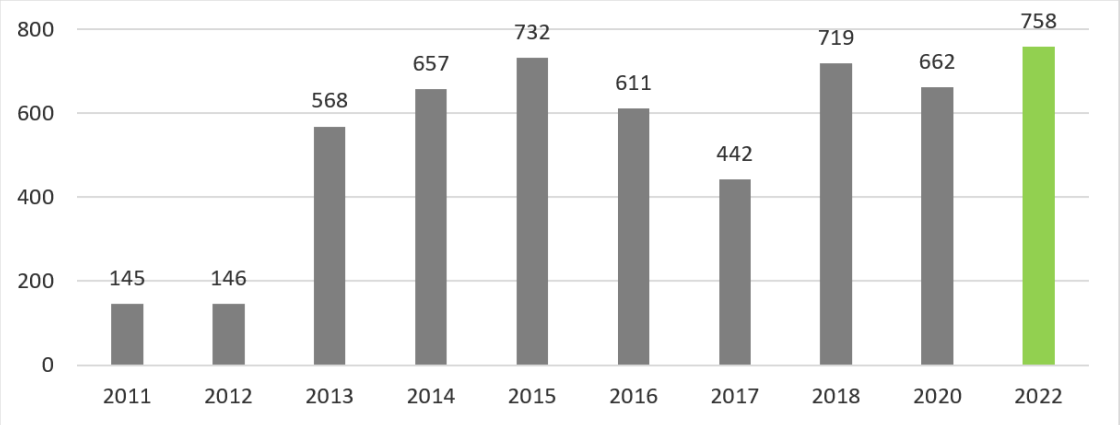

رقم المؤشّر: 50
اسم المؤشّر: نسبة قضايا الفساد التي أحالتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	463	301	528	621	549	481	790	914	335	142

- لم يدم ارتفاع المؤشّر طويلاً، إذ عاودت علامة المؤشّر الهبوط إلى أدنى علامة تمّ تسجيلها في القراءات العشر وحصلت على تصنيف حرج، ويعود ذلك إلى بطء إنجاز نيابة مكافحة الفساد للملفات التحقيقية لديها، فقد أنجزت 31 ملفاً تحقيقاً فقط من مجموع 219 ملفاً تحقيقياً خلال 2022.

شكل رقم (19): بيان علامات المؤشّر الخمسين في القراءات العشر

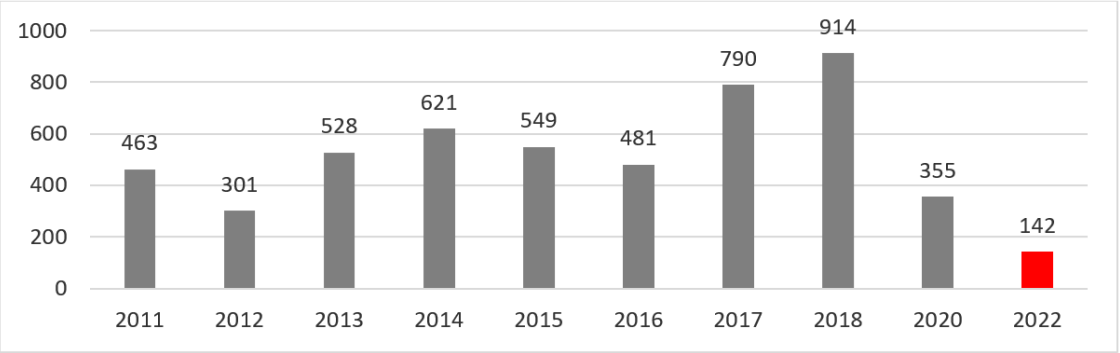

رقم المؤشّر: 51
اسم المؤشّر: اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة		175	290	171	180	230	185	141	144	135

- انخفضت علامة المؤشر بمقدار 9 نقاط عن القراءة السابقة.

شكل رقم (20): بيان علامات المؤشّر الحادي والخمسين في القراءات العشر

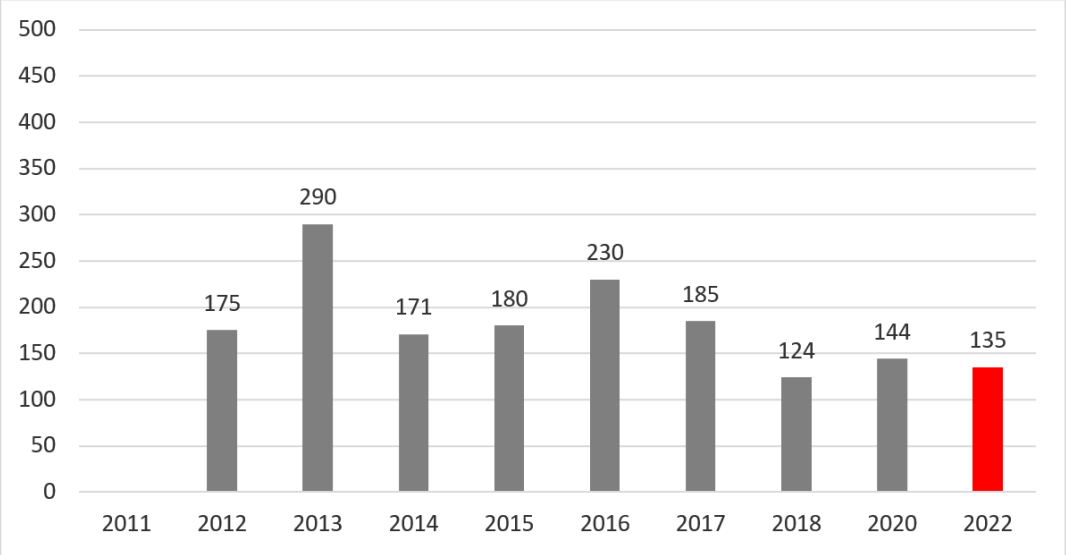

5. المجتمع المدني

يشير محور المجتمع المدني إلى استمرار محاولات محاصرة الفضاء المدني وتقليص مساهمته ودوره في المساءلة، إذ امتنعت الحكومة عن تبني سياسة واضحة ومحددة للانفتاح على المجتمع المدني، ولم تشجع كبار مسؤولي الوزارات على العمل أو التعاون مع منظمات المجتمع المدني خاصة التي تنتقد الحكومة وأعمالها، وفي مجال الإعلام تصاعدت الرقابة الرسمية على الإعلاميين من خلال وضع قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد واستمرار الرقابة على صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي، أمّا في القطاع الخاص فجرى تحسّن في مدى الإعلان عن أعمال الشركات الكبرى ومجالس إدارتها، ولكن ما زال دعم جهود مكافحة الفساد من القطاع الخاص محدوداً جداً. فيما تشير نتائج المؤشرات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني إلى أهمية تبني التنظيم الذاتي لمنظمات المجتمع المدني لتحصين المسؤولين والعاملين فيها ومكافحة الفساد.

رقم المؤشّر: 52
اسم المؤشّر: توجد لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات جميعها، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشّر، وذلك لوجود لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات.

رقم المؤشّر: 53
اسم المؤشّر: وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات جميعها، لوجود نصّ واضح على آليات تمويل العملية الانتخابية.

رقم المؤشّر: 54
اسم المؤشّر: فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	445	657	657	0	0	0	0	0	0	0

- انخفضت علامات هذا المؤشّر في القراءات السبع الأخيرة بسبب تغيير آلية احتساب المؤشّر في القراءة الرابعة.

رقم المؤشّر: 55
اسم المؤشّر: وجود منظمات لمكافحة الفساد محلية ودولية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	400	400	400	600	600	600	700	700	700	700

- حافظ المؤشّر على علامته السابقة لهذه القراءة وهي 700 نقطة، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة عدد المنظمات الأهلية العاملة في مجال مكافحة الفساد.

رقم المؤشّر: 56
اسم المؤشّر: قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	700	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- استقرّت علامة هذا المؤشّر في القراءات الثماني الأخيرة على علامة 1000، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشّر، لعدم إغلاق أيّ مؤسسة أهلية أو فرع لمؤسسة دولية على خلفية شبهات فساد، أو اعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، أو وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات.

رقم المؤشّر: 57
اسم المؤشّر: المؤسسات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	300	800	900	900	900	950	950	970	969	724

- انخفضت علامة المؤشر بمقدار 245 نقطة عن القراءة السابقة ما يشير إلى تراجع المؤسسات الأجنبية في تقديم تقارير عن إعمالها.

رقم المؤشّر: 58
اسم المؤشّر: إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	0

- حُسمت كامل العلامة لهذا المؤشر في القراءة العاشرة نظراً إلى إصدار خمسة أحكام بحق مسؤولين في المنظمات الأهلية.

رقم المؤشّر: 59
اسم المؤشّر: قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	500	210	230	70	675	650	535	520	583	563

- انخفضت علامة المؤشر الحالي بمقدار 20 نقطة عن القراءة السابقة.
- يعتمد هذا المؤشّر على نتائج استطلاع عيّنة لباحثين في قضايا النزاهة والفساد.

شكل رقم (21): بيان علامات المؤشر التاسع والخمسين في القراءات العشر

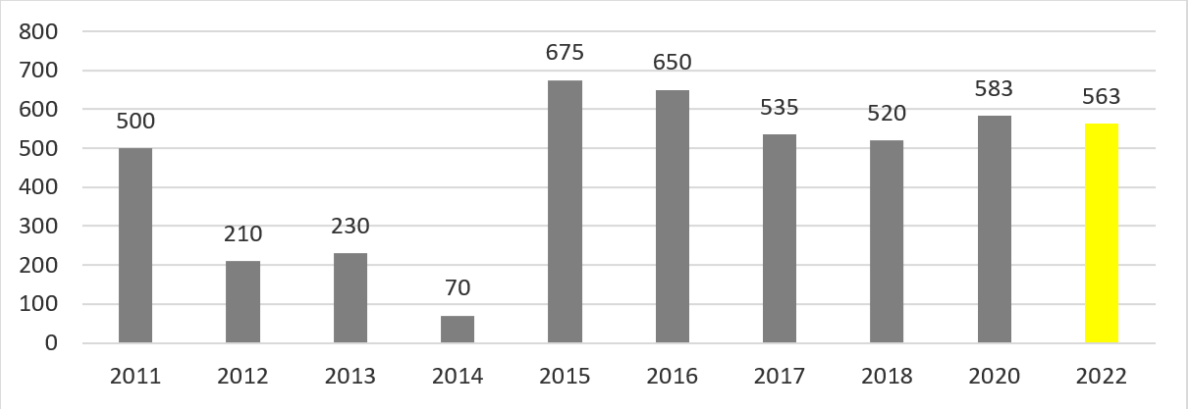

رقم المؤشّر: 60
اسم المؤشّر: الإعلام حرٌّ ومحميّ

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات جميعها لوجود نص واضح على وجود ضمانات لحرية الإعلام في القانون الأساسي وقانون المطبوعات والنشر.

رقم المؤشّر: 61
اسم المؤشّر: لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	300	285	300	135	290	170	108	285	215	196

- استمرت علامة المؤشر في الانخفاض للقراءة الثانية على التوالي، إذ انخفضت بمقدار 19 نقطة عن القراءة التاسعة، و89 نقطة عن القراءة الثامنة.
- يعتمد هذا المؤشّر على نتائج استطلاع عيّنة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية.

شكل رقم (22): بيان علامات المؤشّر الحادي والستين في القراءات العشر

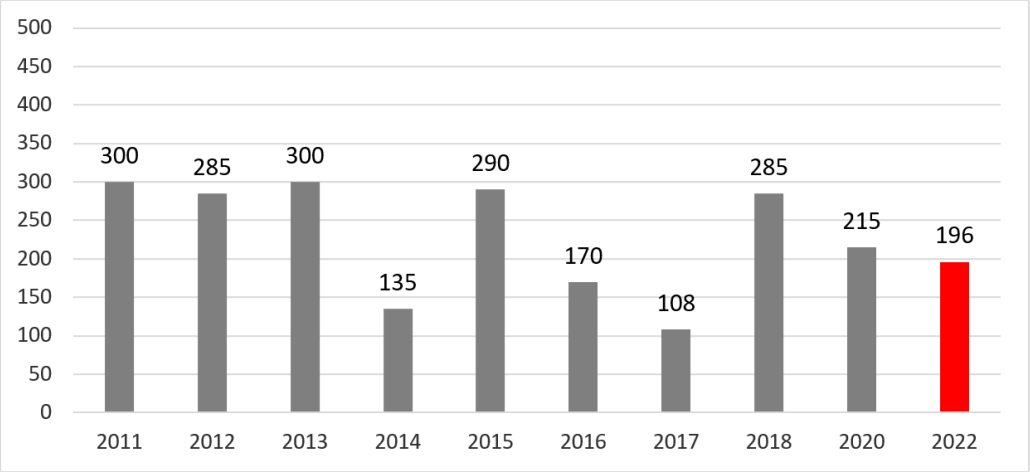

رقم المؤشّر: 62
اسم المؤشّر: لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد)

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	900	950	925	765	728	668	675	315	669	642

- شهد هذا المؤشر انخفاضاً طفيفاً بمقدار 27 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة، وبقيت علامة المؤشر تتراوح ضمن مستوى العلامات التي حصل عليها في القراءة التاسعة والسابعة والسادسة للأعوام 2020 و2017 و2016. ، علماً أنّ المؤشّر حقق أعلى علامة له في عام 2012 بواقع 950 نقطة.
- يعتمد هذا المؤشّر على نتائج استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية.

شكل رقم (23): بيان علامات المؤشّر الثاني والستين في القراءات العشر

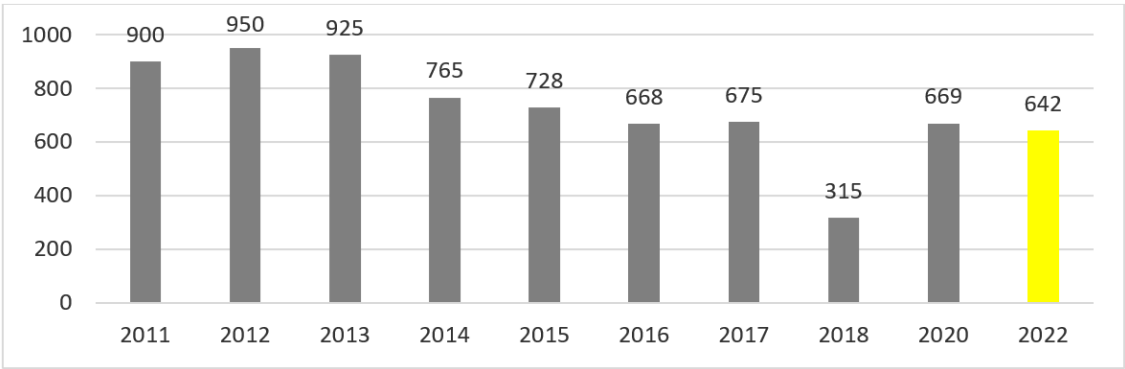

رقم المؤشّر: 63
اسم المؤشّر: لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	750	250	750	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- استقرت علامة هذا المؤشّر في القراءات السبع الأخيرة على علامة 1000، وكان هذا المؤشّر قد حصل على أدنى علامة له في القراءة الثانية التي تغطي العام 2012. ما يدلّ على أنّ السلطات الفلسطينية لم تعد تستخدم الاعتقال كوسيلة لمنع الكُتّاب أو الصحفيين من كتابة أخبار أو مقالات أو إجراء تحقيقات تتعلق بقضايا الفساد.

شكل رقم (24): بيان علامات المؤشّر الثالث والستين في القراءات العشر

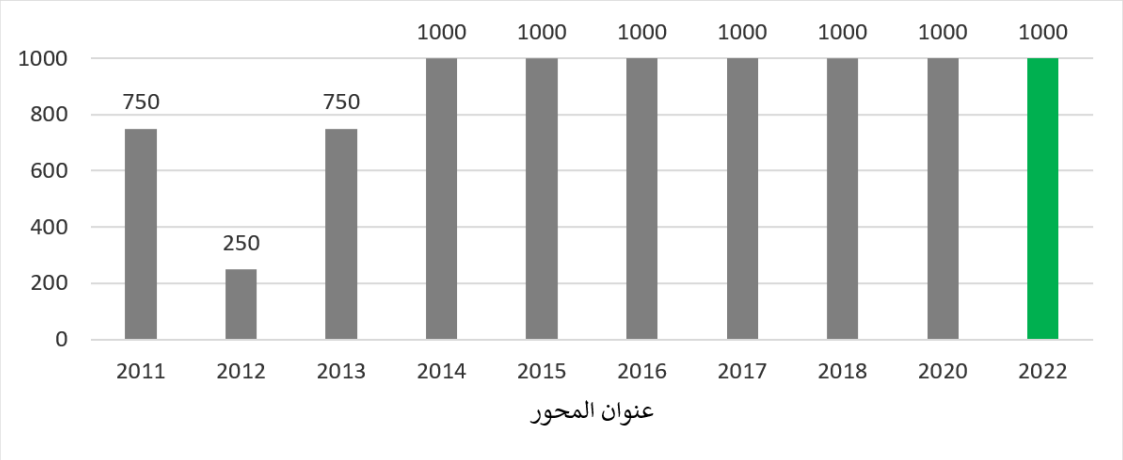

رقم المؤشّر: 64
اسم المؤشّر: اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	430	350	440	456	380	333	400	383	295	271

- استمرت علامة هذا المؤشر بالانخفاض، فقد انخفضت بمقدار 24 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة، الأمر الذي يشير إلى أنّ الجمهور يرى أنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بمهامها بكشف الفساد أو إجراء تحقيقات لفضح حالات فساد.

شكل رقم (25): بيان علامات المؤشّر الرابع والستين في القراءات العشر

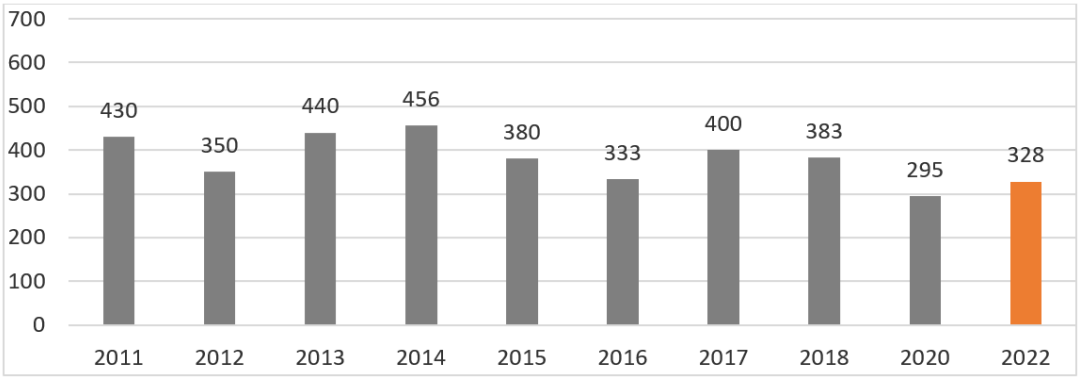

رقم المؤشّر: 65
اسم المؤشّر: تطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	416	416	416	490	490	490	480	480	612	567

- انخفض المؤشّر عن القراءة السابقة بـ 45 نقطة، إذ بلغ عدد شركات المساهمة العامة في فلسطين 90 شركة تقوم 51 منها بتطبيق مدوّنة الحوكمة.

رقم المؤشّر: 66
اسم المؤشّر: إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	970	970	1000	1000	1000	900	912	870	900

- ارتفع المؤشّر لهذا العام بمقدار 30 نقطة عن القراءة السابقة 2020.
- يعود الانخفاض في علامة هذا المؤشر من القراءة السابعة إلى تغيير في مصدر المعلومات المتعلقة بالمؤشّر، إذ جرى في السنوات الماضية الحصول عليها من مراجعة عيّنة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، فيما تمّ الحصول عليها في القراءات الثلاث الأخيرة من هيئة سوق رأس المال.

رقم المؤشّر: 67
اسم المؤشّر: تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	990	1000	1000	1000	1000	688	625	666	755

- عاد هذا المؤشّر إلى الارتفاع مقارنة بالقراءة السابقة بمقدار 89 نقطة إلّا أنّه بقي ضمن نفس المستوى للقراءات الأربع الأخيرة.
- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في خمس قراءات (الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة)، وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشّر، فيما حصل على علامات عالية في القراءة الثانية.
- يعود الانخفاض في علامة هذا المؤشر من القراءة السابعة إلى تغيير في مصدر المعلومات المتعلقة بالمؤشّر، إذ جرى في السنوات الماضية الحصول عليها من مراجعة عيّنة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، فيما تمّ الحصول عليها في القراءات الثلاث الأخيرة من هيئة سوق رأس المال.

رقم المؤشّر: 68
اسم المؤشّر: الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	600	0	1000	1000	1000	1000	0	0	1000	1000

- حافظ المؤشّر على تحقيق علامة كاملة للقراءة الحالية، إذ يشير تقرير مركز مدى (المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية) إلى عدم حجب مواقع إلكترونية في العام 2022.

6. التعاون الدولي

استمرت هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع الدوائر الرسمية الفلسطينية ومن خلال توقيعها على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والعلاقات الدولية الثنائية. لكنّ التعاون الدولي في الجانب العملي ما زال يواجه صعوبات جديةً دستورية محلية ودولية تعوق تحقيق نتائج عملية في استرداد الأموال المنهوبة أو تسليم المجرمين المتهمين بقضايا فساد.

رقم المؤشّر: 69
اسم المؤشّر: التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	1000	500	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- استقرت علامة هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات السبع الأخيرة لاستكمال التوقيع على الاتفاقيّات الدولية لمكافحة الفساد.

رقم المؤشّر: 70
اسم المؤشّر: الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	500	500	1000	1000	1000	0	500	73	164

- عاود المؤشر الارتفاع بمقدار 91 نقطة مقارنة بالقراءة التاسعة، إلّا أنّه بقي دون المستوى المطلوب وضمن التصنيف الحرج.
- تم إعداد التقرير الخاص باستمارة التقييم الذاتي، وقامت كلٌّ من سلطة عُمان وجمهورية ميكرونيزيا بإعداد التقرير النهائي حول واقع تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولكن لم تتمّ مناقشة نتائجه بشكل علني وعام في المجتمع من قبل هيئة مكافحة الفساد. فيما طالب فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة بإجراء تعديلات بخصوص عشرين بنداً لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين.

رقم المؤشّر: 71
اسم المؤشّر: جدّية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	0	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	0	0

- للقراءة الثانية على التوالي سجل المؤشّر أدنى علامة وهي صفر، إذ لم يتمكن فريق العمل من الحصول على أيّ معلومات تتعلق بالطلبات المقدّمة من النيابة العامة للجهات الدولية لجلب هاربين من وجه العدالة المتعلقة بالمتهمين بقضايا فساد خلال العام 2022؛ لعدم تعاون النيابة العامة وتقديمها المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر.

رقم المؤشّر: 72
اسم المؤشّر: طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2022
العلامة	1000	500	500	1000	1000	1000	1000	0	0	0

- للقراءة الثالثة على التوالي سجل المؤشّر أدنى علامة وهي صفر، ولم يتمكّن فريق العمل من الحصول على أيّ معلومات تتعلق بالطلبات المقدّمة من النيابة العامة للجهات الدولية لاسترجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني خلال العام 2022؛ لعدم تعاون النيابة العامة وتقديمها المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر.

مؤشّرات مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة:

يستعرض هذا الفصل علامات عدد من المؤشّرات تمّ اختيارها بغرض مقارنة حالة نظام النزاهة في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بهدف إلقاء الضوء على بعض الجوانب في نظام النزاهة في المنطقتين.

يتضمن هذا القسم مقارنة بين علامات 20 مؤشّراً[6] بين الضفة والقطاع، وفيما يلي الملامح الرئيسية للمؤشّرات التي جرى جمع معلومات بشأنها:

(1) معظم المؤشرات متشابهة أو متقاربة: إذ تتشابه في عدم الإعلان عن الوظائف العليا، ووجود مدوّنة سلوك للقطاع العام، وعدم القدرة على الوصول إلى المعلومات العامة وفعالية نظام الشكاوى في مؤسسات القطاع العام، وتمكين المواطنين من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.

(2) يظهر عدد من المؤشرات بعض الخصوصية في الضفة الغربية مثل: إصدار مؤسسة مكافحة الفساد تقريراً سنوياً، ووجود إجراءات تضبط التعامل بالهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين، والتزام المكلّفين بتقديم إقرارات الذمة المالية، ومنع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية، واعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة)، وإجراء الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتمّ حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك، واستجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته (توصياته)، وقدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.

(3) فيما يظهر عدد آخر من المؤشرات بعض الخصوصية لقطاع غزة وهي: أنّ انطباع المواطنين متشائم بشأن وجود الفساد لكن بنسبة أقل من الضفة، وعدم إجراء الانتخابات المحلية، وأنّ استخدام الواسطة أكثر انتشاراً في غزة مقارنة بالضفة، والنيابة العامة أكثر فعالية في ملاحقة قضايا الفساد، وكذلك انطباع المواطنين في قطاع غزة أنّ القضاء أقل فساداً، وأنّ المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد مقارنة بانطباع المواطنين في الضفة الغربية.

يحتوي الجدول التالي على قائمة بالمؤشّرات المقارنة والعلامات التي حصلت عليها في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (10): علامات مقارنة لمؤشّرات مختارة (عشرين مؤشّراً)

رقم المؤشر	المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة
.2	وجود هيئة مكافحة الفساد/ هيئة مكافحة الكسب غير المشروع	500	500
.3	مؤسسة مكافحة الفساد/ هيئة مكافحة الكسب غير المشروع تصدر تقريراً سنوياً	1000	0
.7	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئة الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية	0	0
.9	وجود مدوّنة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرّة ومعتمدة	600	400
13	وجود إجراءات تضبط التعامل بالهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين	600	200
.15	التزام المكلّفين بتقديم إقرارات الذمة المالية	687	0

انظر/ الملحق رقم (3) الخاص بنتائج مؤشّرات محددة من المقياس خاصة بقطاع غزة.

19	يتمكّن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة	197	269
.20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة	946	920
.24	يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة	1000	1000
.26	منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية	1000	0
.27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية	110	160
.28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة)	280	0
.38	تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك.	1000	0
.45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته (توصياته)	680	0
46	اعتقاد الناس بأنّ الواسطة تساعدهم في الحصول على الخدمة	57	396
.50	نسبة قضايا الفساد التي أحالتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة	142	444
.51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي	135	457
56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل	1000	500
.63	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة	1000	750
.64	اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد	271	412

الاستنتاجات:

يظهر الفحص التفصيلي لنتائج مقياس نظام النزاهة (مدى مناعة المؤسسات العامة أي حالة الوقاية من الفساد بما يشمل التحسّن في مجموعة القيم التي يلتزم بها المسؤولون لمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، ودرجة احترام أسس ومبادئ الشفافية في أعمالهم بالإضافة إلى مدى فعالية أنظمة الرقابة والمساءلة عن أعمالهم) في القراءة العاشرة استمرار العديد من الفجوات التي تحدّ من توفير المناعة لنظام النزاهة الوطني، وتحد من قدرة أدوات مكافحة الفساد، وما زالت تشكّل نقاط ضعف في هذا النظام من حيث غياب خطة عبر قطاعية تشاركية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ما زاد من مدى ضعف ثقة المواطنين بالسلطة. ناهيك عن غياب المساءلة للحكومة وأطراف السلطة التنفيذية بسبب ضعف استقلالية مؤسسات الرقابة وغياب المجلس التشريعي، والتفرّد في القرارات العامة الهامة في إدارة الشأن العام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك تدخل السلطة السياسية والتنفيذية في أعمال السلطة القضائية ما يضعف من استقلالها. ويظهر المقياس ما يلي:

أولاً: استخلاصات عامة

1) تظهر النتائج أنّ مقياس النزاهة الفلسطيني حاز درجةً منخفضة (491 من 1000)، ولم تحدث تغييرات جوهرية لإصلاح الخلل في العديد من مجالات ومحاور نظام النزاهة الوطني، التي سبق أن أوصى بها ائتلاف أمان وأشارت إليها أجندات الإصلاح الوطني المتكررة والتي تمّ قياسها، كالتوصية بالعمل بموجب خطة عبر قطاعية معتمدة من قبل الحكومة على غرار بقية الخطط القطاعية وعبر القطاعية.

2) أظهرت نتائج المقياس ضعف مرتكزات نزاهة الحكم في المجالات الثلاثة، فعلى صعيد الوصول إلى السلطة؛ حصلت المؤشّرات المتعلقة بوسائل وآليات الوصول إلى السلطة كالانتخابات والتعيينات على علامات متدنية ومدنية جداً، أمّا على صعيد اتخاذ القرارات؛ فقد أظهرت المؤشّرات المتعلقة بشفافية اتخاذ القرارات وتضارب المصالح ضعفاً شديداً، فيما شكّلت المؤشّرات المتعلقة بفعالية المساءلة الرسمية تحدياً كبيراً لنزاهة الحكم بسبب شلل المجلس التشريعي وعدم إجراء الانتخابات العامة، ما أدّى إلى مركزة السلطة في يد نخبة حاكمة مهيمنة على بقية السلطات، وإضعاف نظم المساءلة الرسمية في النظام السياسي الفلسطيني وتراجع نزاهة الحكم ووسّع حالة ضعف ثقة المواطنين بالسلطة بشكل عام.

3) أوضحت نتائج المقياس أنّ الإشكالية والتحدي الأساسي أمام نظام النزاهة الفلسطيني يكمن في السلوك والممارسات، التي حازت 444 علامة، أكثر من التحديات الناتجة عن نقص أو ضعف التشريعيات، والبنية المؤسسية التي حازت علامة 693.

4) أظهرت مقارنة القراءات العشر وجود تقدم في بعض الأحيان وضعف في أحيان أخرى، خاصة في مجال الإجراءات والتدابير، وقد تشير المقارنة في مواضع أخرى إلى مراوحة بعض المجالات مكانها بلا تقدم بسبب ضعف الإرادة السياسية وعدم تبني الحكومة خطة عبر قطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وعدم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل دوري ومنتظم.

5) تشير العلامات التي حصلت عليها المؤشّرات المتعلقة بشفافية إدارة الشأن والمال العام من قبل الحكومة في القراءات العشر التي جرى فيها إعداد المقياس، إلى أنّها ما زالت خاصرة رخوة في منظومة النزاهة، إذ لم يحصل فيها أيُّ تقدم في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، فضلاً عن عدم التأكد من نزاهة التعيين في الوظائف العليا أو الرقابة عليها بسبب ضعف إعمال قاعدة تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة خاصة العليا، وعدم وجود آليات للفحص والنظر في الترشيحات للتعيين في الوظائف العليا.

6) أغلب المؤشّرات التي تعتمد على استطلاعات الرأي العام، وانطباعات المواطنين في الضفة الغربية تجاه الحكومة تأثرت بالموقف العام من قبل المواطنين تجاه الحكومة بسبب فقدان الثقة، وحصلت على علامات حرجة أو منخفضة جداً أو منخفضة.

ثانياً: استنتاجات تفصيلية

1) ضعف بعض التشريعات الفلسطينية في تحصين نظام النزاهة الوطني في فلسطين كالقواعد الناظمة لحق الحصول على المعلومات وتشريعات منح الامتياز ومنع الاحتكار.

2) أبرزت نتائج مقياس النزاهة الفلسطيني ضعف دور "المؤسسات الرقابية" نتيجة حلّ المجلس التشريعي بسبب الانقسام ما حدَّ من الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية.

3) استمرار ضعف "التدابير والإجراءات" المتعلقة بشفافية تعيين كبار الموظفين "الفئة الخاصة والعليا"، وغياب مؤسسة للرقابة على نزاهة التعيينات، وغياب إجراءات لتنظيم عمل الوزراء والنواب ومأموري الضرائب والجمارك في القطاع الخاص بعد ترك الوظيفة العامة، وعدم فحص إقرارات الذمة المالية سواء المودعة في هيئة مكافحة الفساد أو الجهات الأخرى.

4) ضعف شفافية إدارة المال العام وبشكل خاص الموازنة، إذ لم تلتزم الحكومة بتقديم الموازنة العامة للسلطة في المواعيد والآجال القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة، وكذلك لم تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرفها للموازنة، وتمّ إجراء تعديلات على بنود الموازنة المختلفة بلا موافقة تشريعية.

5) أظهر المقياس عدم إفصاح المسؤولين الفلسطينيين عن الذمة المالية الخاصة بهم، وعدم دورية تقديم إقرار الذمة المالية لبعض المناصب العليا؛ أغلبهم من أصحاب المناصب السياسية كأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي، بالإضافة إلى القضاة والمحافظين ومسؤولي المؤسسات العامة الوزارية وغير الوزارية.

6) أشار المقياس إلى أنّ بعض المؤسسات العامة غير الوزارية لم تلتزم بتقديم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها، الأمر الذي أضعف منظومة المساءلة.

7) أبرزت نتائج مقياس النزاهة الفلسطيني للعام 2022 استمرار انطباع المواطنين بوجود الفساد في السلطة الفلسطينية بشكلٍ عام، وشمل ذلك الجهاز القضائي وبشكل خاص النيابة العامة وفي تقديم بعض الخدمات، وفي التوظيف، وغالباً ما يتمّ التعبير عن حالة الغضب وعدم الرضا بشكل يفوق الواقع.

8) أظهر المقياس أنّ وسائل الإعلام والصحفيين ما زالوا يمارسون قيوداً ذاتية (الرقابة الذاتية) على نشر قضايا الفساد وخاصة التحقيقات الصحفية المتعلقة بملفات الفساد التي تنظرها محكمة جرائم الفساد وهي علنية.

9) أظهرت نتائج المقياس بوادر ضعف في التنظيم الذاتي لمنظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، إذ أشارت قرارات محكمة جرائم الفساد للعام 2022 إلى محاكمة بعض العاملين في مؤسسات مجتمع مدني.

10) القطاع الخاص ما زال غير منخرط في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

11) بالرغم من أنّ هيئة مكافحة الفساد حدّدت في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ضرورة إعداد دراسات مخاطر الفساد في الوزارات والقطاعات والمؤسسات العامة، وأعدّت بعض الأدوات مثل الدليل والتدريب، وقامت بعمل أكثر من نموذج، إلّا أنّ الوزارات لم تبادر بشكل جدي إلى عمل دراسات إدارة المخاطر.

التوصيات:

تفرض الاستنتاجات التي توصل إليها مقياس نظام النزاهة الوطني بذل جهد جماعي من قبل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني متمثلة بالرئاسة والحكومة والمؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في مجال مكافحة الفساد لمعالجتها بهدف تعزيز مناعة نظام النزاهة الوطني وفاعليته. ما من شأنه أن يسهم في ردم فجوة الثقة بين المواطنين والمسؤولين في السلطة الأمر الذي يتطلب وضع القضايا التالية خاصة لتضمينها في خطة الدولة لمكافحة الفساد:

- إصدار مرسوم رئاسي من قبل السيد الرئيس يحدد موعد الانتخابات العامة "الرئاسية والتشريعية" لتمكين المواطنين من حق اختيار ممثلين في المؤسسات السياسية، وإعادة التوازن إلى النظام السياسي بوجود مجلس تشريعي يحظى بالشرعية الشعبية ليتمكن من القيام بتوحيد المؤسسات الفلسطينية وإنهاء الانقسام السياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفعيل المساءلة والرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية.

- تبنّي الحكومة للخطة الوطنية التشاركية عبر القطاعية للنزاهة ومكافحة الفساد من خلال مشاركة القطاعات المختلفة الرسمية والأهلية والقطاع الخاص لتحديد الأولويات والخطوات التنفيذية ومسؤوليات كل طرف أو مؤسسة في تنفيذها وفق جدول زمني واضح ومحدد، وذلك بعد أن يتمَّ اعتمادها من قبل الحكومة رسمياً أو إصدارها كقانون ملزم للجميع، بحيث تتولى هيئة مكافحة الفساد مهمة تنسيق الجهود فيها باعتبارها سكرتاريا لجنة متابعة الخطة، إلى جانب اعتماد موازنة محددة لتنفيذها في إطار الموازنة العامة، وصولاً إلى نشرها للعامة الأمر الذي من شأنه أن يفتح الطريق لاستعادة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.

على صعيد التشريعات

- إعادة النظر في التشريعيات التي صدرت نهاية عام 2020 المتعلقة بالجهاز القضائي بما يشمل النيابة العامة لناحية تصويب وفك الهيمنة عليه وتوحيده القضائي في الضفة والقطاع، وذلك بتشكيل لجنة وطنية من شخصيات عامة وقضائية ومهنية وازنة ونزيهة يُعهد إليها مراجعة واقع القضاء القانوني وتصويبه.

- تعديل قانون مكافحة الفساد بالنص على إلزامية نشر (الإفصاح) إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية دورياً.

- استكمال الحكومة الاستجابة لملاحظات فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة بإجراء التعديلات المطلوبة لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين من جهة ومواءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جهة أخرى.

- إصدار نظام/ لائحة لتنظيم إجراءات انتقال الوزراء والنواب ومأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص.

- تشريع إنشاء "لجنة جودة الحكم في القطاع العام" لتنظر في تعيينات المرشحين للوظائف السامية (المدنية منها والأمنية) في القطاع العام، وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمنافسة والإعلان عن الشواغر الوظيفية في الفئتين الخاصة والعليا، والنظر في الشكاوى المتعلقة بالتعيينات في القطاع العام؛ لإعمال القاعدة الدستورية المتعلقة بتكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة وخاصة العليا منها.

- إصدار مدوّنة السلوك لأعضاء مجلس الوزراء، وتعديل نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح ليشمل المسؤولين السياسيين كالرئيس ورئيس الحكومة والمحافظين السفراء، وتفعيل إجراءات ضبط قبول الهدايا والضيافة في المؤسسات العامة غير الوزارية.

- إجراء تعديلات على بعض التشريعات والقواعد القانونية، كالقواعد الناظمة لحالات تعارض المصالح باتجاه فرض عقوبات في حال تضارب المصالح.

- الاستمرار باعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) غير الوزارية المستقلة إدارياً ومالياً وفق الأصول؛ بحيث تلبي احتياجات عمل هذه المؤسسات سواء في تقديم خدماتها أو تسيير أعمالها، على أن تحترم هذه المؤسسات في الوقت نفسه القواعد العامة للنظام المالي للسلطة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بالعقود المالية لمسؤولي هذه الهيئات.

- إصدار قانون خاص بالامتياز وقانون المنافسة ومنع الاحتكار لتوضيح إجراءات الخصخصة وضمان المنافسة والشفافية في عمليات الخصخصة ومنح الامتياز.

لتعزيز الشفافية في عمل مؤسسات القطاع العام

- تبني سياسية حكومية معلنة لإعمال الحق في الحصول على المعلومات تتضمن واجبات المسؤولين والموظفين العامين في تقديم المعلومات، وصولاً إلى إعداد مشروع قانون الحق في النفاذ إلى المعلومات بشكل تشاركي يضمن ويحمي هذا الحق من أجل رفعه للرئيس وإقراره.

- نشر قانون الموازنة العامة بما يشمل مراكز المسؤولية.

- نشر الاتفاقيات التي تقوم الحكومة ومؤسسات الدولة بالتوقيع عليها مثل الاتفاقيات المتعلقة بالامتيازات الممنوحة لبعض شركات القطاع الخاص أو الاتفاقيات والتفاهمات التي توقعها الدولة مع أطراف خارجية تتعلق بإدارة الموارد العامة واستغلالها.

لتعزيز المساءلة

- إلزام الرئاسة والحكومة للمؤسسات العامة غير الوزارية بتقديم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها، ومتابعة أعمالها باعتبارها أحد أهم أشكال المساءلة على عمل المؤسسات العامة غير الوزارية. وعلى مجلس الوزراء والرئاسة الإعلان عن تقرير سنوي يتضمن مدى التزام المؤسسات العامة بتقديم تقاريرها وفقاً لمتطلبات التشريع الناظم لكل مؤسسة.

- استكمال العمل على إقرار قانون يتعلق بمجلس تنظيم النقل العام.

- المبادرة لإعداد دراسات مخاطر الفساد في الوزارات والقطاعات والمؤسسات العامة.

على صعيد المجتمع المدني ومؤسسات الإعلام والقطاع الخاص

- تطوير آلية مشتركة للرقابة على مدى الالتزام بأحكام مدوّنة السلوك الخاصة بالعمل الأهلي.

- توقف رؤساء تحرير وسائل الإعلام والصحفيين عن وضع قيود ذاتية (الرقابة الذاتية) على نشر قضايا الفساد وخاصة التحقيقات الصحفية المتعلقة بملفات الفساد.

- إلزام هيئة سوق رأس المال الشركات المساهمة العامة المسجلة لدى مراقب الشركات باستكمال الإجراءات لإدراجها في السوق المالي بغية البدء بتطبيق مدوّنة حوكمة الشركات.

- انخراط مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات التمثيلية فيه بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

الملاحق:

ملحق رقم (1) قائمة المؤشّرات المستخدمة في مقياس النزاهة في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
1	وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.	ممارسات	إرادة سياسية	مجلس الوزراء	يحصل هذا المؤشّر على 1000 علامة لامتلاك الحكومة خطة وطنية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد، وفي حال عدم وجود خطة يفقد كامل العلامة.
2	وجود هيئة مكافحة الفساد.	تشريعات	إرادة سياسية	- هيئة مكافحة الفساد - الأمانة العامة للمجلس التشريعي	1- 500 علامة لوجود هيئة لمكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية والحصانة في أعمالها. 2- 500 علامة لوجود نص واضح وصريح يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد.
3	مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.	ممارسات	إرادة سياسية	- هيئة مكافحة الفساد - الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد - الصحافة المحلية	يقسم هذا المؤشّر إلى قسمين: الأول يخصص 700 علامة للالتزام بإعداد التقرير السنوي المنصوص عليه في القانون، وفي حال عدم الالتزام بإعداد التقرير السنوي وتقديمه للجهات المنصوص عليها في القانون يفقد هذا القسم كامل العلامة المخصصة له. والثاني 300 علامة لنشر التقارير، وفي حال عدم نشر التقرير السنوي يفقد هذا القسم 300 علامة.
4	الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.	ممارسات	إرادة سياسية	استطلاع رأي	(نسبة الذين يقولون إنّهم يعتقدون أنّ المواطنين يقومون بالإبلاغ عن جرائم الفساد X 1000).
5	النصّ على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.	تشريعات	إجراءات وتدابير	قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية	يحصل هذا المؤشّر على كامل العلامة في حال وجود نص قانوني واضح وصريح يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، وفي حال عدم وجوده (أي النص) تحسم كامل العلامة.

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
6	تتمّ جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	- مجلس الوزراء - ديوان الموظفين العام - ديوان الرقابة المالية والإدارية	يقسم المؤشّر إلى قسمين: 1- 500 علامة للتعيينات في الوظائف العامة وتحسب كما يلي: نسبة التعيينات التي تشرف عليها من إجمالي التعيينات خلال العام X 500. 2- 500 علامة للتعيينات في الوظائف العليا. وتحسب كما يلي: نسبة التعيينات التي تشرف عليها من إجمالي التعيينات في الفئات العليا خلال العام X 500.
7	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	- ديوان الموظفين العام - الوقائع الفلسطينية	يُحسب هذا المؤشر كما يلي: عدد الإعلانات خلال العام 1000 X _____ عدد التعيينات الوظيفية
8	وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).	تشريعات	إجراءات وتدابير	- قانون الخدمة المدنية - اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية - تعليمات حكومية	يحصل المؤشر على 1000 علامة في حال وجود نص واضح وصريح لتشكيل لجنة دائمة للاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية تتيح لكل المعترضين التقدم لها، وفي حال عدم وجود نص يحصل المؤشر على علامة صفر.
9	وجود مدوّنة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرّة ومعتمدة.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- مجلس الوزراء - الأمانة العامة للمجلس التشريعي - ديوان الموظفين العام - مجلس القضاء الأعلى - الدوائر القانونية/ الإدارية في الأجهزة الأمنية	تقسم علامة المؤشر إلى خمسة أقسام: 1) 200 علامة لوجود مدوّنة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء. 2) 200 علامة لوجود مدوّنة سلوك لأعضاء المجلس التشريعي. 3) 200 علامة لوجود مدوّنة سلوك للقضاة والنيابة العامة. 4) 200 علامة لوجود مدوّنة سلوك خاصة بالموظف العام. 5) 200 علامة لوجود مدوّنة سلوك خاصة بأفراد الأجهزة الأمنية والشرطة.

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
10	وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- القانون الأساسي للسلطة - قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي - قانون الخدمة المدنية - قانون السلطة القضائية	يقسّم هذا المؤشّر إلى خمسة أقسام: 1. يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح لرئيس السلطة، وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح. 2. يخصص 400 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للوزراء ومن في حكمهم، وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح. 3. يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للنواب، وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح. 4. يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للموظفين العامين (المدنيين والعسكريين) وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح. 5. يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للقضاة وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح.
11	وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- القانون الأساسي للسلطة - قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي - النظام الداخلي للمجلس التشريعي - قانون الخدمة المدنية	وجود نص تشريعي يضع فترة **عام** على الأقل لانتقال كبار الموظفين في السلطة للعمل في شركات القطاع الخاص (أعضاء مجلس إدارة أو مدراء تنفيذيين). يخصص 300 علامة للوزراء، و300 علامة للنواب، و400 علامة للفئات العليا والخاصة (حسب قانون الخدمة المدنية) في القطاع العام.
12	ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.	تشريعات	إجراءات وتدابير	نظام انتقال مأموري الضرائب والجمارك	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة في حال وجود نظام واضح يحدد فترة **عام** على الأقل لانتقال مأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص، وفي حال عدم وجود نص واضح تحسم كامل العلامة.

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
13	وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين .	تشريعات	إجراءات وتدابير	- قانون الخدمة المدنية - أنظمة أو تعليمات خاصة بالهدايا	تحسب علامة هذا المؤشّر كالتالي: 200 علامة لوجود نص واضح للتعامل مع الهدايا المقدمة لرئيس السلطة، و200 علامة للوزراء، و200 علامة لأعضاء المجلس التشريعي، و200 علامة للموظفين العامين. وتخصص 200 علامة لتحديد سقف مالي لقبول الهدايا الشخصية للوزراء والنواب مع وجود آلية للتسجيل.
14	أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- قانون مكافحة الفساد - القانون الأساسي للسلطة - قانون هيئة مكافحة الفساد - قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي - قانون اللوازم العامة - قانون العطاءات العامة - قانون الهيئات المحلية	يحصل هذا المؤشر على 1000 علامة في حال وجود نص واضح على إلزامية تقديم الشرائح الوظيفية المذكورة الذمة المالية، وتنقص 200 علامة على عدم النص على أيٍّ من الشرائح المذكورة.
15	التزام المكلّفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	هيئة مكافحة الفساد	نسبة الملتزمين من المكلفين X 1000
16	التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	هيئة مكافحة الفساد	يتم احتساب المؤشّر كما يلي: نسبة حالات التدقيق 1000 X _____ 10% من إقرارات الذمة المتعلقة بالشرائح المذكورة وفي حال كانت النسبة أعلى من 10 % يحصل المؤشر على علامة 1000

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
17	دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، وإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية.	تشريعات		- القانون الأساسي للسلطة - قانون هيئة مكافحة الفساد	يقسم المؤشّر إلى قسمين: الأول: تخصص 500 علامة للنص على دورية تقديم الذمة المالية، 250 نقطة لدورية تقديم الإقرار، و250 نقطة لتقديم الإقرار عند استلام المناصب وانتهاء الخدمة. الثاني: تخصص 500 علامة لإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء ومن في حكمهم وأعضاء المجلس التشريعي.
18	تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- القانون الأساسي للسلطة - قانون حق الوصول للمعلومات	يحصل هذا المؤشّر على علامة 1000 في حال وجود نص واضح وصريح يمنح المواطنين حق الوصول إلى المعلومات العامة دون وجود عقبات أو إجراءات بيروقراطية معقدة و/أو مكلفة. وفي حال وجود نص لكنّه غير واضح أو يضع شروطاً تحول دون الوصول السريع للمعلومات يحصل المؤشر على 500 علامة. وفي حال عدم وجود نص تحسم كامل العلامة.
19	يتمكّن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.	ممارسات	إجراءات وتدابير	استطلاع رأي عام	يتمّ الحصول على علامة هذا المؤشّر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: نسبة الذين يقولون إنّهم يتمكنون من الوصول إلى السجلات العامة X 1000.
20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.	ممارسات	إجراءات وتدابير	- مسح لمؤسسات السلطة - عينة ممثلة لدوائر ووحدات الشكاوى	نسبة الردود المكتوبة من إجمالي عدد الشكاوى الواردة X 1000.
21	وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ.	تشريعات	إجراءات وتدابير	قانون هيئة مكافحة الفساد	وجود نص قانوني واضح يحمي المبلغين عن قضايا فساد من الملاحقة القانونية من قبل المبلغ عنهم، ويضمن (1) سرية الأشخاص و(2) عدم الملاحقة القضائية و(3) عدم اتخاذ إجراءات إدارية بحق المبلغين. وتحسم 350 علامة لعدم النص على أيٍّ من هذه الضمانات.
22	الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.	ممارسات	إجراءات وتدابير	- هيئة مكافحة الفساد	(نسبة حالات الإبلاغ عن كبار الموظفين/ 0.5 × 1000)

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
23	يتمّ طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- قانون الشراء العام	تقدّر العلامة حسب نص القانون، ففي حال وجود نص صريح وواضح يلزم طرح كل العطاءات واللوازم يحصل على علامة 1000، وفي حال وجود نص لكنّه غير واضح يتمّ خصم 500 علامة، ويحصل على صفر في حال عدم وجود نص.
24	يتمكن المواطنون من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.	ممارسات	إجراءات وتدابير	- لجان العطاءات والمشتريات	تبدأ علامة هذا المؤشر بـ 1000 علامة وتُخصم 100 علامة على كل حالة عدم نشر للنتائج.
25	الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تُمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- قانون العطاءات الحكومية - قانون اللوازم العامة	تقدّر العلامة حسب نص القانون، ففي حال وجود نص صريح وواضح يمنع الشركات المدانة بانتهاك لوائح العطاءات من المشاركة في العطاءات واللوازم يحصل على علامة 1000، وفي حال عدم وجود نص تحسم كامل العلامة.
26	منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	لجان العطاءات والمشتريات	في حال وجود قائمة معلنة للشركات الممنوعة من تقديم العطاءات لمخالفاتها السابقة يحصل المؤشر على 1000 علامة وفي حال عدم وجود القائمة تُحسم كامل العلامة.
27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	استطلاع رأي عام	يتمّ الحصول على علامة هذا المؤشّر من استطلاع للرأي العام وتحتسب كالتالي: نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد X 1000.
28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).	ممارسات	إجراءات وتدابير	استطلاع رأي عام	تحسم 20 نقطة لكل 1% من المستطلعين الذين يفيدون بوجود تجربة شخصية لهم أو لأحد أقاربهم أو أصدقائهم.
29	كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- قانون هيئة مكافحة الفساد - قانون العقوبات	يحصل هذا المؤشّر على 1000 علامة لوجود نص قانوني يجرم الفساد في القطاعات التالية 1. القطاع الحكومي. 2. الهيئات المحلية. 3. القطاع الأهلي. 4. القطاع الخاص. ويتمّ خصم 250 علامة في حال عدم النص على تجريم الفساد في أيٍّ من القطاعات الأربعة.
30	وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- رأي خبير - قانون هيئة مكافحة الفساد - قانون العقوبات	تقدّر علامة هذا المؤشّر حسب نص القوانين المجرّمة لأفعال الفساد، إذا كانت العقوبات رادعة يحصل على كامل العلامة، ويتمّ حسم 200 نقطة لكل عقوبة لكل شكل من أشكال الفساد.

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
31	وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- القانون الأساسي - قانون هيئة مكافحة الفساد - قانون العقوبات	يحصل هذا المؤشّر على كامل العلامة (علامة 1000) في حال النص على منع التقادم لجرائم الفساد، ويتمّ خصم 250 علامة لكل جريمة فساد تنطبق عليها فترة التقادم المنصوص عليها في القانون العام.
32	توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- القانون الأساسي - قانون هيئة مكافحة الفساد	يحصل هذا المؤشّر على كامل العلامة (علامة 1000) في حال وجود نص واضح وصريح يعوض المتضررين من أفعال الفساد، وتخصم كامل العلامة في حال عدم وضوح النص.
33	وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- القانون الأساسي - قانون هيئة مكافحة الفساد - قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي	وجود نص واضح وصريح يمنح رئيس هيئة مكافحة الفساد صلاحية البدء في إجراء التحقيقات، في حال وجود شبهات بالفساد، مع الرئيس والوزراء والنواب، ويتمّ خصم نصف العلامة في حال وجود نص يمنح الحصانة لهم ويتطلب إجراءات تعوق البدء بالتحقيقات لأيّ واحد منهم.
34	رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.	ممارسات	إجراءات وتدابير	- هيئة مكافحة الفساد - النيابة العامة - الأمانة العامة للمجلس التشريعي	تبدأ علامة هذا المؤشر بـ (1000 علامة) وتُحسم كامل العلامة في حال امتناع المجلس التشريعي عن رفع الحصانة عن المتهمين بقضايا فساد.
35	وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.	تشريعات	إجراءات وتدابير	- الجريدة الرسمية - المجلس الشريعي	في حال وجود قانون ينظّم منح الامتياز ويمنع الاحتكار يحصل المؤشّر على كامل العلامة (1000 نقطة)، وفي حال عدم إصدار قانون تُخصم كامل العلامة.
36	وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.	ممارسات	إجراءات وتدابير		يحصل هذا المؤشّر على 1000 نقطة وتخصم 250 نقطة في حال عدم وجود مجلس تنظيمي لكل قطاع من القطاعات الأربعة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات).
37	اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	- مجلس الوزراء	عدد المؤسسات المعتمد فيها نظام مالي وإداري 1000 X عدد المؤسسات الحكومية غير الوزارية
38	تتمّ الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتمّ حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك.	ممارسات	إجراءات وتدابير	– وزارة الحكم المحلي – لجنة الانتخابات المركزية	نسبة الهيئات التي تمّ إجراء الانتخابات فيها من إجمالي الهيئات المحلية التي تمّ حلها X 1000.

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
39	تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس ا لتشر يعي .	تشريعات	مؤسسات رقابية فاعلة	- القانون الأساسي للسلطة - النظام الداخلي للمجلس التشريعي	وجود نص واضح على خضوع كافة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، ويتمّ حسم 250 علامة لكل مسؤول أو جهة لا تخضع للرقابة.
40	تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	- وزارة المالية - الأمانة العامة للمجلس التشريعي	التزام الحكومة بتقديم الموازنة العامة بحد أقصى في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام، ويتمّ حسم 50 نقطة عن كل يوم تأخير.
41	يتمّ الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	- وزارة المالية - الأمانة العامة للمجلس التشريعي	يحصل هذا المؤشّر على 1000 علامة وتُحسم 200 علامة عن كل حالة لتعديلات تتطلب موافقة المجلس التشريعي ولم تعرض عليه.
42	تتمّ مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	الأمانة العامة للمجلس التشريعي	تخصص 500 علامة لمناقشة المجلس لتقرير الحساب الختامي، و500 علامة لمناقشة المجلس للتقارير الربعية المقدمة للمجلس التشريعي. وفي حال لم تقدم وزارة المالية التقارير تُحسم كامل العلامة.
43	الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	الأمانة العامة للمجلس التشريعي ديوان الرقابة المالية والإدارية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر، وتُضاف 600 علامة لمناقشة المجلس التشريعي للتقرير السنوي لاستثمارات السلطة، و400 علامة لقيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق والرقابة على الشركات الاستثمارية للسلطة.

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
44	الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	- الأمانة العامة للمجلس التشريعي - الأمانة العامة للرئاسة - الأمانة العامة لمجلس الوزراء	يقسّم هذا المؤشر إلى أربعة أقسام: **الأول**: تخصص له 400 علامة؛ 200 علامة لمناقشة المجلس الموازنة السنوية للأجهزة الأمنية، و200 علامة لمناقشة المجلس الجزء المتعلق بالأجهزة الأمنية في الحساب الختامي. **الثاني**: تخصص 200 علامة لامتثال وزير الداخلية لحضور جلسات لجان المجلس. وتحسب كالتالي: عدد الاستجابات مقارنة بعدد الطلبات X 200. **الثالث**: تخصص 200 علامة لحضور وزير الداخلية جلسات المجلس للرد على الأسئلة والاستجوابات المتعلقة بالأمن في الأوقات المحددة من قبل المجلس التشريعي، وتُحسب كما يلي: عدد مرات الحضور مقارنة بعدد الطلبات X 200. رابعاً: تخصص 200 علامة للرد على رسائل وطلبات اللجان كما يلي: عدد الاستجابات 200 X _____ عدد الطلبات المقدمة من المجلس ا لتشر يعي
45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	ديوان الرقابة المالية والإدارية	عدد الردود أو الاستجابة لطلبات وتوصيات الديوان من إجمالي الطلبات X 1000.
46	اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	استطلاع رأي عام	**نسبة الذين لا يعتقدون بأنّ الواسطة تساعدهم في الحصول على الخدمة** X 1000. نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في التوظيف X 1000.
47	المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.	ممارسات	مؤسسات رقابية	تقارير ائتلاف أمان	نسبة الذين يقدمون تقارير سنوية إلى الجهات المرجعية المنصوص عليها في قانونها X 1000.

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
48	وجود هيئة التفتيش القضائي.	ممارسات	القضاء	مجلس القضاء الأعلى	يقسّم هذا المؤشّر إلى قسمين: الأول: تخصص 500 علامة لقيام هيئة التفتيش بجولات تفتيشية على أداء القضاة أو مراجعة أحكام قضائية، ويتمّ منح 10 علامات لكل جولة. والثاني: تخصص 500 علامة تحتسب كما يلي: عدد الشكاوى المنجزة في العام 500 X _____ عدد الشكاوى الواردة لدائرة التفتيش
49	قضاء مستقل وفاعل.	ممارسات	القضاء	- مجلس القضاء الأعلى - جمعية القضاة - مؤسسات حقوق إنسان	يقسم هذا المؤشّر إلى قسمين. **الأول**: تخصص له 500 علامة؛ وتنقص 100 نقطة في حال تعرض أيٍّ من القضاة إلى تهديد أو تدخل، و200 نقطة للاعتداء الجسدي، ويفقد هذا القسم كامل العلامة في حال قتل أيٍّ من القضاة. **الثاني**: نسبة القرارات القضائية «المتعلقة بقضايا فساد» مقارنة بعدد القضايا الواردة في نفس السنة X 500.
50	عدد القضايا التي تمّت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.	ممارسات	القضاء	- مجلس القضاء الأعلى - النيابة العامة	(عدد القضايا التي تمّت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة لنفس العام/ 0.7 × 1000).
51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.	ممارسات	القضاء	استطلاع رأي عام	1) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي X 500. 2) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في النيابة العامة X 500.
52	توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.	تشريعات	المجتمع المدني	قانون الانتخابات العامة	يحصل المؤشّر على علامة 1000 في حال وجود نص صريح على استقلالية لجنة الانتخابات العامة وعدم التدخل في أعمالها من قبل الأجهزة الحكومية، ويتمّ خصم 500 علامة في حال عدم وضوح النص، وتُحسم كامل العلامة في حال عدم النص على وجود لجنة انتخابات مستقلة.

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
53	وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.	تشريعات	المجتمع المدني	- قانون الانتخابات العامة - قانون الأحزاب	يحصل المؤشّر على علامة 1000 في حال وجود تشريع ينص بشكل واضح على آليات تمويل الانتخابات.
54	فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات ا لا نتخا بية .	ممارسات	المجتمع المدني	لجنة الانتخابات المحلية	يحصل هذا المؤشّر على 1000 نقطة في حال قيام لجنة الانتخابات بالتدقيق، وفي حال غياب آليات تدقيق واضحة أو عدم القيام بالتدقيق يفقد كامل العلامة.
55	وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد.	ممارسات	المجتمع المدني	- سجلّ الجمعيات الأهلية - وزارة العدل - هيئة مكافحة الفساد - مؤسسات المجتمع المدني	في حال وجود منظمة واحدة يحصل المؤشر على 250 علامة، وفي حال وجود مؤسستين يحصل المؤشر على 400 علامة، وفي حال وجود 3 مؤسسات يحصل على 500 علامة، و100 علامة لكل مؤسسة إضافية.
56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل .	ممارسات	المجتمع المدني	- مؤسسات المجتمع المدني - مؤسسات حقوق الإنسان	يتمّ حسم 500 علامة على إغلاق مؤسسة أهلية أو دولية (فرع)، و300 علامة لاعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، و200 علامة على وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات. وتُحسم كامل العلامة في حال قتل أيٍّ من الناشطين في مجال مكافحة الفساد.
57	المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.	ممارسات	المجتمع المدني	وزارة الداخلية	نسبة المنظمات التي تقدم تقاريرها أو تنشرها للعموم من إجمالي المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين X 1000.
58	إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.	ممارسات	المجتمع المدني	- وزارة الداخلية - هيئة مكافحة الفساد - ديوان الرقابة المالية والإدارية - مجلس القضاء الأعلى	تبدأ علامة هذا المؤشر بـ 1000 ويخسر 250 نقطة لصدور قرار قضائي بإدانة أيٍّ من المسؤولين في مؤسسة أهلية.
59	تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.	ممارسات	المجتمع المدني	- استطلاع عينة للمؤسسات والناشطين والباحثين العاملين في مجال مكافحة الفساد	تبدأ علامة هذا المؤشر بـ 1000 ويتمّ حسم 50 نقطة على كل منع أو حجب للمعلومات.

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
60	الإعلام حرّ ومحمي.	تشريعات	المجتمع المدني	- القانون الأساسي للسلطة - قانون المطبوعات والنشر - نظام ترخص المحطات الإذاعية والتلفزيونية	تقدّر العلامة حسب نص القانون، ففي حال وجود ضمانات واضحة وصريحة لحرية الإعلام يحصل المؤشّر على 1000 علامة، وفي حال وجود نص لكنّه غير واضح يخسر نصف العلامة، وفي حال عدم وجود نص يأخذ المؤشّر علامة صفر.
61	لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.	ممارسات	المجتمع المدني	- استطلاع عينة لصحفيين	تحتسب علامة المؤشر كالتالي: (نسبة الذين يقولون إنّه لا توجد رقابة ذاتية X 1000) + (نسبة الذين يقولون إنّه توجد رقابة ذاتية إلى حد ما X 500) + (نسبة الذين يقولون إنّه توجد رقابة ذاتية X 0).
62	لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد).	ممارسات	المجتمع المدني	- استطلاع عينة لصحفيين - الصحف	يقسّم هذا المؤشّر إلى قسمين: الأول: مخصص لرأي الصحفيين (نسبة الذين يقرّون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد X 0) + (نسبة الذين يقرّون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد إلى حد ما X 250) + (نسبة الذين لا يقرّون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد X 500). والثاني: يتمّ خصم 100 نقطة لكل 10% يقولون إنّه تمّ منعهم من نشر مقال أو خبر، أو تعليق برنامج إذاعي أو تلفزيوني في الوسيلة الإعلامية التي يعملون بها أو يعمل بها أحد زملائهم من قبل السلطات الأمنية أو المدنية.
63	لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.	ممارسات	المجتمع المدني	- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"	تحسم 250 علامة على اعتقال أيٍّ من الصحفيين أو تعرّضه للإهانة بسبب كتابته خبراً أو تحقيقاً أو مقالاً، ويتمّ حسم كامل العلامة في حال اختفاء أو قتل أيٍّ من الصحفيين.
64	اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد.	ممارسات	المجتمع المدني	استطلاع للرأي العام	يتمّ الحصول على علامة هذا المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: (أ X 1000) + (ب X 500) + (ت X 0): (أ) نسبة الذين يقولون إنّ المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد. (ب) نسبة الذين يقولون إنهم لا يعرفون/ لا رأي. (ج) نسبة الذين يقولون إنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد.

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
65	تطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين.	ممارسات	المجتمع المدني	- هيئة سوق رأس المال - المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص - ائتلاف أمان	نسبة الشركات المساهمة العامة التي قررت تطبيق المدوّنة X 1000.
66	إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.	ممارسات	المجتمع المدني	- هيئة سوق رأس المال - وزارة الاقتصاد الوطني	نسبة الشركات المساهمة العامة التي تفصح عن بياناتها الربعية والسنوية حسب تعليمات الإفصاح الصادرة عن السوق المالي X 1000.
67	تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.	ممارسات	المجتمع المدني	- مراقب الشركات - هيئة سوق رأس المال - عينة من التقرير السنوي للشركات	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر ويتمّ إضافة 50 نقطة لكل شركة مساهمة عامة تنشر في تقريرها السنوي مكافآت ونفقات أعضاء مجالس إدارتها.
68	الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.	ممارسات	المجتمع المدني	- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" - ائتلاف أمان	يتمّ حسم 200 نقطة على إغلاق كلّ موقع إلكتروني بسبب النشر، ويخسر المؤشّر كامل العلامة في حال تمّ إغلاق شبكة الإنترنت على البلاد أو إيقاف شبكات الهاتف النقال.
69	التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.	ممارسات	التعاون الدولي	- هيئة مكافحة الفساد - وزارة العدل - الأمانة العامة للمجلس التشريعي	يقسّم هذا المؤشر إلى قسمين: الأول: التوقيع على الاتفاقيات الدولية: عدد الاتفاقيات الموقع عليها من قبل السلطة 500 X _____ عدد الاتفاقيات الدولية الثاني: التوقيع على الاتفاقيات الإقليمية: عدد الاتفاقيات الموقع عليها من قبل السلطة 500 X _____ عدد الاتفاقيات الإقليمية
70	الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة	ممارسات	التعاون الدولي	تقرير استعراض الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لالتزامات دولة فلسطين	نسبة إنجاز السلطة الفلسطينية لملاحظات فريق استعراض التنفيذ لاتفاقية مكافحة الفساد المنجز من الملاحظات 1000 X _____ الملاحظات الواردة في تقرير الاستعراض

الرقم	المؤشّرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشّر
71	جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.	ممارسات	تعاون دولي	النيابة العامة	عدد الطلبات المقدمة للجهات الدولية مقارنة بعدد الأشخاص الهاربين X 1000.
72	طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.	ممارسات	التعاون الدولي	- هيئة مكافحة الفساد - وزارة العدل - مجلس القضاء الأعلى	عدد الطلبات مقارنة بعدد أحكام القضاء لهاربين X 1000.

ملحق رقم 2: نتائج مؤشّرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعام 2022

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
1	وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.	رأي خبير انظر/ي موقع هيئة مكافحة الفساد https://www.pacc.ps/library/viewbook/10347	تمّ إطلاق الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020–2022 من قبل هيئة مكافحة الفساد.	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020–2022 لم ترقَ إلى الخطة الوطنية لعدم اعتمادها من قبل الحكومة كباقي الاستراتيجيات، وتولي الحكومة الإشراف عليها. يحصل هذا المؤشر على 500 نقطة.	500
2	وجود هيئة مكافحة الفساد.	1) قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277 2) رأي خبير	1) أ- تنص المادة (3) من القانون على أن "1. تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون هيئة تسمى هيئة مكافحة الفساد، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وتخصص لها موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، وحق إبرام العقود والتقاضي ويمثلها أمام المحاكم النيابة العامة المنتدبة لدى الهيئة". ب- تنص المادة (7) من القانون على أنّه "وفقاً لأحكام القانون يتمتع الرئيس وموظفو الهيئة بالحصانة عن كل ما يقومون به من أعمال تتعلق بتنفيذ مهامهم". 2) لا يتضمن قانون هيئة مكافحة الفساد نصاً يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد.	1) النص واضح في قانون هيئة مكافحة الفساد على استقلالية الهيئة والحصانة لأعمالها. يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصصة له (500 نقطة). 2) تُحسم كامل العلامة لهذا القسم لعدم النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة.	500
3	مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.	الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية (pacc.ps)	تمّ تقديم التقرير السنوي للعام 2021 إلى الجهات المعنية (الرئيس ورئيس الوزراء) خلال العام 2022، وتمّ كذلك نشر التقرير على الصفحة الإلكترونية لهيئة مكافحة الفساد.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لالتزام الهيئة بإعداد التقرير السنوي وتقديمه للجهات المنصوص عليها في القانون، ونشره على موقع الهيئة.	1000
4	الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.	استطلاع رأي عام أجراه ائتلاف «أمان» 2022 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022 (aman-palestine.org)	أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 33.1 % من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون أنّ المواطنين يقومون بإبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود الفساد مقابل 58.8% منهم لا يعتقدون ذلك.	يحصل هذا المؤشر على 331 علامة (1000 × 0.331).	331

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
5	المصادقة على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية من قبل المجلس التشريعي.	قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004	تنص المادة (4) من القانون على أن "يعيَّن رئيس الديوان بقرار من رئيس السلطة الوطنية بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء وبعد المصادقةً على تعيينه بالأغلبية المطلقة للمجلس التشريعي".	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة للنص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.	1000
6	تتمّ جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.	انظر/ي: الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية" الأعداد 187–197	القسم الأول: الديوان يشرف على جميع التعيينات في القطاع العام. القسم الثاني: تمّ تعيين وترقية 52موظفاً/ ة في الفئة العليا "الخاصة والعليا" خلال العام 2022.	القسم الأول: يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصصة له (500 علامة). القسم الثاني: تُحسم كامل العلامة لعدم إشراف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا.	500
7	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئة الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.	انظر/ي: الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» الأعداد 187–197	تمّ تعيين وترقية 52 موظفاً/ة في الفئات العليا والخاصة خلال العام 2022 منها؛ 35 تعييناً جديداً و17 ترقية. بمراجعة الصحف المحلية خلال نفس الفترة تمّ الإعلان عن شاغر واحد وهو مدير عام مؤسسة ضمان الودائع، إلّا أنّه لم يتم الإعلان عن بقية الوظائف.	تمّ الإعلان عن شاغر وظيفي واحد خلال العام 2022.	0
8	وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).	رأي خبير	يتمّ استقبال الشكاوى في ديوان الموظفين من قبل الدائرة القانونية/ الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالتعيينات. لا توجد جهة دائمة لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية. لا توجد جهة رسمية محددة تناط بها الرقابة على هذه التعيينات.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
9	وجود مدوّنة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة.	1) رأي خبير 2) رأي خبير 3) أ. الوقائع الفلسطينية عدد 168 الصادرة بتاريخ 2020/6/25 ب. الوقائع الفلسطينية عدد 97 الصادرة بتاريخ 2012/10/7 4) قرار مجلس الوزراء رقم (13/23/04/ م.و/ س.ف) 5)انظر/ي: الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية https://drive.google.com/file/d/1u2igS__XHcZZkisuFHSkJe8VZbbbtWvQR/view أ. قرار رئيس المخابرات بتاريخ 2010/4/1 6) حصل الباحث على نسخة من مدوّنة سلوك الشرطة 7) الموقع الإلكتروني لقوات الأمن الوطني https://rb.gy/we9ou	1) لا توجد مدوّنة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء. 2) لا توجد مدوّنة سلوك لأعضاء المجلس التشريعي. 3) تمّ إصدار مدوّنة السلوك القضائي بتاريخ 5/10/ 2005، وجرى إصدار مدوّنة جديدة في العام 2020 بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى الانتقالي رقم (1) لسنة 2020 بمدوّنة السلوك القضائي. وتمّ إصدار مدوّنة السلوك القضائي للقضاة وأعضاء النيابة العسكرية بتاريخ 2012/6/19. 4) أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 2020/2/21 القرار رقم (4) لسنة 2020 بشأن المصادقة على مدوّنة قواعد السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة. 5) تمّ نشر مدوّنة الأخلاقيات وقواعد السلوك العامة لمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني موقعة من الرئيس محمود عباس بتاريخ 2018/3/26 ومن رئيس الحكومة د. رامي الحمدالله آنذاك. بالإضافة إلى مدوّنات سلوك صدرت في فترات سابقة لكلٍّ من جهاز المخابرات العامة "مدوّنة سلوك خاصة بضباط وأفراد جهاز المخابرات العامة عام 2010"، وجهاز الأمن الوقائي سنة 2013 "مدوّنة سلوك العاملين في الأمن الوقائي". كما أقرّ جهاز الشرطة مدوّنة للسلوك وهي مطبوعة. وأصدر الأمن الوطني مدوّنة سلوك عام 2013 خاصة بضباط وأفراد قوات الأمن الوطني.	1) تحسم كامل علامات القسم الأول. 2) تحسم كامل علامات القسم الثاني. 3) يحصل القسم الثالث على كامل العلامة 200 نقطة. 4) يحصل القسم الرابع على كامل العلامة 200 نقطة. 5) يحصل هذا القسم على 200 علامة لإصدار الأمن الوطني والأمن الوقائي والمخابرات العامة وجهاز الشرطة مدوّنات سلوك.	600

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
10	وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات على مخالفتها.	1) القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 2) قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح المنشور في الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» عدد 164. قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677 3) قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح. 4) قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15073	1) الرئيس: تنص المادة (11) من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنّه «لا يجوز لرئيس السلطة الوطنية أن يشتري أو يستأجر أو يبيع أو يمنح أو يهدي شيئاً من أملاك الدولة، أو أحد الأشخاص المعنوية العامة، أو أن تكون له مصلحة مالية في أي عقد من العقود التي تبرمها الجهات الحكومية أو الإدارية، كما لا يجوز له طوال مدة رئاسته أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي شركة أو أن يمارس التجارة أو أي مهنة من المهن أو أن يتقاضى راتباً آخر أو أي مكافآت أو منح من أي شخص آخر وبأي صفة كانت غير الراتب الواحد المحدد للرئيس ومخصصاته». لكن لم تنص المادة على أيّ عقوبات في حال مخالفتها من قبل الرئيس. 2) الوزراء: يخضع الوزراء لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح، وتنصّ المادة (4) منه على «1. الامتناع عن مزاولة أي أعمال أو القيام بأي نشاط من شأنه قيام التضارب المباشر أو غير المباشر بين المصالح الشخصية من جهة وبين المسؤوليات الوظيفية أو ما يتصل بأعمال الوظيفة من جهة أخرى. 2. التنحي فوراً عن المشاركة بأي صورة في إجراء أو قرار من شأنه أن يفضي إلى قيام حالة من حالات تضارب المصالح المباشر بعد ثبوتها بقرار من المسؤول المختص. 3. التجرد والموضوعية في أداء مهام العمل دون انحياز أو معاملة مميزة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين في تعاملاتهم مع جهة العمل أو بما يسيء لسمعتها. 4. الإفصاح عن تضارب المصالح عن كل حالة يتوقع أن ينشأ عنها حالة تضارب مصالح على النموذج المخصص لذلك. 5. الامتناع عن إفشاء أو استخدام أي معلومات تم الحصول عليها في سياق القيام بواجبات المنصب، حتى بعد انتهاء خدمته. 6. عدم الاشتراك في جمع التبرعات أو المساهمات العينية إلى جهة قبل الحصول على موافقات جهة العمل، ووفق أحكام التشريعات السارية. 7. عدم قبول الهدايا أو الخدمات من أي شخص متى كان من شأنها أن تضع عليه أي التزام أو أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر، على موضوعيته وحيادته في تنفيذ مهامه الوظيفية، أو من شأنها التأثير على قراراته أو قد تفرض عليه التزاماً ما لقاء قبولها. 8. عدم الترويج لأي منتج أو خدمة بأي شكل من الأشكال، ما لم تكن تشكل جزءاً من مهام عمله». 3) النواب: تنص أحكام المواد (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم (10) لسنة 2004 على قواعد تضارب المصالح ،لكنها لم تنصّ على أيّ عقوبات في حال مخالفتها من قبل النواب. 4) الموظفون: يخضع الموظفون لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح. 5) القضاة: تنص المادة (28) من قانون السلطة القضائية على أنّه "لا يجوز للقاضي القيام بأي عمل تجاري، كما لا يجوز له القيام بأي عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته، ويجوز لمجلس القضاء الأعلى أن يقرر منع القاضي من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها." وتنص المادة (30) من نفس القانون على أنّه "1. لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الثانية. 2. لا يجوز أن يجلس للقضاء أي من القضاة الذين تربطهم صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة مع عضو النيابة أو ممثل الخصوم أو أحد طرفي الخصومة". لكن تلك المواد لم تنص على أيّ عقوبات في حال مخالفتها من قبل النواب.	1) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح لرئيس السلطة، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل الرئيس يتمّ حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم. (يحصل هذا القسم على 75 نقطة). 2) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للوزراء، كما نص قانون مكافحة الفساد على عقوبات في حال وجود تضارب مصالح، وحدد نظام تضارب المصالح لسنة 2020 خضوع الوزراء له. (يحصل هذا القسم على كامل العلامة). 3) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للنواب، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل النواب يتمّ حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم. (يحصل هذا القسم على 75 نقطة). 4) النص واضح بشمول قواعد تضارب المصالح للموظفين، وتضع اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية عقوبات لمخالفتها من قبل الموظفين. كما نص قانون مكافحة الفساد على عقوبات في حال وجود تضارب مصالح، وحدد نظام تضارب المصالح لسنة 2020 خضوع الموظفين له. يحصل هذا القسم على كامل العلامة. (150 نقطة). 5) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للقضاة، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل القضاة يتمّ حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم. (يحصل هذا القسم 75 نقطة).	775

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
11	وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.	1) قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677 2) اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14569 3) قانون الخدمة المدنية https://www.gpc.pna.ps/diwan/viewLowList.gpc	لا يوجد نص تشريعي يضع فترة (عام على الأقل) تفصل انتقال كبار الموظفين في السلطة للعمل في شركات القطاع الخاص سواء بالنسبة إلى الوزراء أو لأعضاء المجلس التشريعي أو للموظفين العموميين في القطاع العام.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0
12	ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك إلى العمل في القطاع الخاص.	1) قانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة 1962 https://maqam.najah.edu/legislation/148 2) قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل https://maqam.najah.edu/legislation/139	لا يوجد نصّ تشريعي يضع فترة زمنية معقولة (عام على الأقل) لانتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك إلى العمل في القطاع الخاص.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
13	وجود إجراءات تضبط التعامل بالهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين.	1) قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 بنظام الهدايا المنشور في «الوقائع الفلسطينية» عدد 162. 2) قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677 3) اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14569 4) مدوّنة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (14/23/04/م.و/س.ف) لعام 2012 بتاريخ 2012/10/23	1. لا يوجد نص تشريعي للتعامل مع الهدايا المقدمة لرئيس الدولة ولأعضاء المجلس التشريعي والمحافظين والسفراء. 2. فيما حدد نظام الهدايا رقم (10) لسنة 2019 الهدايا المقبولة وهي العينية التي تقل قيمتها عن 100 دينار شرط ألّا تخلّ بالوظيفة العامة وعلى أن يتمّ تسجيلها في المؤسسة، فيما حظر النظام الهدايا النقدية بمجملها. ويخضع لأحكام هذا النظام كلٌّ من الوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين.	يحصل هذا المؤشر على 600 نقطة لوجود نص يتعلق بالوزراء والموظفين العامين وتحديد سقف للهدايا وتسجيلها.	600

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
14	أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين العموميين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.	قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277	تنص المادة (2) من قانون مكافحة الفساد على أنّه "يخضع لأحكام هذا القانون: 1. رئيس السلطة الوطنية ومستشاروه ورؤساء المؤسسات التابعة للرئاسة. 2. رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومن في حكمهم. 3. رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. 4. أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة وموظفوها. 5. رؤساء هيئات وأجهزة السلطة الوطنية. 6. المحافظون ورؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية والعاملون فيها. 7. الموظفون. 8. رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والعاملون فيها التي تكون السلطة الوطنية أو أي من مؤسساتها مساهماً فيها. 9. مأمورو التحصيل ومندوبوهم الأمناء على الودائع والمصارف. 10. المحكّمون والخبراء والحراس القضائيون ووكلاء الدائنين والمصفون. 11. رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وبالاستقلال المالي والإداري والأحزاب والنقابات ومن في حكمهم والعاملون في أيٍّ منها، حتى لو لم تكن تتلقى دعماً من الموازنة العامة. 12. الأشخاص المكلفون بخدمة عامة بالنسبة للعمل الذي يتمّ تكليفهم به. 13. أي شخص غير فلسطيني يشغل منصباً في أيٍّ من مؤسسات السلطة الوطنية، التشريعية، والتنفيذية والقضائية وأيّ شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح أيّ جهاز عمومي أو منشأة عمومية أو منظمة أهلية تابعة لبلد أجنبي أو مؤسسة دولية عمومية".	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لمطالبة الموظفين والمنتخبين في السلطة الفلسطينية بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.	1000
15	يقدم أعضاء التشريعي والوزراء ورؤساء الهيئات المحلية وكبار الموظفين والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الأجهزة الأمنية إقرار الذمة المالية.	رسالة هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 2023/2/6	بلغ عدد المكلفين بإقرارات الذمة المالية في العام 2022 (4740) مكلفاً، وبلغ عدد المستوفين لإقرارات الذمة المالية (3259).	X1,000 (3259/4740)	687
16	التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.	هيئة مكافحة الفساد، التقرير السنوي للعام 2021، ص 43. هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية (pacc.ps)	تختص هيئة مكافحة الفساد وفقاً لنص المادة (8) من قانون هيئة مكافحة الفساد بـ "فحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون وفق التشريعات السارية". جرى فحص (38) إقراراً للذمة المالية في العام 2021 تمّت بناءً على طلبات إما في إطار التحقيق، أو البلاغات أو الشكاوى أو بناء على تقرير محال من جهات الاختصاص. ما يشير إلى أنّ الهيئة لم تقم بالفحص أو التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.	تحسم كامل العلامة لعدم تدقيق هيئة مكافحة الفساد على إقرارات الذمة المالية في إطار خطة تتعلق بفحص الإقرارات لتعزيز الوقاية من الفساد.	0

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
17	دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، وإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية.	1) القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 2) قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=1467 3) قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15073 4) قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277	القسم الأول: أ- دورية تقديم إقرارات الذمة المالية: 1) رئيس الدولة: تنص المادة (11) من قانون هيئة مكافحة الفساد على أن «يقدم رئيس الدولة إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الإقرار مغلقاً وسرياً لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الاطّلاع عليه إلّا بإذن المحكمة عند الاقتضاء وفي الحدود التي يسمح بها القانون». 2) أعضاء المجلس التشريعي: تنص المادة (54) من القانون الأساسي المعدل والمادة (12) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي لسنة 2004 على أن «يقدم كل عضو في المجلس التشريعي إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر مفصلاً فيه كل ما يملكون من ثروة، عقاراً ومنقولاً في داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الإقرار مغلقاً وسرياً لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الاطّلاع عليه إلا بإذن المحكمة وفي الحدود التي تسمح بها». 3) الوزراء: جاء في نص المادة (80) من القانون الأساسي المعدل أنّ «على رئيس الوزراء وكل وزير أن يقدم إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر، مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس السلطة الوطنية الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها وتبقى سريه ولا يجوز الاطّلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء». 4) القضاة: تنص المادة (28) من قانون السلطة القضائية على أن «يقدم كل قاض عند تعيينه إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وأولاده القصر، مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس المحكمة العليا الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها وتبقى سرية ولا يجوز الاطّلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء». 5) الموظفون الآخرون: تنص المادة (16) من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنّه: «1. فيما عدا الفئات المنصوص عليها في البنود (1، 2، 3، 4) من المادة (2) من هذا القانون (رئيس السلطة الوطنية، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي، وأعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة) على كل من يخضع لأحكام هذا القانون أن يقدم إلى الهيئة ما يلي: أ. إقرار عن ذمته المالية وذمة أولاده القصر، يبين فيه الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكونها، بما في ذلك الأسهم والسندات والحصص في الشركات والحسابات في البنوك والنقود والحلي والمعادن والأحجار الثمينة، ومصادر دخلهم وقيمة هذا الدخل، وذلك خلال شهرين من تاريخ خضوعه لأحكام هذا القانون. ب. إقرار ذمة مالية كل خمس سنوات أو عند الطلب على أن يتضمن علاوة على البيانات المنصوص عليها في الفقرة أعلاه مصدر أيّ زيادة في الذمة المالية». ب-تقديم الإقرار عند استلام المناصب وانتهاء الخدمة تنص الفقرة الثالثة من المادة (16) من قانون هيئة مكافحة الفساد على أن تقدم إقرارات الذمة المالية كالتالي: «أ. الإقرار الأول: خلال ستين يوماً من تاريخ توليه المسؤولية أو من تاريخ تكليفه من قبل الهيئة بتعبئة الإقرار..... ج. الإقرار النهائي خلال ستين يوماً من تاريخ انتهاء خضوعه لأحكام هذا القرار بقانون». القسم الثاني: نشر إقرارات الذمة المالية للرئيس والوزراء والنواب: تنص المادة (19) من قانون هيئة مكافحة الفساد على أن "تعتبر الإقرارات المنصوص عليها في هذا القانون والإجراءات المتخذة للتحقيق وفحص الشكاوى المقدمة بشأن الكسب غير المشروع من الأسرار التي لا يجوز إفشاؤها إلا بقرار من المحكمة المختصة".	القسم الأول: أ- تمّ حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم لعدم النص على دورية تقديم كل من رئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية. ويحصل هذا القسم على 125 نقطة. ب- تمّ حسم 65 نقطة لعدم النص بشكل صريح على تقديم الإقرار عند استلام المناصب وانتهاء الخدمة لكل من رئيس الدولة والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية. ويحصل هذا القسم على 185 نقطة. القسم الثاني: تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا القسم لعدم النص على نشر إقرارات الذمة المالية للرئيس والوزراء والنواب.	310

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
18	تشريع حقّ المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية الشخصية والتجارية والأمن والنظام العام.	قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995. http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208 قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لسنة 2000 http://muqtafi.birzeit.edu//pg	1) لا يوجد نصّ في القانون الأساسي يلزم المسؤولين بإتاحة الحصول أو الوصول إلى المعلومات. (لم يصدر قانون حق الوصول للمعلومات). 2) توجد نصوص مبعثرة في عدة تشريعات تتيح للمواطن حق الحصول على المعلومات لكنّها في أغلب الأحيان غامضة وبحاجة إلى إجراءات تفصيلية: أ- تنص المادة (4) من قانون المطبوعات والنشر على أن «تشمل حرية الصحافة ما يلي: ج- البحث عن المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها في حدود القانون». ب- تنص المادة (4) من قانون الإحصاءات العامة على أنّه «يحق لجميع أفراد المجتمع الحصول على الإحصاءات الرسمية التي يقوم الجهاز بجمعها وإعدادها ونشرها حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها مع مراعاة سرية البيانات وخصوصية الأفراد».	لا توجد نصوص واضحة تمنح المواطنين حق الحصول على المعلومات والسجلات العامة. كما أنّ التشريعات التي تتيح للمواطن حق الحصول على المعلومات في أغلب الأحيان غامضة وبحاجة إلى إجراءات تفصيلية. لكن يوجد نص واحد في قانون الإحصاءات العامة فيما يتعلق بعمل الجهاز المركزي للإحصاء. يحصل هذا المؤشر على 300 نقطة.	300
19	يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.	استطلاع رأي عام أجراه ائتلاف «أمان» 2022 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022 (aman-palestine.org)	بينت نتائج الاستطلاع، أنّ 19.7% من المبحوثين في الضفة الغربية يرون أنّه بإمكان المواطن الوصول إلى السجلات العامة بسهولة ويسر مقابل 67.2% قالوا لا.	(1000 X 0.197)	197
20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.	الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2022، ص 34-35.	في العام 2022، بلغ عدد الشكاوى الواردة إلى وحدات الشكاوى في الوزارات المختلفة 8455 شكوى، قُبِلَ منها 7421 شكوى بالإضافة إلى 750 شكوى مرحّلة من العام 2021. أي أنّ دوائر الشكاوى في المؤسسات العامة نظرت في 8171 شكوى تمّ إنجاز 7733 شكوى.	(1000 X 8171 / 7733)	946

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
21	وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ.	قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019 م بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم https://maqam.najah.edu/legislation/419	1) تنص المادة (18) من قانون مكافحة الفساد على أن "2. تتولى الهيئة الحماية القانونية والوظيفية والشخصية اللازمة للمبلغين، والشهود، والمخبرين، والخبراء، وأقاربهم، والأشخاص وثيقي الصلة بهم، في دعوى الفساد .....إلخ". 2) تنص المادة (19) من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنّه "لا يجوز أن يكون البلاغ الذي تقدم به الموظف حسب الفقرة (1) أعلاه سبباً لاتخاذ أيٍّ من الإجراءات التأديبية بحقه أو اتخاذ أي إجراءات تخل بمكانته الوظيفية". 3) صدر قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019 م بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم بتاريخ 2019/10/7، وهو يحدد الإجراءات المتعلقة بحماية المبلغين.	توجد نصوص واضحة لحماية المبلغين في قانون هيئة مكافحة الفساد وقد جرى إصدار نظام حماية المبلغين عام 2019. يلبي النظام الحاجة الملحة لسدّ الفراغ التشريعي الذي كان حاصلاً في مجال حماية المبلغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد في فلسطين، كما أنّ غالبية أحكامه تنسجم مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في هذا الجانب، بل إنّ بعض أحكامه تذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه أحكام الاتفاقية بتقديم الحماية والتحفيز للمبلغين عن الفساد.	1000
22	نسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد.	رسالة هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 2023/2/6	بلغ عدد الشكاوى الواردة إلى هيئة مكافحة الفساد عام 2022 ما مجموعه (839) شكوى، فيما بلغ عدد الشكاوى المتعلقة بكبار الموظفين 97 شكوى من مجمل الشكاوى أي ما نسبته (11.5%).	1000 X 0.115/0.5	230

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
23	يتمّ طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.	قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583	يحدد القرار بقانون بشأن الشراء العام أساليب شراء اللوازم والأشغال والخدمات غير الاستشارية حسب المواد التالية: مادة (20) 1. تتمّ عمليات شراء اللوازم والأشغال والخدمات غير الاستشارية وفقاً للأسقف المالية أو الحالات المحددة في النظام بإحدى الأساليب الآتية: أ. المناقصة العامة، والتي تشمل أياً من الآتي: 1) المناقصة (المحلية). 2.)المناقصة على مرحلتين). 3.) المناقصة الدولية. ب. المناقصة المحدودة. ج. استدراج عروض الأسعار. د. اتفاقيات الإطار. ه. الشراء المباشر. و. التنفيذ المباشر. 2. تعطى الأفضلية في الشراء للمناقصة العامة. 3. تلتزم الجهة المشترية بعدم تجزئة اللوازم العامة أو الأشغال أو الخدمات بغرض التحايل لتجنب الأسقف المالية لأساليب الشراء المحددة في النظام. مادة (21): يحدد النظام أنواع العقود وفقاً لطبيعة وأساليب الشراء العام المنصوص عليها في هذا القرار بقانون. مادة (22): 1. وفقاً للأسقف المالية المحددة في النظام، تقوم الجهة المشترية أو دائرة اللوازم العامة أو دائرة العطاءات المركزية بالإعلان عن المناقصات العامة في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار على يومين متتاليين على الأقل، وعلى الموقع الإلكتروني أحادي البوابة لنظام الشراء. 2. تطبق على المناقصة العامة إجراءات المناقصة المحددة في الفصل الرابع من هذا القرار بقانون.	توجد نصوص واضحة تتعلق بطرح العطاءات للمشتريات واللوازم في القرار بقانون الشراء العام. يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة.	1000
24	يتمكن المواطنون من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.	المجلس الأعلى للشراء العام الرئيسية (shiraa.gov.ps) تاريخ الاطّلاع على الموقع 4/ 5/ 2023	يتمّ نشر نتائج القرارات المتعلقة بالعطاءات من إحالات واعتراضات والردود على الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لالتزام الوزارة بعرض القرارات المتعلقة بالعطاءات على الموقع الإلكتروني.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
25	الشركات المدانة بانتهاك لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تُمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية	قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583	تنص المادة (64) من قانون الشراء العام على ما يلي: 1. يجب على المناقص الالتزام بما يأتي: أ. الوفاء بالالتزامات المفروضة عليه بموجب هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه. ب. تجنب تضارب المصالح عند قيامه بواجباته. ج. عدم التواطؤ أو التآمر أو ممارسة أيّ شكل من أشكال الفساد والخداع والغش أو التحريض، بما في ذلك تقديم الإغراءات أو عرضها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر للتأثير على عملية الشراء أو على تنفيذ العقد. د. عدم التواطؤ أو التآمر، قبل أو بعد تقديم العطاء، بهدف توزيع عقود الشراء بين المناقصين أو تحديد أسعار العطاءات بصورة غير تنافسية أو خلاف ذلك لحرمان الجهة المشترية من منافع المنافسة العامة المفتوحة.2. يتعين على الجهة المشترية أن ترفض أيّ عطاء إذا ثبت مخالفة المناقص لأيٍّ من الأحكام الواردة في هذه المادة، وعلى الجهة المشترية إبلاغ المجلس وغيره من سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة. 3.دون الإخلال بأيّ عقوبة واردة في القوانين الأخرى السارية، يخضع المناقص المخالف لأيّ من أحكام هذه المادة للمساءلة القانونية بموجب هذا القانون. 4. إضافة إلى أيّ عقوبة أخرى، يتمّ وضع المناقص المخالف لأحكام هذه المادة على القائمة السوداء للمدة التي تقررها الهيئة. تنص المادة (73) على ما يلي: 1) أ. دون الإخلال بأيّ عقوبة أشد واردة في القوانين الأخرى السارية، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بقانون بالآتي: ب. كل مناقص تنطبق عليه الفقرة (5/أ) من المادة (32) أو تثبت عليه مخالفة أحكام المادة (64) من هذا القرار بقانون، يحرم من الاشتراك في عمليات الشراء وفق الإجراءات المحددة في النظام للمدة التي يحددها المجلس على أن يتم: 1) إخطاره بذلك خطياً، وتوضيح الأسباب الموجبة لاتخاذ القرار. 2) منحه مدة عشرة أيام للاعتراض على الإخطار. 2. إذا كان المناقص شركة، تسري أحكام الفقرة السابقة من هذه المادة على كافة أعضاء مجلس إدارة الشركة. 3. يفسخ العقد الموقع مع المورد أو المقاول أو المستشار بقرار من الجهة المشترية وتصادر قيمة التأمين، مع الحفاظ بحقها في المطالبة بالتعويض في أيٍّ من الحالات الآتية: أ. إذا استعمل الغش أو التلاعب في معاملته مع الجهة المشترية. ب. إذا ثبت أنّه قد شرع بنفسه أو بواسطة غيره بطريق مباشر أو غير مباشرة في رشوة أحد موظفي الجهات الخاضعة لأحكام القانون. ج. إذا أفلس أو أعسر إعساراً لا يمكنه من تنفيذ العطاء. د. إذا أخفق في الوفاء بالتزاماته أو أخل بالشروط والأحكام المحددة في النظام أو العقد.	نص القرار بقانون بشأن الشراء العام على منع الشركات المخالفة من المشاركة في العطاءات وفقاً لقرار مجلس الشراء العام.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
26	منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح المجلس الأعلى للشراء العام من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	المجلس الأعلى للشراء العام القائمة المحظورة (shiraa.gov.ps) تاريخ الزيارة 2023/5/4 مدير اللوازم العامة إعلانات مديرية اللوازم العامة (pmof.ps) تاريخ الزيارة 2023/5/5	تظهر القائمة المحظورة المنشورة على موقع المجلس الأعلى للشراء العام وجود عقوبات لشركتيْن تمّت معاقبتها في العام 2022 لمدد متفاوتة واحدة لمدة عام والثانية لمدة عشرين شهراً وذلك بحرمانهما من المشاركة في المناقصات التي يتمّ إعلانها من خلال مجلس الشراء العام. تظهر إعلانات مديرية اللوازم العامة في وزارة المالية الإعلانات المتعلقة بحرمان بعض الشركات وآخرها ثلاثة إعلانات منذ العام 2017.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له لوجود قائمة تحدد الشركات الممنوعة من المشاركة في العطاءات لارتكابها مخالفات سابقة.	1000
27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.	المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في آذار/ مارس 2023 نتائج استطلاع الرأي العام رقم (87) | PCPSR	في استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، قال 82% من المستطلعين إنّهم يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما قال 11% إنّهم يعتقدون بعدم وجود فساد.	(1000 X 0.11)	110
28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).	استطلاع رأي عام أجراه ائتلاف «أمان» 2022 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022 (aman-palestine.org)	أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 36.4% من المبحوثين استخدموا (الواسطة، المحسوبية، الرشوة، إلخ...) للحصول على إحدى الخدمات العامة مثل (التعليم، الصحة، المياه، الكهرباء، خدمات البلدية). بينما لم يستخدم ما نسبته 63.6% منهم أيّاً من أشكال الفساد.	1000 – (20 X 36)	280

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
29	شمول تجريم الفساد في القطاعات المختلفة.	قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277	جاء في المادة (1) من قانون هيئة مكافحة الفساد أنّه «يعتبر فساداً لغايات تطبيق أحكام هذا القرار بقانون الجرائم المبينة أدناه: 1. الرشوة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 2. الاختلاس المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية. 3. التزوير والتزييف المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية. 4. استثمار الوظيفة المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية. 5. إساءة الائتمان المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 6. التهاون في القيام بواجبات الوظيفة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 7. غسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الساري. 8. الكسب غير المشروع. 9. المتاجرة بالنفوذ. 10. إساءة استعمال السلطة. 11. قبول الواسطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً. 12. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك، ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها. 13. إعاقة سير العدالة.	جرم القانون كل أفعال الفساد في القطاع العام والأهلي والحكم المحلي فيما لم يجرم هذه القضايا في القطاع الخاص. تُحسم 250 نقطة.	750
30	وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.	قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277	تنص المادة (25) من نفس القانون على عقوبات متعددة تشكل رادعاً مقارنة بالعقوبات الموجودة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 ساري المفعول في الضفة الغربية.	العقوبات الواردة في قانون مكافحة الفساد رادعة.	1000
31	وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.	قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277	تنص المادة (30) من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنّه " لا تخضع للتقادم قضايا الكسب غير المشروع وكل ما يتعلق بها من إجراءات".	النص واضح بعدم خضوع قضايا الكسب غير المشروع للتقادم.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
32	توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم https://maqam.najah.edu//legislation/419	تنص الفقرة الثالثة من المادة (30) من القانون الأساسي على أنّه «يترتب على الخطأ القضائي تعويض من السلطة الوطنية يحدد القانون شروطه وكيفياته». تنص المادة (15) من نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم على أنّه «1. يحق للشخص المشمول بالحماية في حال تعرضه لاعتداء جسدي أو مادي، ونتج عنه عجز وظيفي، طلب التعويض من الهيئة. 2. يحق لورثة الشخص المشمول بالحماية طلب التعويض والمساعدات والنفقات، وذلك في حال نتج عن الاعتداء وفاة المشمول بالحماية».	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة لوجود نص قانوني لتعويض المتضررين من أفعال الفساد.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
33	لا توجد حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677	1) بالنسبة لرئيس السلطة: تنص المادة (12) من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنّه "إذا تبين لرئيس الهيئة أو النائب العام وجود شبهات لكسب غير مشروع من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يتقدم بطلب تمهيدي إلى المجلس التشريعي والمحكمة الدستورية طالباً البحث في الأهلية القانونية لرئيس السلطة وفقاً للأصول الواردة في القانون الأساسي". 2) بالنسبة للنواب: وفقاً لأحكام المادة (53) من القانون الأساسي المعدل، وأحكام المواد (21-28) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم (10) لسنة 2004، يتمتع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بالحصانة البرلمانية في حدود مدة عضويتهم في المجلس على النحو التالي: أ- لا تجوز مساءلة النواب جزائياً أو مدنياً بسبب الآراء التي يبدونها، أو الوقائع التي يوردونها، أو لتصويتهم على نحو معين في جلسات المجلس أو في أعمال اللجان، أو لأيّ عمل يقومون به خارج المجلس من أجل تمكينهم من أداء مهامهم. ب- لا يجوز مطالبة النائب بالإدلاء بشهادة عن أمر يتعلق بأفعاله أو أقواله أو عن معلومات حصل عليها بحكم عضويته في المجلس أثناء العضوية أو بعد انتهائها إلا برضائه وبموافقة المجلس المسبقة. ج- لا يجوز التعرض لأيّ نائب بأيّ شكل من الأشكال، ولا يجوز إجراء أيّ تفتيش في أمتعته أو بيته أو محل إقامته أو سيارته أو مكتبه، وبصفة عامة أيّ عقار أو منقول خاص به طيلة مدة الحصانة. د- لا يجوز في غير حالة التلبس بجناية اتخاذ أيّ إجراءات جزائية فورية ضد أيّ نائب على أن يبلغ المجلس فوراً من قبل النائب العام بالإجراءات المتخذة ضد عضو المجلس التشريعي ليتخذ المجلس ما يراه مناسباً، وتتولى هيئة المكتب هذه المهمة إذا لم يكن المجلس منعقداً. وفي هذه الحالة تُعلّق حصانة النائب ويستمر اتخاذ الإجراءات الجزائية ضده وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجزائية ولحين اتخاذ المجلس قراراً بشأنها وفقاً لأحكام المادة (26) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي لسنة 2004. 3) بالنسبة لرئيس الوزراء والوزراء: منحت المادة (75) من القانون الأساسي المعدل لرئيس السلطة حق إحالة رئيس الوزراء، ولرئيس الوزراء حق إحالة الوزراء فيما ينسب من جرائم أثناء تأدية واجباتهم الوظيفية للتحقيق، ما يمنع مباشرة التحقيق من قبل النائب العام دون الإذن له من قبل الرئيس أو رئيس الوزراء حسب الاختصاص. "1- لرئيس السلطة الوطنية الحق في إحالة رئيس الوزراء إلى التحقيق فيما قد ينسب إليه من جرائم أثناء تأديته أعمال وظيفته أو بسببها وذلك وفقاً لأحكام القانون. 2- لرئيس الوزراء الحق في إحالة أيٍّ من الوزراء إلى التحقيق استناداً إلى أيٍّ من الأسباب المشار إليها في الفقرة (1) أعلاه وذلك وفقا لأحكام القانون". (المادة 75)	النصوص الواردة في قانون مكافحة الفساد والقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية هي لتحديد الإجراءات ولا تمنع عملية التحقيق وجمع الأدلة.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
34	عدم رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.	رسالة هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 2023/2/6	لم يمتنع الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء أو أيّ جهة مختصة خلال العام 2020 عن رفع الحصانة بناء على طلب هيئة مكافحة الفساد أو النيابة العامة المنتدبة للعمل معها.	يحصل على كامل العلامة لعدم وجود حالات عدم تعاون.	1000
35	وجود قانون خاص بالامتياز، وقانون المنافسة ومنع الاحتكار.	رأي خبير	لم يتم إصدار قانون خاص بالامتياز، وقانون المنافسة ومنع الاحتكار.	تُحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0
36	وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.	رأي خبير	يوجد مجلس تنظيمي لقطاع الطاقة "الكهرباء" وآخر للمياه، والاتصالات، فيما ينصّ القانون على إنشاء مجلس تنظيم لقطاع الاتصالات لكن لم يتم تفعيله. كما لا يوجد مجلس لتنظيم قطاع النقل العام.	يحصل هذا المؤشر على 750 نقطة لوجود مجلس تنظيمي لكلٍّ من قطاع الكهرباء والمياه.	750
37	وجود نظام مالي وإداري للمؤسسات (العامة) غير الوزارية معتمد وفق الأصول.	انظر/ي: 1. الوقائع الفلسطينية الأعداد 111–125. 169/173/ 2. تقرير الحقوق المالية لمسؤولي المؤسسات العامة غير الوزارية والمؤسسات الأهلية، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2015. 3. وكالة معا الإخبارية http://maannews.net/Content.aspx?id=877938	تمّ إقرار نظام مالي وإداري لكلٍّ من (1) النظام المالي هيئة مكافحة الفساد، (2) المعهد المالي، (3) سلطة النقد، (4) مجلس تنظيم الكهرباء، (5) شركة النقل الوطنية، (6) جامعة الاستقلال، (7) النظام الإداري لهيئة التقاعد، (8) صندوق إقراض الطالب، (9) التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017، (10) هيئة الأسرى، (11) النظام المالي والإداري لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، (12) النظامان المالي والإداري لقطاع المياه، (13) النظام المالي لهيئة التقاعد، (14) النظام المالي والإداري لهيئة سوق رأس المال، (15) النظام الإداري للصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، (16) نظام الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي، (17) النظام المالي والمحاسبي لبنك الاستقلال للاستثمار والتنمية، من إجمالي 53 مؤسسة غير وزارية «مؤسسة عامة» دون احتساب المحافظات ضمن المؤسسات العامة غير الوزارية.	1000 X (17/53)	321
38	تتمّ الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتمّ حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك.	رأي خبير موقع لجنة الانتخابات المركزية www.election.ps	جرت الانتخابات للمجالس المحلية في الضفة الغربية في نهاية عام 2021 وفي بداية عام 2022 .	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
39	تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس ا لتشر يعي .	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http: //muqtafi. birzeit. edu/ pg/getleg. asp?id=14138	تنص المادة (56) من القانون الأساسي على أنّ "لكل عضو من أعضاء المجلس الحق في: 3. توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الحكومة أو إلى أحد الوزراء، ومن في حكمهم، ولا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد مرور سبعة أيام من تقديمه إلا إذا قبل الموجه إليه الاستجواب الرد والمناقشة حالاً أو في أجل أقل، كما أنّه يجوز تقصير هذا الأجل في حالة الاستعجال إلى ثلاثة أيام بموافقة رئيس السلطة الوطنية". وتنص المادة (57) من القانون الأساسي على أنّه "يجوز لعشرة من أعضاء المجلس التشريعي، بعد استجواب، التقدم بطلب سحب الثقة من الحكومة أو من أحد الوزراء، ولا يجوز التصويت على هذا الطلب إلا بعد مضي ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه، ويصدر القرار بموافقة أغلبية أعضاء المجلس". وتنص المادة (58) من القانون الأساسي على أنّ "للمجلس أن يكون لجنة خاصة، أو يكلف إحدى لجانه، من أجل تقصي الحقائق في أي أمر عام، أو في إحدى الإدارات العامة". وتنص المادة (74) من القانون الأساسي على أنّ "رئيس الوزراء وأعضاء حكومته مسؤولون مسؤولية فردية وتضامنية أمام المجلس التشريعي".	توجد نصوص واضحة لحق المجلس التشريعي في مساءلة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، باستثناء رئيس السلطة الفلسطينية. تُحسم 250 نقطة لعدم قدرة المجلس على مساءلة رئيس السلطة الفلسطينية.	750
40	تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي في الآجال القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية.	رأي خبير	جرى حلّ المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية ولم تُجرَ أيّ انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي.	يفقد هذا المؤشر كامل العلامة بسبب حلّ المجلس التشريعي وعدم القدرة على تقديم مشروع قانون الموازنة لهيئة تشريعية.	0
41	يتمّ الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.	رأي خبير	جرى حلّ المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية ولم تُجرَ أيّ انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي.	يفقد هذا المؤشر كامل العلامة بسبب حلّ المجلس التشريعي وعدم القدرة على تقديم مشروع قانون الموازنة لهيئة تشريعية.	0
42	تتمّ مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.	رأي خبير	جرى حلّ المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية ولم تُجرَ أيّ انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي. ولم تقدم الحكومة الحساب الختامي منذ العام 2012 للمجلس التشريعي.	تُحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر لعدم تقديم الحكومة الحساب الختامي أو التقارير الربعية.	0

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
43	الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.	1) رأي خبير الموقع الإلكتروني لصندوق الاستثمار الفلسطيني Annual Reports Arabic ((pif.ps 2. ديوان الرقابة المالية والإدارية، التقرير السنوي للعام 2021. SAACB-Reports-2021.pdf	1) جرى حلّ المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية ولم تُجرَ أيّ انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي. ولم يقدم صندوق الاستثمار التقارير السنوية لاستثمارات السلطة الفلسطينية للمجلس التشريعي رسمياً منذ الانقسام عام 2007. فيما ينشر صندوق الاستثمار تقريره السنوي على الموقع الإلكتروني. 2) قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالرقابة على شركة المؤسسة الفلسطينية المصرفية التابعة لاستثمارات السلطة الفلسطينية، والهيئة العامة للبترول.	1) تُحسم كامل العلامة المخصصة لهذا القسم بسبب عدم وجود مجلس تشريعي منتخب وعدم مناقشة المجلس التشريعي للتقرير السنوي. 2) يحصل هذا القسم على العلامة المخصصة له وهي 400 نقطة.	400
44	قطاع الأمن خاضع لمساءلة المجلس التشريعي.	رأي خبير	جرى حلّ المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية ولم تُجرَ أيّ انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي.	يفقد هذا المؤشر كامل العلامة بسبب حلّ المجلس التشريعي وعدم قيامه بمهامه التشريعية والرقابية.	0
45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته (توصياته).	ديوان الرقابة المالية والإدارية، التقرير السنوي للعام 2021، ص 9 SAACB-Reports-2021.pdf	في سنة 2021 قام الديوان بتوجيه 106 تقارير للجهات الخاضعة لرقابته، تمّ الرد على 72 منها في حدود المدة المحددة من قبل الديوان، فيما تمّ استلام 14رداً بعد انقضاء المدة المحددة من الديوان.	(1000 X 72/106)	680
46	اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.	استطلاع رأي عام أجراه ائتلاف «أمان» 2022 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022 (aman-palestine.org)	أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 92.8% من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون بوجود الواسطة في التوظيف والتعيينات بالوظائف الحكومية، مقابل 5.7% لا يعتقدون ذلك.	(1000 × 0.057)	57
47	المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.	مرصد مكافحة الفساد 31/ 12/ 2020 المواقع الإلكترونية للمؤسسات الحكومية غير الوزارية بتاريخ 2021/4/14	نشرت 8 مؤسسات عامة غير وزارية تقاريرها السنوية للعام 2022 على موقعها الإلكتروني من مجمل المؤسسات العامة غير الوزارية.	(1000× 8/53)	151

48	وجود هيئة التفتيش القضائي فاعلة.	مجلس القضاء الأعلى، التقرير السنوي 2021، ص 48. report2021.pdf (courts.gov.ps)	1. في العام 2021 بلغ عدد الجولات التفتيشية 57 جولة تفتيشية منها 37 جولة مبرمجة و20 جولة فجائية. 2. في العام 2021 تلقت دائرة التفتيش القضائي 49 شكوى، تمّ حفظ 23 شكوى من الشكاوى المحالة إلى دائرة التفتيش القضائي، ثلاث شكاوى تمت إحالتها إلى مجلس تأديبي، وواحدة أحيلت إلى النيابة العامة، وأخرى تمّ اعتماد توصية بشأنها، وأربع شكاوى مُحالة إلى لجان تحقيق تمّ فيها إصدار قرار بتوجيه لفت نظر، وثلاث شكاوى تمّ فيها توجيه تنبيه.	1. يحصل هذا القسم على57 جولة *10 نقاط = 500. 2. 49/23 500x يحصل هذا القسم الثاني على 234 نقطة.	734
49	قضاء مستقل وفاعل.	1) رأي خبير 2) رسالة مجلس القضاء الأعلى 2023/2/23	1. لم يتعرض أيٌّ من القضاة أو القاضيات لمضايقات. 2. خلال العام 2022 أصدرت محكمة جرائم الفساد أحكاماً في 16 قضية، وقد بلغ عدد القضايا الواردة للمحكمة 31 قضية.	1. يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصصة له (500) 2. (31/16) ×500 يحصل هذا القسم على 258 نقطة	758
50	نسبة قضايا الفساد التي أحالتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة.	الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، التقرير السنوي 2022، ص 46.	في العام 2022 ورد إلى نيابة مكافحة الفساد 219 ملفاً تحقيقياً، أُنجز منها 31 ملفاً.	(31/ 219 × 1000)	142
51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.	استطلاع رأي عام أجراه ائتلاف «أمان» 2022 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022 (aman-palestine.org)	أشارت نتائج الاستطلاع إلى أنّ 79.8% من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون بوجود فساد في المحاكم إلى حد كبير. بينما أشار 13.5% إلى أنّهم لا يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي، وقال 6.6% إنّهم لا يعرفون.	(1000 X 0.135)	135
52	توجد لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة.	قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة قانون الانتخابات العامة (elections.ps)	تنص المادة (19) من قانون الانتخابات على أن " تعتبر لجنة الانتخابات الهيئة العليا التي تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتكون مسؤولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها". وتنص المادة (22) من قانون الانتخابات على أن "1- تتمتع لجنة الانتخابات بصفتها جهازاً دائماً بشخصية اعتبارية، واستقلال إداري ومالي. 2- تخصص للجنة الانتخابات موازنة ترد كمركز مالي مستقل في الموازنة العامة. 3- بعد انتهاء الانتخابات تقوم لجنة الانتخابات بنشر تقرير مالي وإداري عن نشاطاتها وذلك خلال مدة ثلاثة أشهر من إعلان النتائج النهائية للانتخابات، وتقدم نسخة منه للرئيس وللمجلس".	يوجد نص واضح على استقلالية لجنة الانتخابات المركزية. يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة.	1000

53	وجود تشريع ينظّم تمويل الحملات الانتخابية.	قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات http://www.elections.ps/LinkClick.aspx?fileticket=yno9LwXnbW8%3d&tabid=536&mid=1232	تحدد المادة (100) من قانون الانتخابات العامة مصادر تمويل الحملة الانتخابية كما يلي "1. يحظر على أيّ قائمة انتخابية أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال لحملته الانتخابية من أيّ مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر. 2. على كل قائمة انتخابية اشتركت في الانتخابات، وكل مرشح شارك فيها، أن يقدم إلى لجنة الانتخابات خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية، بياناً مفصلاً بجميع مصادر التمويل التي حصل عليها والمبالغ التي أنفقها أثناء الحملة الانتخابية". كما حددت المادة (101) حدود الصرف على الحملة الانتخابية بالتالي "يحظر على أيّ قائمة انتخابية أو أيّ مرشح للانتخابات الصرف على حملته الانتخابية إلّا في حدود المبالغ التالية: 1. مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لمنصب الرئيس و/ أو القائمة الانتخابية. 2. ستون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.	يوجد نصّ واضح على آليات تمويل العملية الانتخابية.	1000
54	فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.	https://www.elections.ps/ar/tabid/534/language/en-US/Default.aspx	لم تصدر أيّ أدلة أو إجراءات تتعلق بآليات التدقيق على إنفاق المرشحين للحملة الانتخابات، ما يحد من قدرة لجنة الانتخابات على الرقابة الفاعلة على مالية الحملات الانتخابية للمرشحين.	لا توجد آليات أو إجراءات للرقابة على مالية الحملات الانتخابية للمرشحين.	0
55	وجود منظمات مكافحة الفساد المحلية والدولية.	1. موقع ائتلاف أمان www.aman-palestine.org 2. موقع مؤسسة تيري http://www.tiri.org/country/palestine	توجد في الأراضي الفلسطينية مؤسستان محليتان وأخرى أجنبية تعمل في مجال مكافحة الفساد هي: (1) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» وهي مؤسسة محلية (2) الأكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة «نزاهة» « وهي مؤسسة محلية (3) مؤسسة Integrity Action التي كان اسمها سابقاً Tiri Making Integrity work وهي مؤسسة أجنبية. كما يوجد عدد من منظمات المجتمع المدني التي تقوم ببرامج ونشاطات خاصة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.	يحصل هذا المؤشر على 700 نقطة	700
56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.	1. مرصد مكافحة الفساد، ائتلاف أمان https://www.aman-monitor.org/ar	لم يتم خلال عام 2022 إغلاق أيّ مؤسسة أهلية أو فرع لمؤسسة دولية على خلفية شبهات فساد، أو اعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، أو وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة.	1000
57	المؤسسات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.	مقابلة هاتفية مع السيد جمال سلامة، مدير عام المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية، بتاريخ 2023/5/18.	بلغ عدد المنظمات الأجنبية العاملة في فلسطين والمسجلة في وزارة الداخلية 217 مؤسسة قدمت 157 منها تقاريرها السنوية للعام 2021.	(157/ 217 × 1000)	724

58	إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.	2. مرصد مكافحة الفساد، ائتلاف أمان https://www.aman-monitor.org/ar 3. رسالة مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 2023/2/23	1. لم يتم إغلاق أيّ مؤسسات أهلية خلال عام 2022 على خلفية شبهات فساد. 2. صدرت خمس قرارات قضائية بإدانة مسؤولين في هيئات أهلية بقضايا فساد.	تمّ حسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر لإصدار خمسة أحكام بحق مسؤولين في المنظمات الأهلية.	0
59	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على الوصول إلى المعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.	استطلاع عينة لباحثين في قضايا النزاهة والفساد جرى بتاريخ 8- 2023/5/16	قال 35 من المستطلعين إنّ تقديم المعلومات تطلّب وقتاً معقولاً، بينما قال 60% إنّ المؤسسات العامة تماطل ما حال دون الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية أثناء إجرائهم بحوثاً تتعلق بقضايا الفساد. وقال 5% إنّ تلك المؤسسات ترفض تقديم المعلومات، مقابل 0% قالوا إنّها تقدم المعلومات بسرعة.	(1000*0) + (750*0.35) + (500*0.60) + (0* 0.05)	563
60	الإعلام حر ومحمي.	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208	تنص المادة (27) من القانون الأساسي على أنّ "1. تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون. 2. حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. 3. تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي". تنص المادة (2) من قانون المطبوعات والنشر على أنّ "الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، كتابة، وتصويراً ورسماً في وسائل التعبير والإعلام".	النص واضح في القانون الأساسي وقانون المطبوعات والنشر على وجود ضمانات لحرية الإعلام.	1000
61	يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.	استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية أجراه ائتلاف أمان في الفترة 8-2023/5/16	قال 4.4% من المستطلعين إنّه لا توجد رقابة ذاتية، بينما يرى 30.4 أنّه توجد رقابة ذاتية إلى حد ما من أصحاب المؤسسات الإعلامية، فيما قال 65.2% إنّ هناك رقابة ذاتية على نشر قضايا الفساد.	(1000*0.44) + (500*0.304) + (0 *0.652)	196

62	يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد).	1) استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية أجراه ائتلاف أمان في الفترة 8-16/5/2023 2) تقرير انتهاكات الحرية الإعلامية في فلسطين، 2022، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى). Annual Report 2020 A ((1).pdf (madacenter.org	القسم الأول: قال 4.4% من الإعلاميين المستطلعين إنّه لا توجد قيود حكومية مسبقة على نشر موضوعات تتعلق بالفساد، فيما أقرّ 47.8% منهم بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد إلى حد ما، وأشار 47.8% إلى وجود قيود حكومية على نشر موضوعات تتعلق بالفساد. القسم الثاني: لم يُشِرْ المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) في تقريره السنوي لعام 2022 إلى أنّ السلطات الفلسطينية منعت نشر خبر أو مقال أو تقرير حول قضايا الفساد خلال العام 2022.	القسم الأول: (250*0.478) + (0*0.478) + (500*0.044) حصل هذا القسم على 142 نقطة. القسم الثاني: يحصل هذا القسم على كامل العلامة = 500 نقطة.	642
63	وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.	تقرير انتهاكات الحرية الإعلامية في فلسطين، 2022، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، ص 21 A Annual Report 2022 ((1).pdf (madacenter.org	رصدت التقارير الشهرية للمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) عدداً من الانتهاكات بحق الإعلاميين الفلسطينيين على خلفية عملهم الصحفي أو إبداء آراء شخصية على الفيسبوك، أو تغطية الأحداث أو إنتاج برامج، لكنّ هذه الانتهاكات لم تكن على خلفية كتابة خبر أو مقال أو تحقيق يتعلق بالفساد. (وقع 55 انتهاكاً ضدّ الإعلاميين في عام 2022، منها 43 في الضفة الغربية و12 في قطاع غزة).	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة، لعدم وجود انتهاكات للإعلاميين على خلفية كتابة خبر أو مقال أو تحقيق يتعلق بالفساد.	1000
64	اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد.	استطلاع رأي عام أجراه ائتلاف «أمان» 2022 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022 (aman-palestine.org)	أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 9.5% من المبحوثين في الضفة الغربية قالوا إنّ الإعلام فعال في الكشف عن قضايا الفساد، مقابل 35.2% قالوا إنّه متوسط الفاعلية، فيما قال 52.5% إنّه ضعيف الفاعلية.	(1000 × 0.095) + (500 0.352X) + (0 × 0.525)	271

65	تطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين.	1. وزارة الاقتصاد الوطني، التقرير الإحصائي للعام 2022 MNE Annual Statistical Report2022.pdf 2. وزارة الاقتصاد الوطني، التقرير الإحصائي للعام 2021 MNE Annual Statistical Report 2021.pdf 3. هيئة سوق رأس المال إفصاحات – هيئة سوق رأس المال (pcma.ps)	بلغ عدد شركات المساهمة العامة في فلسطين 90 شركة منها 71 شركة محلية و19 شركة مساهمة عامة أجنبية. تلتزم 49 شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال العام 2022 بمدوّنة الحوكمة وتعليمات هيئة سوق رأس المال الفلسطيني. كما أن شركتي مساهمة عامة قامتا بالإفصاح عن البيانات المالية عبر هيئة سوق رأس المال.	(1000 × 90 / 51)	567
66	إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.	رسالة واردة من هيئة سوق رأس المال بتاريخ 2023/2/6.	التزمت الشركات المدرجة في السوق المالي بتقديم البيانات المالية "الإفصاح" في المواعيد المحددة، إذ بلغت نسبة الالتزام بتقديم البيانات والتقارير في المواعيد المحددة كما يلي: التقارير السنوية المالية للعام 2021 (91%) البيانات المالية للربع الأول من العام 2022 (78)، التقارير نصف السنوية للعام 2022 (94)، البيانات المالية للربع الثالث من عام 2022 (95%).	(1000*0.90)	900
67	تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.	رسالة واردة من هيئة سوق رأس المال بتاريخ 2023/2/6.	تُضمّن 37 شركة من أصل 49 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة بصورة تفصيلية في تقاريرها.	X1000 37/49	755
68	الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.	تقرير انتهاكات الحرية الإعلامية في فلسطين، 2022، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى). Annual Report 2020 A ((1).pdf (madacenter.org	يشير تقرير المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) إلى عدم حجب أيّ مواقع إلكترونية في العام 2022 من قبل جهات فلسطينية.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له لعدم حجب مواقع إلكترونية في العام 2022.	1000

69	التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.	1) موقع هيئة مكافحة الفساد http: //www. pacc. pna. ps 2) موقع جامعة الدول العربية http: //www. /arableagueonline. org	القسم الأول: الاتفاقيات الدولية: وقعت فلسطين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في نيسان/ أبريل 2014. القسم الثاني: الاتفاقيات العربية: توجد ثلاث اتفاقيات عربية تتعلق بالفساد هي: (1) اتفاقية تسليم المجرمين. (2) الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. (3) الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.	القسم الأول: يحصل على علامة (1 X 500) القسم الثاني: (3/3 X 500)	1000
70	الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	مشروع تقرير استعراض دولة فلسطين من طرف ماليزيا وبوركينافاسو لتنفيذ دولة فلسطين للمواد من (5 إلى 14) ومن (51 إلى 59) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. دورة الاستعراض 2016–2021. فيينا 2019/5/27	أشار فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة إلى وجود ملاحظات بخصوص 55 بنداً لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين. معظم الملاحظات المشار إليها في التقرير ما زالت قائمة باستثناء إصدار نظام الإفصاح عن تضارب المصالح في العدد 164 من الجريدة الرسمية، وإعداد هيئة مكافحة الفساد نموذجاً خاصاً لتجنب تضارب المصالح، تمّ نشره في الدليل الاسترشادي الخاص بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح، وإعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020–2022، وتدابير الإبلاغ عن الفساد، ونظام الهدايا، وإجراءات غسل الأموال في القطاعات المختلفة، وبناء قدرات موظفي الهيئة على تحليل الإقرارات، وبناء القدرات في استرداد الموجودات، وإبرام اتفاقيات التعاون الدولي، وبناء قدرات موظفي الهيئة.	(1000 × 55 /9)	164
71	جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد.	رأي خبير	لم يتمكن فريق العمل من الحصول على أيّ معلومات تتعلق بالطلبات المقدمة من النيابة العامة للجهات الدولية لجلب هاربين من وجه العدالة المتعلقة بالمتهمين بقضايا فساد خلال العام 2022.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر؛ لعدم تعاون النيابة العامة لتقديم المعلومات الخاصة بالمؤشر.	0
72	طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.	رأي خبير	لم يتمكن فريق العمل من الحصول على أيّ معلومات تتعلق بالطلبات المقدمة من النيابة العامة للجهات الدولية لجلب الهاربين من وجه العدالة، خلال العام 2022.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر؛ لعدم تعاون النيابة العامة لتقديم المعلومات الخاصة بالمؤشر.	0

ملحق رقم (3) نتائج مؤشّرات محددة من مقياس النزاهة الفلسطيني خاصة بقطاع غزة لعام 2022

الرقم	رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	العلامة
1	.2	وجود هيئة مكافحة الفساد/ هيئة مكافحة الكسب غير المشروع.	قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14745	1. أ- تنص المادة (3) من القانون على أن «أ. تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون هيئة تسمى هيئة مكافحة الكسب غير المشروع، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وتخصص لها موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للدولة». ب- تنص المادة (7) من القانون على أنّه «وفقاً لأحكام القانون يتمتع الرئيس وموظفو الهيئة بالحصانة عن كل ما يقومون به من أعمال تتعلق بتنفيذ مهامهم». 2. يتضمن قانون الكسب غير المشروع نصاً يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد. وتنص المادة (3) من القانون على أن « 2. يعين رئيس الدولة، رئيساً للهيئة بناءً على تنسيب مجلس الوزراء ويصادق على تعيينه المجلس التشريعي الفلسطيني بالأغلبية المطلقة». لا توجد في قطاع غزة هيئة مكافحة الفساد، ويوجد فقط قانون الكسب غير المشروع.	500
2	.3	مؤسسة مكافحة الفساد/ هيئة مكافحة الكسب غير المشروع تصدر تقريراً سنوياً.	رأي خبير	لم يتم إنشاء هيئة الكسب غير المشروع في قطاع غزة، ورغم نص القانون على ذلك إلّا أنّها لم تؤسس أو تنشأ.	0
3	.7	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئة الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.	رد جوابي من ديوان الموظفين العام على ائتلاف أمان بتاريخ 31 يناير 2023.	تمّ في العام 2022 تعيين 2 في الفئات العليا، إلى جانب 130 ترقية، وبلغ عدد التكليفات في الفئات العليا 18 تكليفاً، فيما تمّ إجراء 80 نقلاً في الفئات العليا، لكن لم يتم الإعلان عن الوظائف العليا.	0
4	.9	وجود مدوّنة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة.	استلام نسخة من مدوّنة السلوك المحدثة للعام 2023 من ديوان الموظفين العام في غزة. رابط قرارات لجنة متابعة العمل الحكومي الخاصة بالمدوّنة: https://media.gov.ps/ar/decision?page=7 رابط المدوّنة على موقع ديوان الموظفين: https://diwan.ps/library/page/373 رابط مدوّنة السلوك: file:///C:/Users/hp/AppData/Local/Mic8%B1%202023.pdf	- لا توجد مدوّنة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء. صفر - لا توجد مدوّنة سلوك لأعضاء المجلس التشريعي. صفر - تمّ إصدار مدوّنة السلوك المحدثة والتعميم على الدوائر الحكومية بالعمل بها بتاريخ 22/12/2022. - أصدر ديوان الموظفين العام في آذار/ مارس 2016 "مدوّنة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة"، وقام بتحديثها في 22 ديسمبر 2022، وتمّ اعتمادها وتعميمها في فبراير 2023. 200 نقطة - لم تصدر أيّ مدوّنة سلوك للعاملين في الأجهزة الأمنية. صفر	400

الرقم	رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	العلامة
5	13	وجود إجراءات تضبط التعامل بالهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين.	مدوّنة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، المحدثة في 22 ديسمبر 2022	لا يوجد نص تشريعي للتعامل مع الهدايا المقدمة للوزراء وأعضاء المجلس التشريعي، فيما حددت مدوّنة سلوك الموظفين آلية للتعامل مع الهدايا. كما لا يوجد نص لتحديد سقف مالي لقبول الهدايا الشخصية للوزراء والنواب مع وجود آلية للتسجيل.	200
6	.15	التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.	رأي خبير	لم يتم استلام إقرارات الذمة المالية لعدم إنشاء هيئة الكسب غير المشروع، ولا توجد جهة محددة في غزة لتسليمها إقرارات الذمة المالية لعدم تفعيل هيئة مكافحة الكسب غير المشروع.	0
7	19	يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.	استطلاع رأي عام أجراه ائتلاف «أمان» 2022 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022 (aman-palestine.org)	أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 67.3 % من المبحوثين في قطاع غزة لا يعتقدون أنّ بإمكان المواطن الوصول إلى السجلات العامة بسهولة ويسر، فيما أشار 29.6 % إلى أنّ ذلك يتمّ بسهولة.	269
8	.20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.	تقرير ديوان المظالم للعام 2022: https://drive.google.com/file/d/1zkRYVt5TTKXmxKtWCO7IV7uAafVbMy63/view	وفقاً لتقرير ديوان المظالم للعام 2022 فقد تمّ إنجاز 92 % من الشكاوى الواردة للديوان التي بلغ عددها 3077.	920
9	.24	يتمكن المواطنون من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.	وزارة المالية بغزة https://mof.gov.ps/category/%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D/8%A1%D8%A7%D8%AA	تظهر أيقونة للعطاءات على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أنّه يتمّ نشر نتائج القرارات المتعلقة بالعطاءات من إحالات واعتراضات والردود على الموقع الإلكتروني.	1000
10	.26	منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	موقع وزارة المالية بغزة لا يوجد https://mof.gov.ps/category/%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D/8%A1%D8%A7%D8%AA	لا توجد قائمة محظورة (القائمة السوداء) للشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة ومنعها من المشاركة في العطاءات المستقبلية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.	0
11	.27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.	المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في آذار/مارس 2023 نتائج استطلاع الرأي العام رقم (87) | PCPSR	في استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، قال 71 % إنّهم يعتقدون بوجود فساد في المؤسسات والأجهزة التي تديرها حركة حماس في قطاع غزة، بينما قال 16 % إنّهم يعتقدون بعدم وجود فساد.	160

الرقم	رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	العلامة
12	.28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).	استطلاع رأي عام أجراه ائتلاف «أمان» 2022 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022 (aman-palestine.org)	أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام أنّ 52.2 % من المواطنين في قطاع غزة الذين قالوا إنّهم توجهوا خلال العام 2022 إلى مؤسسات عامة للحصول على خدمة عامة، اضّطروا إلى لاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة.	0
13	.38	تتمّ الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتمّ حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك.	رصد يومي بالإضافة إلى ورقة بحثية حول التعيينات ونزاهة الحكم في البلديات قدمت في مؤتمر أمان السنوي للعام 2022.	لم تُجرَ انتخابات المجالس المحلية في قطاع غزة منذ العام 2004/2005، ويتمّ في قطاع غزة إجراء تعيين لرؤساء المجالس المحلية وأعضاء المجالس البلدية.	0
14	.45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته (توصياته).	رأي خبير	لم يتم نشر تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية في العام 2022، كما لم يستجب ديوان الرقابة المالية والإدارية في قطاع غزة لرسائلنا خلال الأعوام 2021 و2022.	0
15	46	اعتقاد الناس بأنّ الواسطة تساعدهم في الحصول على الخدمة.	استطلاع رأي عام أجراه ائتلاف «أمان» 2022 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022 (aman-palestine.org)	أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 59.8 % من المبحوثين في قطاع غزة يعتقدون بوجود الواسطة في التوظيف والتعيينات بالوظائف الحكومية، مقابل 39.6 % لا يعتقدون ذلك.	396
16	.50	نسبة قضايا الفساد التي أحالتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة.	النيابة العامة رد جوابي من النيابة في قطاع غزة بتاريخ: 9 فبراير 2023	في قطاع غزة، بلغ عدد الملفات بشبهة جرائم فساد لدى النيابة العامة تسع قضايا تشمل جرائم تتعلق باختلاس المال العام، والرشوة والتلاعب في حسابات بعض الجمعيات، تمّت إحالة أربعة ملفات وقضايا إلى المحكمة المختصة من إجمالي القضايا.	444
17	.51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.	استطلاع رأي عام أجراه ائتلاف «أمان» 2022 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022 (aman-palestine.org)	أشارت نتائج الاستطلاع إلى أنّ 50.2 % من المبحوثين في قطاع غزة يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي مقابل 45.7% لا يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية.	457

الرقم	رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	العلامة
18	56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.	بيانات كل من: مركز الميزان لحقوق الإنسان https://www.mezan.org/index.php/topics/detention?page=62 التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التقرير السنوي للعام 2022 – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (pchrgaza.org)	عانت المؤسسات الأهلية خلال العام 2022 التضييقَ على الحريات والفضاء العام لعمل منظمات العمل الأهلي، وعلى بيئة العمل الصحفي وتقييد حرية التجمع السلمي، وتمّ منع عدة فعاليات لإجبارهم على استصدار تراخيص للعمل المجتمعي. كما استمرت الاستدعاءات لصحفيين وصحفيات بسبب إعداد تحقيقات استقصائية أو كتابات على الفيس بوك... إلخ.	500
19	63	وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.	تقرير انتهاكات الحرية الإعلامية في فلسطين، 2022، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، ص 21 A Annual Report 2022 (madacenter.org ((1).pdf	رصدت التقارير الشهرية للمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) عدداً من الانتهاكات بحق الإعلاميين الفلسطينيين على خلفية عملهم الصحفي أو إبداء آراء شخصية على الفيسبوك، أو تغطية الأحداث أو إنتاج برامج، (وقع 55 انتهاكاً ضد الإعلاميين في عام 2022، منها 43 في الضفة الغربية و12 في قطاع غزة). فقد تمت مراجعة صحفيات، قمن بإجراء تحقيق صحفي حول الفساد المبني على النوع الاجتماعي في الجامعات بقطاع غزة من، قبل أجهزة الأمن في قطاع غزة.	750
20	.64	اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد.	استطلاع رأي عام أجراه ائتلاف «أمان» 2022 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022 (aman-palestine.org)	أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 17.9% من المبحوثين في قطاع غزة قالوا إنّ الإعلام فعال في الكشف عن قضايا الفساد، وقال 46.6% إنّه متوسط الفاعلية فيما قال 34.8% إنّه ضعيف الفاعلية.	412

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP